التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع

2010

التعليم للجميع

ملخص

السبيل إلى إنصاف المحرومين

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

السبيل إلى إنصاف المحرومين

ملخص

إصدار اليونسكو

هذا التقرير مطبوع مستقل تولت اليونسكو إصداره باسم المجتمع الدولي. وهو نتاج عمل تعاوني شارك فيه الفريق المعني بإعداد التقرير وعدد كبير من الأشخاص الآخرين والوكالات والمؤسسات والحكومات.

وإن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبّر ضمنا عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

ويتحمل الفريق المعني بإعداد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع مسؤولية اختيار وطريقة عرض المواد الواردة في هذا المصنف، كما يتحمل المسؤولية عن الآراء المذكورة فيه والتي لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر اليونسكو ولا تُلزم المنظمة بشيء. كما يتحمل مدير التقرير كامل المسؤولية عن وجهات النظر والآراء الواردة في التقرير.

فريق التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع

المدير

كيفين واتكينز

سامر السامرائي، نيكول بيلا، مارك فيليبب بوا لايبنتز، ماريلا بيونومو، ستيوارت كاميرون، أليسون كلايسون، ديديريك دي يونغ، آنا هاس، جوليا هايس، فرانسوا لوكليرك، أنايس لوازيلون، ليلى لوبيز، باتريك مونتجوريديس، كارين مور، كلودين موكيزوا، باولا رازكين، بولين روز، صوفي شلوندروف، سهاد فاران.

الترجمة: سيمون البستاني، د. شهاب الصراف، د. حاجي الدهقاني
المراجعة والتنسيق: د. شهاب الصراف
التصحيح الطباعي: فوزي الراسي

للمزيد من المعلومات عن التقرير،

يرجى الاتصال بـ:

The Director
EFA Global Monitoring Report Team
c/o UNESCO
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France
عنوان البريد الإلكتروني: efareport@unesco.org
الهاتف: 36 10 68 45 1 33+
الفاكس: 41 56 68 45 1 33+
العنوان على الإنترنت: www.efareport.unesco.org

التقارير العالمية السابقة لرصد التعليم للجميع

2009. أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم
2008. التعليم للجميع بحلول عام 2015، هل سنحقق هذا الهدف؟
2007. إرساء أسس متينة من خلال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة
2006. القرائية من أجل الحياة
2005. التعليم للجميع: ضرورة ضمان الجودة
4/2003. قضايا الجنسين والتعليم للجميع: قفزة نحو المساواة
2002. التعليم للجميع: هل يسير العالم على الطريق الصحيح؟

صدر في عام 2010
عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
7, Place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France
التصميم الطباعي: سلفين باينز

طباعة اليونسكو
الطبعة الأولى 2010

© اليونسكو 2010
طبع في باريس

ED-2010-/WS/2

تـوطئـــة

ها هو التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2010 المعنون «السبيل إلى إنصاف المحرومين» نضعه بين يدي القارئ في وقت يشهد العالم وضعا قلقا لا يُعرف أين ستميل كفته. فنحن مازلنا تحت وطأة الآثار البعيدة المدى للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي لم تصب النظام المصرفي العالمي فحسب وإنما شملت كافة مجالات التنمية البشرية بما في ذلك التعليم. ونقف اليوم في مفترق الطريق فإما أن نمضي في شؤوننا بالوتيرة السابقة وكأن شيئا لم يكن ونجازف من ثم بإجهاض التقدم الكبير الذي أحرز خلال العقد الماضي، وإما أن نستغل هذه الأزمة لإيجاد نظم مستدامة تعزز النهج الاستيعابي والجامع وتنهي كافة أشكال التهميش.

إن المكاسب التي تحققت منذ اعتماد أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية عام 2000 واقع لا يمكن نكرانه، فقد قُطعت خطوات كبيرة في اتجاه تعميم التعليم الابتدائي وازدادت نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي وتحسنت معدلات المساواة بين الجنسين في الكثير من البلدان. وعلى صعيد أوسع نطاقا، حققت الجهود في مجال القضاء على الجوع والفقر نتائج إيجابية وانخفضت معدلات وفيات الأطفال والأمهات.

ولكن كل هذا بات عرضة لتغيير جذري بسبب الأزمة المالية العالمية. فالتقرير يبين أن انخفاض الإيرادات الحكومية وارتفاع نسبة البطالة يشكلان اليوم تهديدا خطيرا للتقدم في كافة مجالات التنمية البشرية. كما صارت الميزانيات الحكومية تعاني من ضغوط كبيرة وأضحى تمويل التعليم في وضع لا يحسد عليه. وازداد وضع الأسر الفقيرة سوءا. ذلك أن ارتفاع مستويات الفقر يفرض على المعوزين صراعا يوميا من أجل الحصول على الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وقد علمتنا دروس الماضي أن أول من يناله الضرر في أوقات الشدّة هم الأطفال وأن حرمانهم من التعليم وجه بارز من وجوه هذا الضرر.

وفي مواجهة هذه الأزمة، صار لزاما على الحكومات أن تبادر على وجه السرعة إلى وضع آليات لحماية الفقراء والمستضعفين. كما ينبغي عليها أن تنتهز هذه الفرصة لبناء مجتمعات تكافح عدم المساواة لكي تزدهر بمن فيها ويعمها الرخاء. ويقف التعليم في الصف الأول في هذه المعركة. وذلك ليس فقط لأن المدارس تعلم مهارات القراءة والكتابة وإنما أيضا لأنها تقوم بدور حاسم في تعزيز التسامح والسلام والتفاهم بين الشعوب وفي محاربة التمييز بكل أشكاله. فالمدارس هي المكان الذي يتعلم فيه السكان الأصليون القراءة والكتابة بلغتهم الأم، وحيث يمكن للتنوع الثقافي أن يتجلى ويزدهر، وهي أيضا المكان الذي يلوذ به الأطفال هربا من جحيم النزاعات والنزوح والتهجير الداخلي.

ويؤكد التقرير العالمي لهذا العام أن الطريق أمامنا لا يزال طويلا. فهناك 72 مليون طفل على الأقل لا يتمتعون بحقهم في التعليم إما بسبب المكان الذي ولدوا فيه أو بسبب وضعهم العائلي. ويوجد ملايين الشباب الذين تركوا المدرسة بدون أن يحصلوا على المهارات اللازمة للانخراط في صفوف القوى العاملة بنجاح ، كما أن واحدا من كل ستة كبار لا يزال محروما من الحق في القرائية.

إن تقرير عام 2010 هو نداء من أجل العمل. فهو يدعونا إلى ضرورة مد يد العون إلى الجماعات المحرومة لكي ننصفها حقها في التعليم وفي الحياة الكريمة. والنظم التعليمية الاستيعابية أو الجامعة هي وحدها التي تمتلك القدرة على تسخير المهارات اللازمة لبناء مجتمعات المعرفة في القرن الحادي والعشرين. وللمجتمع الدولي دور حاسم في دعم جهود البلدان الساعية إلى حماية نظمها التعليمية وتوسيع نطاقها. لذلك من الواجب علينا إلا نتخلى عنها في هذه المرحلة الحرجة التي يشهدها عالمنا اليوم. فالوعود بمساعدة البلدان الفقيرة ينبغي أن تترجم إلى موارد مالية بات الكثير من الحكومات في أمس الحاجة إليها.

وقد عقدت العزم على أن تواصل اليونسكو الدعوة بقوة إلى زيادة الاستثمار في مجال التعليم. وباعتبارنا الوكالة الرائدة لبرنامج التعليم للجميع، تقع على عاتقنا مسؤولية خاصة في تشجيع ودعم أولئك الذين هم أكثر عرضة من غيرهم للتأثر بتبعات الأزمة الحالية. ونحن إذ نقف في مفترق الطريق ولم يبق غير خمس سنوات على موعد الوفاء بالتزاماتنا الجماعية، فلا بد أن نتحلى بالشجاعة والعزم ونحزم أمرنا باختيار النهج الذي يتيح لجميع الأطفال والشباب والكبار التمتع بحقهم في التعليم.

ايرينا باكوفا

أبرز معالم التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع

نقضت عشر سنوات منذ أن اعتمد المجتمع الدولي الأهداف الستة للتعليم للجميع في داكار عام 2000. وكانت الحصيلة متباينة. فقد تحقق الكثير من الانجازات خلال العقد الماضي ولكن نجد في المقابل أن العديد من أفقر بلدان العالم ليست في سبيلها إلى تحقيق أهداف عام 2015. وقد أدى الإخفاق في استيعاب الجماعات المهمشة إلى حرمان الكثير من الناس حقهم في التعليم. وبالنظر إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي لا تزال تفعل فعلها، فإن التقدم الذي أحرز خلال السنوات العشر الماضية بات مهددا بالتوقف أو بالتراجع. وقد أضحى التعليم في خطر، لذلك يجب على الدول وضع نهوج استيعابية ترتبط باستراتيجيات أوسع نطاقا من أجل حماية المستضعفين وتحقيق المساواة.

التخفيف من وطأة الأزمة المالية على التعليم

من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي بتحديد المخاطر التي تهدد التعليم جراء الأزمة الاقتصادية وارتفاع أسعار الغذاء على الصعيد العالمي

- إن مؤشرات التنمية البشرية في حالة تدهور. ويقدر عدد الأشخاص الجدد الذين قد يلحقهم سوء التغذية في عام 2009 بـ 125 مليون نسمة والذين سيصنفون في عداد الفقراء في عام 2010 بـ 90 مليون نسمة.
- مع ارتفاع معدلات الفقر وتزايد البطالة وتناقص المساعدات المالية، تضطر الكثير من الأسر الفقيرة والمستضعفة إلى تخفيض الإنفاق على تعليم أبنائها أو إلى سحبهم من المدرسة.
- تعاني الميزانيات الوطنية في البلدان الفقيرة من الضغط. في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن المحتمل أن ينخفض تمويل التعليم بمقدار 4.6 مليار دولار أمريكي في عامي 2009 و2010، أي ما يعادل تخفيض 10% من الإنفاق لكل طالب مدرسي في التعليم الابتدائي.

ومن الضروري اتخاذ تدابير فعالة حيال ذلك:

- تقديم معونة مبكرة ومتواصلة ومتوقعة لتعويض انخفاض الدخل، وحماية الإنفاق العام على الشؤون الاجتماعية ذات الأولوية، وتعزيز التقدم في مجال التعليم.
- الدعوة إلى عقد مؤتمر للأطراف المانحة في عام 2010 لسد الثغرة التمويلية فيما يتعلق بالتعليم للجميع.

تحقيق أهداف التعليم للجميع

تم تحقيق بعض التقدم...

- انخفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس على النطاق العالمي بمقدار 33 مليون طفل منذ عام 1999. وانخفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في جنوب وغرب آسيا بأكثر من النصف، أي بمقدار 21 مليون نسمة.
- حققت بعض البلدان تقدما مذهلا. ففي عام 1999، كانت معدلات القيد في بنين من أدنى المعدلات في العالم أما الآن فبنين في سبيلها ربما إلى تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015.
- انخفضت نسبة الفتيات غير الملتحقات بالمدارس من 58% إلى 54% وأخذت الفجوة بين الجنسين تتقلص في مجال التعليم الابتدائي في الكثير من البلدان.
- ازدادت القرائية لدى الكبار بين الفترة 1985–1994 والفترة 2000–2007 بنسبة 10% لتصل إلى مستواها الحالي البالغ 84%. وازداد عدد النساء اللاتي حزن مهارات الكتابة والقراءة بوتيرة أسرع من الذكور.

ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله:

- يبلغ عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية سنويا نحو 175 مليون طفل وهي مسألة تتطلب حلا عاجلا على الصعيدين الصحي والتعليمي.
- كان هناك 72 مليون طفل في عام 2007 غير ملتحقين بالمدارس. واستمرار الوضع على ما هو عليه يعني أن عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس سيكون 56 مليون طفل في عام 2015.
- تشكل نسبة الفتيات نحو 54% من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هناك 12 مليون فتاة تقريبا قد لا يدخلن المدرسة إطلاقا. وفي اليمن، قرابة 80% من الفتيات غير الملتحقات بالمدارس سوف لن يلتحقن بها أبدا على الأرجح مقارنة بـ 36% من الصبيان.
- لا يزال هدف محو الأمية من أكثر أهداف التعليم للجميع تعرضا للإهمال، إذ يوجد اليوم نحو 759 مليون فرد من الكبار يفتقرون إلى مهارات القرائية وتشكل النساء ثلثيهم.
- ملايين الأطفال يتركون المدارس بدون حيازة المهارات الأساسية للقرائية. وفي بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هناك احتمال بنسبة 40% أن الشباب الراشدين الذين أمضوا خمس سنوات في التعليم ظلوا أميين. وفي الجمهورية الدومينيكية وإكوادور وغواتيمالا، لا يلم غير أقل من نصف تلاميذ الصف الثالث بما هو أكثر من الحد الأدنى من المهارات الأساسية في القراءة.
- يتعين استحداث 1.9 مليون وظيفة جديدة للمعلمين من أجل تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015.

لعام 2010

إنصاف المحرومين

تخفق الحكومات في معالجة الأسباب الجذرية للتهميش والحرمان في مجال التعليم. وتسلط البيانات الجديدة بشأن الحرمان والتهميش في التعليم الضوء على مستوى الاستبعاد من التعليم في ثمانين بلدا...

- في اثنين وعشرين بلدا، تبلغ نسبة الشباب الراشدين الذين تقل فترة تعليمهم عن أربع سنوات 30%، وترتفع هذه النسبة إلى 50% أو أكثر في أحد عشر بلدا من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- في ستة وعشرين بلدا، تبلغ نسبة الشباب الراشدين الذين تقل فترة تعليمهم المدرسي عن سنتين 20% أو أكثر ، وتبلغ هذه النسبة في بعض البلدان، بضمنها بوركينا فاسو والصومال، 50% أو أكثر.
- غالبا ما تتضافر أوجه عدم المساواة لتضاعف العوائق التي تحول بين الطالب و التعليم. ففي تركيا، تبلغ نسبة الفتيات الناطقات باللغة الكردية من الأسر المدقعة الفقر اللاتي لم يصبن من التعليم سوى أقل من سنتين 43% بينما تبلغ نسبة المعدل الوطني 6%؛ وتبلغ نسبة الفتيات الناطقات بلغة الهوسا في نيجيريا اللاتي لم ينلن من التعليم غير أقل من سنتين 97%.
- إن الفشل في التصدي لأوجه عدم المساواة، والوصم والتمييز على أساس الحالة المادية، والانتماء الجنساني والإثني واللغة والإعاقة، تعمل على تعطيل التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع.

وتؤكد البيانات على ضرورة إنشاء نظم تعليمية استيعابية:

- زيادة فرص الالتحاق بالتعليم وتحسين قدرة المجموعات المستبعدة على تحمل نفقات التعليم من خلال تخفيض تكاليفه وتقريب المدارس من المناطق السكنية للمجتمعات المحرومة وإعداد برامج "الفرصة الثانية».
- تحسين بيئة التعلم من خلال توزيع المعلمين بشكل منصف وتقديم دعم مالي وتربوي للمدارس المحرومة وتوفير التعليم المشترك بين الثقافات والثنائي اللغة.
- إتاحة المزيد من المستحقات والفرص من خلال تفعيل القوانين ضد التمييز وتوفير برامج الحماية الاجتماعية وإعادة توزيع المال العام.
- تطوير نظم تفصيلية لجمع البيانات من أجل تحديد الجماعات المحرومة ورصد تقدمها.

تغطية تكاليف التعليم للجميع

إن سجل المعونة المقدمة للتعليم مخيب للآمال...

- ازدادت المعونة إجمالا، لكن لا يجري الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها الجهات المانحة في عام 2005 والمتمثلة في زيادة المعونة بمقدار 50 مليار دولار أمريكي. ويتوقع أن يكون العجز على أشده في أفريقيا وأن يبلغ تقديرا 18 مليار دولار أمريكي.
- ارتفعت نسبة المعونة المقدمة للتعليم، ولكن أخذ الركود يشوب الالتزامات في الآونة الأخيرة. وقد انخفضت الالتزامات بتقديم المعونة للتعليم الأساسي بنسبة 22% في عام 2007 أي بما يساوي 4.3 مليار دولار أمريكي.
- لاتصل المعونة المقدمة للتعليم دائما إلى الذين هم في أمس الحاجة إليها. وبعض الجهات المانحة لا تولي التعليم الأساسي ما يستحقه من الاهتمام بوصفه أولوية. كما أن البلدان المتأثرة بالنزاعات لا تتلقى دعما كافيا يسمح لها باستعادة عافيتها.
- يفتقر التعليم إلى إطار قوي متعدد الأطراف لتسريع التقدم، كما يعاني من قلة الجهات المانحة وغياب التمويل من القطاع الخاص.

يتوجب على الجهات المانحة والحكومات المتلقية زيادة الموارد المتاحة للتعليم وتحسين معونة الحوكمة:

- بإمكان البلدان المنخفضة الدخل أن توفر بنفسها مبلغا إضافيا قدره 7 مليارات دولار سنويا – أو 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن حتى مع هذا الجهد ستبقى هناك ثغرات مالية كبيرة. ويرى التقرير إن الثغرة المالية المطلوب استدراكها من أجل بلوغ أهداف التعليم للجميع في البلدان المنخفضة الدخل تبلغ بتقديره 16 مليار دولار سنويا.
- ينبغي على الجهات المانحة أن تعزز الجهود من أجل تنفيذ جدول أعمال باريس بشأن فعالية المعونة وأن تعيد النظر بمقدار الدعم الذي تقدمه لمختلف مستويات التعليم.
- كما ينبغي على الجهات المانحة زيادة الدعم للبلدان المتأثرة بالنزاعات وإيجاد نهوج مبتكرة لتوفير دعم منسّق وطويل الأجل.
- يجب تقوية الإطار الدولي للتعاون المتعدد الأطراف في مجال التعليم من خلال إجراء إصلاح أساسي لمبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع.
- ينبغي للأمم المتحدة أن تدعو إلى عقد مؤتمر طارئ لإعلان التبرعات في عام 2010 من أجل تعبئة الأموال الإضافية اللازمة والوفاء بالتزامات مؤتمر داكار.

- تدهورت بيئة العمل على تحقيق أهداف التعليم للجميع تدهورا خطيرا.
- ينطوي التباطؤ الاقتصادي على نتائج طويلة المدى فيما يتعلق بتمويل التعليم في البلدان الفقيرة.
- تحتاج هذه البلدان على وجه السرعة إلى زيادة المعونة لتعويض نقص الإيرادات والمحافظة على مستوى الإنفاق الاجتماعي وتعزيز أنشطة الإنعاش.
- فشلت الاستجابة الدولية للأزمة المالية إلى حد الآن في معالجة أهم الشواغل في التنمية البشرية.
- ينبغي تدارك كافة الثغرات التمويلية في إطار خطة إنعاش دولية للتنمية البشرية.

تأثير الأزمة المالية على الصعيد العالمي

الفصل 1

التعليم في خطر:

يأتي هذا الإصدار من التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع في فترة يشهد فيها العالم أسوأ نكسة اقتصادية منذ الكساد الكبير. وتعاني النظم التعليمية اليوم في كثير من بلدان العالم الفقيرة من آثار هذه الأزمة التي تبلورت من صميم النظم المالية للعالم المتقدم. وهناك خطر قائم من أن التقدم صوب تحقيق أهداف التعليم للجميع الذي أحرز خلال عقد من الزمن سوف يتوقف أو يعود القهقرى جراء ارتفاع منسوب الفقر وتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي وازدياد الضغط على الميزانيات الحكومية. لذلك على المجتمع الدولي أن يتحرك على وجه السرعة لتلافي هذا الخطر.

إن من السهل أن تغيب عن الناظر التبعات الخطيرة التي قد تترتب على الوضع الحالي إن لم يتم تدارك الأمر. ففي نهاية المطاف سيتعافى الاقتصاد العالمي من حالة التباطؤ التي تكتنفه ولكن يمكن للأزمة أن تخلق في بلدان العالم الفقيرة جيلا ضائعا من الأطفال حرموا من فرصهم في الحياة بسبب الإخفاق في حماية حقهم في التعليم.

خطر مزدوج: أسعار الغذاء والأزمة المالية

جاءت الأزمة المالية في أعقاب ارتفاع حاد في الأسعار الدولية للغذاء خلال الفترة بين 2003 و 2008. وقد أضرّ الأثر المزدوج لأزمة الغذاء العالمية والأزمة الاقتصادية بالبيئة الاقتصادية الحاضنة لعملية تحقيق الأهداف الإنمائية لعام 2015 بما فيها أهداف التعليم للجميع وزادها سوءا. وقد أدى ارتفاع أسعار الغذاء إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في العالم بمقدار 175 مليون نسمة في عامي 2007 و 2008. كما سيدفع

ارتفاع أسعار الغذاء زاد وضع الفقراء سوءا. حشود الأطفال في انتظار الحصول على الطعام في باكستان

تأثير الأزمة المالية

تترتب على حالة سوء التغذية المستشرية على نطاق واسع في العالم وتردي إمكانات الحد من الفقر المدقع نتائج خطيرة وبعيدة المدى بالنسبة للتعليم

الركود الاقتصادي في عام 2010 نحو 90 مليون نسمة إضافية إلى خانة الفقر المدقع. هذا ويبلغ عدد الذين يعانون من الجوع في العالم اليوم مليار نسمة ونيفاً.

وتترتب على حالة سوء التغذية المستشرية على نطاق واسع في العالم وتردي إمكانات الحد من الفقر المدقع نتائج خطيرة وبعيدة المدى بالنسبة للتعليم. فمع تزايد نسبة البطالة وانخفاض المساعدات النقدية، تضطر الكثير من الأسر الفقيرة والضعيفة إلى تخفيض الإنفاق على تعليم أبنائها أو سحبهم من المدرسة نهائيا. ففي بنغلادش مثلا، أفاد أحد الاستقصاءات أن ثلث الأسر الفقيرة تقريبا خفّضت الإنفاق على التعليم لتعويض الفرق الناجم عن ارتفاع أسعار الغذاء. ومن المعلوم أن الجوع لا يهدد فقط حياة الإنسان وإنما يلحق أيضا ضررا بالغا بنموه ويؤثر على قدرات الأطفال على التعلم في المستقبل. وهنا يجدر التذكير بأن الأزمة المالية التي لحقت بشرق آسيا في عام 1997 سببت انتكاسة كبيرة في مجالي صحة الطفل والتعليم. وهي دروس ينبغي أن نتعلم منها.

إن تردي آفاق النمو الاقتصادي له آثار بعيدة المدى على تمويل التعليم والأهداف الإنمائية الدولية. ويلاحظ أن علامات الانتعاش الاقتصادي بدأت تظهر على الدول الغنية بينما تشهد الدول النامية نموا بطيئا وانخفاضا في الواردات الضريبية، وهو أمر سيؤثر سلبا على الميزانيات الوطنية وعلى الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم.

وتبين إسقاطات النمو أن العجز السنوي المحتمل الذي تواجهه منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في إجمالي التمويل المتاح للتعليم في عامي 2009 و 2010 يبلغ 4.6 مليار دولار (الشكل 1). وهو ضعف المستوى الحالي للمعونة المقدم للتعليم الأساسي في هذه المنطقة. وإن الإنفاق على الطالب الواحد في التعليم الابتدائي في عام 2010 سينخفض بنسبة قد تصل إلى 10% قياسا بمعدل الإنفاق المتوخى في حالة تحقق إسقاطات النمو الاقتصادي لما قبل الأزمة المالية العالمية. ومن المرجح أن تعني هذه الأرقام تخفيض الإنفاق على المعلمين وقاعات الدرس والبرامج التي تصل إلى أكثر الجماعات حرمانا.

الشكل 1: يحتمل أن يتأثر تمويل التعليم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بفعل تباطؤ النمو الاقتصادي

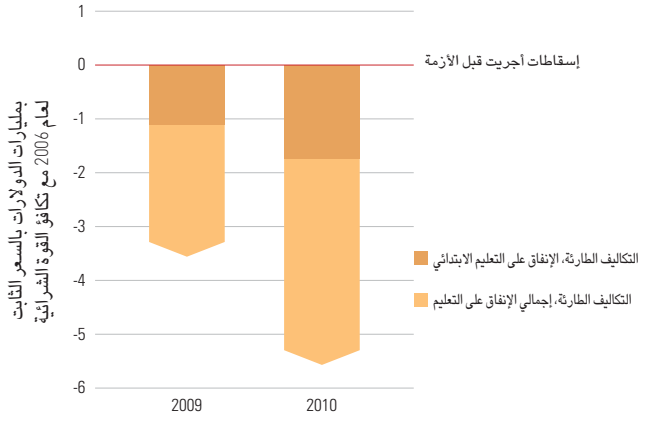

المصدر: أنظر الشكل 1.3 في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2010

توسيع نطاق "الفضاء المالي»: أمر ذو أولوية للتعليم للجميع

استطاعت الدول الغنية أن تقدم حوافز واسعة النطاق لدعم عملية الإنعاش الاقتصادي وحماية الإنفاق العام. واستثمرت استثمارا ضخما في البرامج الرامية إلى إنعاش النمو الاقتصادي وحماية المواطنين المستضعفين والمحافظة على البنى الأساسية الحيوية للمجتمع. وكان التعليم من بين الأولويات المستهدفة، فعلى سبيل المثال، خصص قانون إنعاش الاقتصاد الأمريكي وإعادة البناء مبلغ 130 مليار دولار للتعليم والنفقات ذات الصلة.

لم تقدم حكومات البلدان الغنية سوى دعم متواضع لأفقر بلدان العالم ولأشد المواطنين حرمانا

أما بلدان العالم الأكثر فقرا، فإن معظمها يفتقر إلى موارد مالية لمواجهة الأزمة. وتشكل زيادة المعونة بالنسبة للكثير من هذه البلدان السبيل الوحيد لزيادة مواردها المالية وتخفيف الضغط على ميزانياتها على المدى القصير. لذلك يصبح من الضروري جدا تقديم هذه المعونة قبل أن تحوّل الضغوط الاقتصادية الأزمة المالية إلى أزمة تنمية بشرية طويلة الأجل. ويكمن الخطر الآني في أن البلدان الفقيرة سوف لن تتمكن من تنفيذ خططها المتصلة بأهداف محددة في مجال التعليم الأساسي ما لم تزداد المعونة المقدمة إليها.

الاستجابة الدولية: غياب البعد الإنساني

لا توجد إلى اليوم استجابة دولية فعالة للأزمة. لقد بذلت حكومات البلدان الغنية والقمم المتعاقبة لمجموعة البلدان الثمانية ومجموعة العشرين جهودا جبارة لإعادة التوازن للنظم المالية وفتح أبواب القروض وأسواقها وإنعاش السيولة النقدية على النطاق العالمي. ولكنهم لم يقدموا سوى دعم متواضع لأفقر بلدان العالم ولأكثر المواطنين حرمانا. وتم اللجوء إلى أسلوب الإيهام وذر الرماد في العيون لإخفاء الطابع المحدود للدعم. فمعظم ما زُعم أنه معونة إضافية يمثل في الواقع دعما أعيدت برمجته أو أعيد ترتيبه. وقد قُدّم إلى الدول المنخفضة الدخل كمجموعة وعن طريق صندوق النقد الدولي مبلغ سنوي إضافي يقُدّر بمليارين إلى ثلاثة مليارات دولار. وهو مبلغ ضئيل مقارنة بالعجز البالغ 80 مليار دولار في ميزانية المعونة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمقدّر على أساس إسقاطات ما قبل الأزمة لعامي 2009 و 2010. ولاشك أن خسارة بهذا الحجم تترتب عليها آثار طويلة المدى فيما يتعلق بتمويل التعليم والأهداف الإنمائية للألفية.

لقد شدت هذه الأزمة الانتباه إلى حقيقة تم التغافل عنها وهي أن التكافل الاقتصادي له وجه بشري. فالأطفال في الدول الفقيرة يدفعون ثمن انهيار النظام المصرفي الغربي بحرمانهم من التعليم الذي قد ينتشلهم من وهدة الفقر. وهي نتيجة لا يمكن القبول بها، وستعزز نمطا من العولمة بُني أصلا على عدم المساواة في حدودها القصوى.

ويتطلب الوضع التحرك على مستويات عديدة. وفيما يلي بعض من الأولويات الأشد إلحاحا:

- الدعوة إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى في عام 2010 بشأن تمويل التعليم للجميع بهدف وضع استراتيجيات لتوفير المزيد من الموارد.
- تقديم معونة مبكرة ومتواصلة ومتوقعة لتعويض نقصان الإيرادات في عامي 2008 و2009، ومساعدة البلدان النامية على حماية وتعزيز الالتزامات المالية العامة.
- تولي اليونسكو بالتعاون مع وزارتي التربية الوطنية والمالية في البلدان المعنية تنفيذ عملية رصد فعالة ومحدّثة للميزانيات الحكومية ومعدلات الحضور المدرسي والتسرب.
- ينبغي أن يقوم الدعم الذي يقدمه صندوق النقد الدولي على أسس مرنة تتواءم مع الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التعليم للجميع، لاسيما فيما يتعلق بتكاليف حشد المعلمين وتدريبهم ودفع أجورهم.
- زيادة الدعم للبلدان الفقيرة عن طريق المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي، فضلا عن زيادة الدعم من قبل الجهات المانحة.
- إعطاء أولوية كبرى للحماية الاجتماعية من خلال التحويلات النقدية وبرامج التغذية والدعم المحدد، وذلك من أجل حماية الأسر الضعيفة الحال من الصدمات الاقتصادية ومساعدتها على إبقاء أولادها في المدارس.

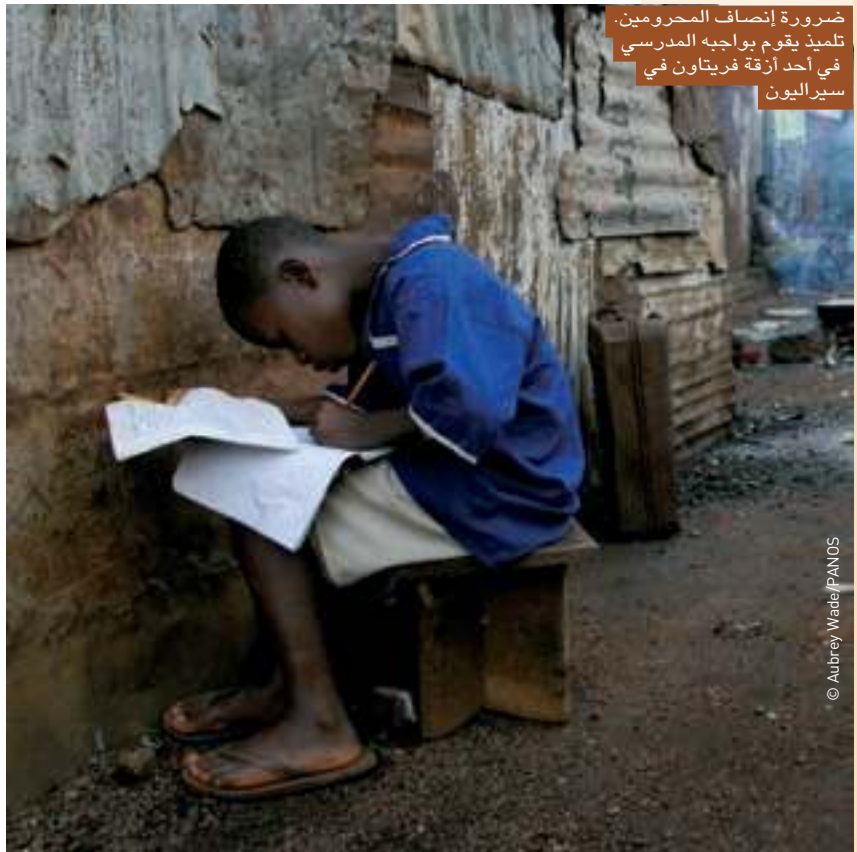

ضرورة إنصاف المحرومين. تلميذ يقوم بواجبه المدرسي في أحد أزقة فريتاون في سيراليون

© Aubrey Wade/PANOS

© Patrick Le Floch/Explorer/Eyedea Illustration

إيصال التعليم إلى المناطق الريفية في الصين: الطريق أمام أبناء الأقليات لا يزال طويلاً وشاقاً

الفصل 2

التقدم على طريق تحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع

يرصد هذا الفصل التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع المحددة في إطار عمل داكار، وذلك قبل خمس سنوات من بلوغ الأجل المحدد لتحقيقها. وتدل بيانات عام 2007 الذي يمثل آخر عام تتوافر عنه أرقام شاملة، على أن العالم يتقدم في الاتجاه الصحيح، وأن العديد من أفقر البلدان تسجل تقدماً مدهشاً على عدة جبهات. غير أن وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف داكار هذه هي أبطأ مما يتيح بلوغها في أجلها المقرر وهو عام 2015. وتكمن وراء هذا الوضع مشكلة تتمثل في إخفاق حكومات عديدة في توسيع نطاق الفرص لتشمل أكثر شرائح المجتمع تهميشاً. وإن الفشل في تغيير هذا الوضع سيؤدي إلى تخلف المجتمع الدولي تخلفاً كبيراً عن الوفاء بالعهد الذي قطعه على نفسه في داكار.

ويقدم هذا الفصل أيضاً تحليلاً مستوفى للاحتياجات في مجال التمويل من أجل بلوغ أهداف التعليم للجميع. ويبين هذا التحليل أن تقدير جوانب النقص كان دون المستوى وأنه سيتعين على حكومات البلدان النامية والجهات المانحة أن تسارع على نحو عاجل إلى سد جوانب النقص هذه.

الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة

الهدف 1: توسيع وتحسين الرعاية والتربية الشاملتين في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثرا وأشدهم حرمانا.

إن الرعاية والتعليم اللذين يتلقاهما الأطفال في أولى سنوات العمر تؤثر عليهم في بقية مراحل حياتهم. فبإمكان الرعاية والتربية الفعالتين في مرحلة الطفولة المبكرة أن تمنحا الأطفال فرصة أفضل للإفلات من براثن الفقر وللتغلب على الحرمان. ومع ذلك، فإن ملايين الأطفال يبدأون في كل عام حياتهم المدرسية وهم يعانون من سوء التغذية وسوء الحالة الصحية والفقر. فلا يزال التفاوت في الانتفاع ببرامج المرحلة قبل المدرسية يشكل عبئاً في كل من البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

الرسائل الأساسية

- إن سوء التغذية، الذي يعاني منه سنوياً زهاء 178 مليون طفل صغير، يمثل مشكلة عاجلة في مجالي الصحة والتعليم في آن معاً.
- إن تحسين انتفاع الأطفال والأمهات بالرعاية الصحية هو أمر حاسم بالنسبة إلى التعليم وإلى الصحة العامة. كما يعتبر إلغاء الرسوم المفروضة على المنتفعين أولوية عاجلة.
- ينبغي للحكومات أن تعالج جوانب اللامساواة في الانتفاع بالرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، ولاسيما الجوانب المتعلقة بمستوى الدخل وتعليم الآباء.

سوء التغذية وسوء الحالة الصحية: مشكلة عاجلة في مجال التعليم يلفها الصمت

إن لتأخر نمو الطفل في رحم الأم، ومعاناته من التقزم ومن فقر الدم في مرحلة الطفولة المبكرة يؤثران تأثيراً بعيد الأثر ولا سبيل لتداركه في قدرته على التعلم. ويمكن أن يؤدي سوء التغذية والتقزم في مرحلة الطفولة المبكرة إلى الإضرار بالطفل على أمد طويل، وذلك بما يشمل انخفاض قدرته على التحصيل المعرفي وعلى التقدم في التعليم المدرسي.

إن المؤشرات الخاصة بتغذية الأطفال وبمعدلات وفياتهم تقدم صورة كئيبة عن أحوالهم في عالم اليوم. فلئن تم إحراز بعض التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بخفض معدل وفيات الأطفال وخفض مستوى سوء تغذيتهم، فإن مستوى الإنجاز في هذا

يبدأ ملايين الأطفال في كل عام حياتهم المدرسية وهم يعانون من سوء التغذية وسوء الحالة الصحية والفقر

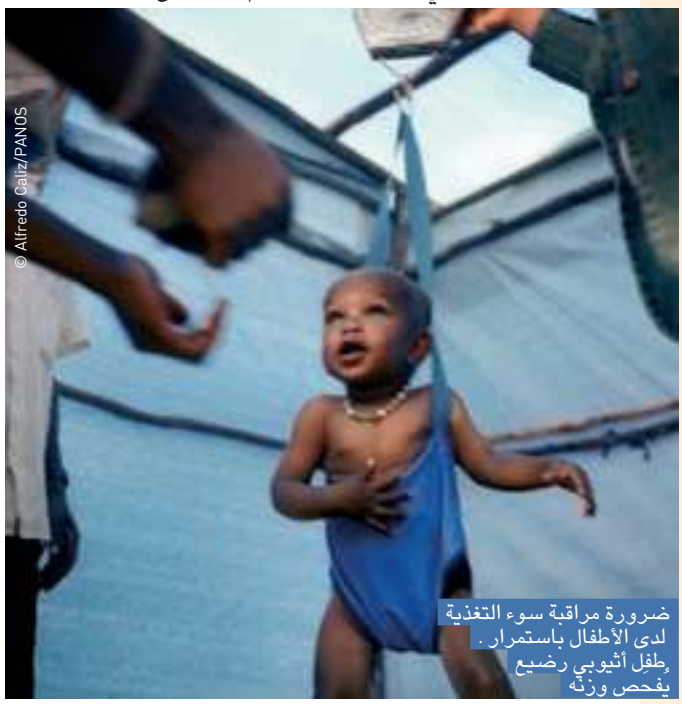
© Alfredo Caliz/PANOS

ضرورة مراقبة سوء التغذية لدى الأطفال باستمرار. طفل أثيوبي رضيع يفحص وزنه

التعليم واحد من أقوى موانع التعرض للمخاطر الصحية التي تهدد الأمهات والأطفال

المجال بعيد عن مستوى الأهداف إلى حد كبير. فقد شهد عام 2008 وفاة 9.3 مليون طفل؛ ويُقدَّر أن يكون سوء التغذية ضمن الأسباب المباشرة لحالتين من كل ثلاث حالات وفيات الأطفال دون سن الخامسة. ويعاني زهاء واحد من كل ثلاثة أطفال ممن هم دون سن الخامسة – والذين يبلغ مجموعهم 178 مليون نسمة– من التقزم بشكل حاد أو متوسط أو طفيف[1]. وتلاحَظ أعلى معدلات حالات التقزم على صعيد المناطق الإقليمية في وسط وشرق أفريقيا وفي جنوب آسيا. فيتواجد نصف عدد الأطفال الذين يولدون بوزن منخفض عند الولادة والذين يبلغ مجموعهم 19 مليون نسمة في جنوب آسيا، ويكون هؤلاء الأطفال أكثر تعرضاً من غيرهم لخطر الوفاة المبكر.

وتُشكل قضايا صحة الأمهات، والتغذية غير الملائمة، وقلة إمكانيات الاستعانة عند الولادة بمهنيين صحيين مهرة، والعجز عن اعتماد صحة الأمهات والأطفال كأولوية عليا على صعيد السياسة الوطنية، أساس وفيات الأمهات والمواليد. ويُقدَّر أن يودي الحمل والأسباب المتعلقة بالولادة بحياة نصف مليون امرأة سنوياً، وأن 4 ملايين مولود لا يعيشون أكثر من شهر واحد. وعلاوة على هذه الخسائر في الأرواح، فإن عدم توافر الرعاية الصحية للأمهات والأطفال الذي يكمن وراء هذه الأرقام، يمكن أن يضر بالنمو الذهني للأطفال وأن يحكم عليهم بالمعاناة في مستقبل تعليمي صعب.

ويشكل الفقر، والانتماء إلى السكان الأصليين أو إلى أقلية إثنية، وانخفاض المستوى التعليمي للأم، عوامل تسهم في الحد من مستوى الانتفاع برعاية صحية جيدة. فيؤدي الفقر في جنوب آسيا إلى خفض احتمالات الاستعانة بإشراف موظف صحي ماهر على عملية الولادة، إلى حالة واحدة من كل خمس حالات. وفي غواتيمالا، يبلغ احتمال الولادة في مرفق من مرافق الصحة العامة يعمل فيه موظفون مدرَّبون، بالنسبة إلى النساء غير المنتميات إلى السكان الأصليين، ضعف احتمال النساء المنتميات إلى السكان الأصليين.

إن التعليم هو واحد من أقوى موانع التعرض للمخاطر الصحية التي تهدد الأمهات والأطفال. فالنساء اللواتي يتمتعن بمستوى تعليمي عال هن أميل إلى تأجيل المرور بحالة الحَمل وإلى إطالة الفترات الفاصلة بين هذه الحالات، وإلى الحرص على الانتفاع بالرعاية الصحية. ففي جنوب وغرب آسيا، كانت نسبة النساء الحاصلات على تعليم ثانوي واللواتي ولدن أطفالاً بدون الاستعانة بالرعاية قبل الولادة هي 10% فقط، بينما كان عدد النساء غير المتعلمات اللواتي فعلن ذلك هو نصف إجمالي عددهن (الشكل 2).

إن هناك سياسات تيسر التقدم السريع في مجال صحة الأمهات وتغذية الأطفال وبقائهم على قيد الحياة، وهي سياسات معتمدة حتى في بعض البلدان التي هي من أفقر بلدان العالم. وإنه لمن المهم أن يتم الربط بين جدول الأعمال في مجال الصحة وجدول الأعمال في مجال التعليم. وتوجد سياسات أخرى تتضمن توسيع نطاق الخدمات الصحية المتاحة للأطفال والأمهات، ومبادرات في مجال الصحة تقوم على تقديم المساعدات، وتوفير الرعاية الصحية المجانية، ووضع التغذية في صميم المهام الرامية إلى الحد من الفقر، كما توجد برامج لتوفير الحماية الاجتماعية على نطاق واسع تشمل تغذية الأطفال. ومن أجل أن تكون هذه المبادرات واقعاً، تحتاج البلدان إلى إقامة نظم صحية معقولة التكاليف ويسهل الانتفاع بها وتقترن بتدابير أوسع نطاقاً تستهدف الفئات الضعيفة.

برامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة: سجل متباين

ما فتئت المشاركة في التعليم قبل الابتدائي تتزايد باستمرار منذ أن جرى تحديد أهداف التعليم للجميع في عام 2000. فلقد التحق زهاء 140 مليون طفل بهذا التعليم في شتى أنحاء العالم في عام 2007 بعد أن كان العدد 113 مليون طفل في عام 1999. وارتفعت نسبة القيد الإجمالية خلال الفترة ذاتها من 33% إلى 41% وسُجلت أكبر الزيادات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب وغرب آسيا وإن كان ذلك انطلاقاً من مستوى منخفض.

وإذا نظرنا إلى ما هو أبعد من البيانات الإقليمية، وجدنا أن الوضع ينطوي على تشكيلة متنوعة من الحالات القطرية. فمن بين البلدان التي تتوافر بيانات عنها، كانت نسبة القيد الإجمالية في كل من سبع عشرة دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا تبلغ 10%. وعلى الرغم من أن الدول العربية هي أغنى حالاً، فمن بين تسع عشرة دولة منها تتوافر بيانات عنها، كانت نسبة القيد الإجمالية في كل من أربع عشرة دولة أقل من 50%. بل إن مستوى التغطية في كل من مصر والمملكة العربية السعودية هو أقل مما هو عليه في بلدان أفقر من هذين البلدين بكثير، ومن بينها جمهورية تنزانيا المتحدة ونيبال. وكان معدل ارتفاع

الشكل 2: الأمهات المتعلمات هن أكثر انتفاعاً بخدمات الرعاية قبل الولادة

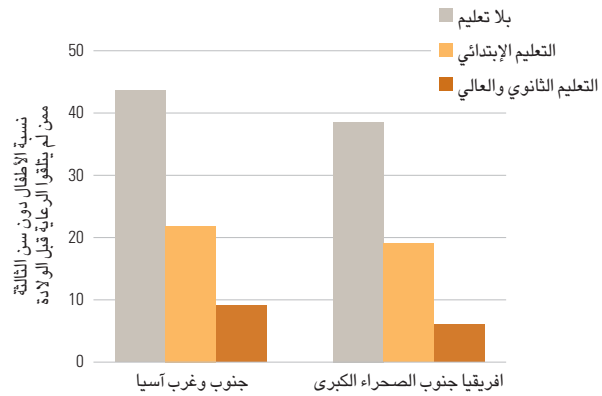

المصدر: الشكل 2.3 في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2010

(1) ينجم التقزم، أو قصر القامة بالنسبة إلى السن، عن نقص في تناول المغذيات والإصابة بالالتهابات بصورة متواترة على أمد طويل. وتحدث الإصابة به عموماً قبل إكمال سن العامين وكثيراً ما تكون آثاره غير قابلة للزوال.

القيد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هو ثلاثة أضعاف المعدل الذي سجلته الدول العربية، وكان الارتفاع في نسبة القيد الإجمالية الذي حدث منذ عام 1999في عدة بلدان، بضمنها بوروندي والسنغال وليبيريا، يزيد على 20%.

وعلى الرغم من ارتفاع نسب القيد الإجمالية في البلدان المتقدمة، فإن الالتحاق بهذا التعليم ومدة الانتفاع به تتباين تبايناً كبيراً بين البلدان وداخل كل بلد منها. فتسجل البلدان الاسكندنافية معدلات عالية للتغطية بالنسبة إلى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات، بينما تشمل التغطية في البلدان الأخرى في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين أربع وست سنوات. وتوفر معظم بلدان الاتحاد الأوروبي سنتين من التعليم قبل الابتدائي المجاني. وفي الولايات المتحدة، توفر بعض الولايات تغطية كاملة للأطفال الذين يبلغون سن الرابعة، بينما لا توجد في ولايات أخرى أي برامج منتظمة للتعليم قبل الابتدائي.

الوصول إلى الضعفاء والمستبعدين

ثمة دلائل في جميع أنحاء العالم تبين أن الرعاية الجيدة في مرحلة الطفولة المبكرة هي أمر مفيد لجميع الأطفال، وبوجه أخص للأطفال المنتمين إلى أوساط المحرومين. غير أن الأطفال المفترض أن يجنوا أكبر الفوائد من الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة كثيراً ما يكونون مستبعدين. وتقل إلى حد كبير احتمالات المشاركة في البرامج الخاصة بمرحلة الطفولة المبكرة لدى الأطفال الذين يترعرعون في ظل الفقر أو الذين لم تتلق أمهاتهم تعليماً نظامياً. وتقل احتمالات انتفاع طفل من الأسر الأفقر في زامبيا بالرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، بمقدار 12 مرة عن احتمالات انتفاع طفل من الأسر الأغنى، وتنخفض هذه الاحتمالات بمقدار 25 مرة في أوغندا، وبمقدار 28 مرة في مصر. ويشكل البعد عن المرافق التي تتيح هذه الرعاية وعدم القدرة على تسديد الأجور عائقين من العوائق الأخرى التي تواجهها الأسر المحرومة في هذا الصدد.

ولقد كافحت البلدان الغنية أيضاً من أجل تحقيق أهداف الإنصاف. وثمة دلائل عديدة على أن الأسر ذات الدخل المنخفض والمهاجرين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ينتفعون أقل من غيرهم بالرعاية الجيدة في مرحلة الطفولة المبكرة.

وتوجد بلدان جعلت التوسع في برامج الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة أولوية وطنية، ولاسيما فيما يخص الوصول إلى الفئات المحرومة. فقد شرعت شيلي في تطبيق استراتيجية وطنية للاهتمام بنمو الأطفال تركز على التربية الصحية وترمي إلى الوصول إلى جميع الأطفال الذين هم دون سن الخامسة من العمر، مع التركيز بوجه خاص على أطفال أفقر 40% من الأسر. وبُذلت في نيوزيلندا أيضاً جهود لتحسين نوعية التعليم الذي يتاح لأطفال السكان الأصليين الماوريين. وخلال فترة السنوات الخمس المنتهية في عام 2007، ازداد عدد المربين الماوريين إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه، وارتفعت نسبة الأطفال الماوريين الذين التحقوا بالتعليم الابتدائي بعد أن كانوا ينتفعون بخدمات التعليم ما قبل المدرسي، من 86% إلى 91%.

ينبغي أن تعترف الحكومات بما ينطوي عليه الاستثمار في مجال الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة من مكاسب على صعيدي الفعالية والإنصاف. وينبغي أن يوجّه الاستثمار الحكومي نحو الحد من أوجه التفاوت، ونحو الاهتمام بالفئات المهمشة، وتوفير خدمات جيدة تكون في متناول الفقراء.

تعميم التعليم الابتدائي

الهدف 2: العمل على أن يتم بحلول عام 2015 تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد، مجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم، مع التركيز بوجه خاص على الفتيات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة، وأطفال الأقليات الإثنية.

الرسائل الأساسية

- لقد حققت بلدان عديدة تقدماً مُشجعاً، وانخفض عدد غير الملتحقين بالمدارس في مختلف أنحاء العالم منذ عام 1999 بمقدار 33 مليون نسمة.
- على الرغم من انخفاض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، فإنهم لا يزالون يشكلون 72 مليون نسمة. إذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة على حالها، سيظل عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في عام 2015 يبلغ مع ذلك 56 مليون نسمة.
- لا تزال العوائق الخاصة بمراعاة الجنسين مترسخة الجذور على الرغم مما أُحرز من تقدم نحو تأمين مزيد من التكافؤ بين الجنسين على صعيد الالتحاق بالمدارس.
- إن قيد الأطفال في التعليم الابتدائي ليس سوى حاجز واحد من حواجز عديدة على الطريق: فثمة ملايين من الأطفال يلتحقون بالمدارس في سن متأخرة، أو يتسربون منها بصورة مبكرة، أو لا يتمّون مرحلة تعليمية كاملة.
- كثيراً ما يجري إغفال المراهقين غير الملتحقين بالمدارس: فيبلغ عدد اليافعين غير الملتحقين بالمدارس حالياً والذين هم في سن الالتحاق بالمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، 71 مليون نسمة.

لا يزال هناك 72 مليون طفل غير ملتحق بالمدرسة

لقد شهد العقد المنصرم تقدماً سريعاً نحو تعميم التعليم الابتدائي. وقد سجلت بعض البلدان التي هي من أفقر البلدان في العالم زيادات كبيرة في القيد وقللت من الفروق ووسّعت نطاق الفرص المتاحة للفئات المحرومة. غير أنه لا يزال الملايين من الأطفال غير ملتحقين بالمدارس، وثمة ملايين غيرهم من الأطفال الذين يتسربون من المدارس قبل إتمام التعليم الابتدائي. إن الهدف المحدد لعام 2015 والمتمثل في تأمين التحاق جميع الأطفال بالتعليم وإتمامهم لمرحلة كاملة من التعليم الابتدائي، بات قيد المنال، إلاّ أن بلوغه سيتطلب من الحكومات أن تتخذ قرارات جريئة خلال العامين المقبلين، ولاسيما في ظل الوضع الاقتصادي الحالي.

أعداد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس تنخفض، ولكن ليس بالسرعة الكافية

يتسم العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بأنه عقد انخفضت فيه أعداد غير الملتحقين بالمدارس وازدادت فيه أعداد الأطفال الذين أتمّوا التعليم الابتدائي. ومع ذلك، فإن عدد الأطفال الذين هم في سن التعليم

الإطار 1: لمحة خاطفة عن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في العالم

تشير لمحة خاطفة عن الوضع في عام 2007 فيما يخص السكان الذين هم في سن التعليم المدرسي ولكنهم غير ملتحقين بالمدارس، إلى وجود تقدم متواصل، وإلى استمرار جوانب نقص كبيرة. وتتمثل المنجزات الإيجابية التي تحققت منذ عام 1999، فيما يلي:

- انخفض عدد غير الملتحقين بالتعليم في العالم بمقدار 33 مليون نسمة، حيث أصبح 72 مليون نسمة في عام 2007 بعد أن كان يبلغ 105 ملايين نسمة في عام 1999 (الشكل 3).
- انخفضت نسبة الفتيات غير الملتحقات بالمدارس من 58% إلى 54%.

الشكل 3: أعداد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس تنخفض، ولكن ببطء شديد

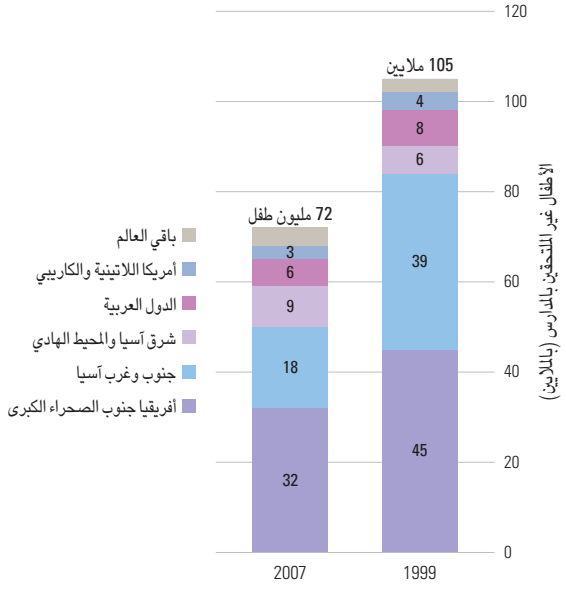

المصدر: الشكل 2.7 في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2010

- خفّضت منطقة جنوب وغرب آسيا عدد السكان غير الملتحقين بالمدارس فيها بأكثر من النصف– أي بمقدار 21 مليون نسمة– كما خفضت نسبة الفتيات غير الملتحقات فيها بالمدارس.
- خفضت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عدد السكان غير الملتحقين فيها بالمدارس بما يقارب 13 مليون نسمة، أو بنسبة 28%.

غير أن العالم ما زال خارج المسار:

- فلن يتم تحقيق الهدف المحدد لعام 2015 في أجله إذا ما استمر العالم يعمل بالوتيرة الحالية، ويُقدَّر في هذه الحالة أن يظل هناك 56 مليون طفل غير ملتحق بالتعليم في عام 2015 [1].
- وانخفضت وتيرة التقدم. فقد حدث ثلثا الانخفاض في أعداد غير الملتحقين بالمدارس خلال الفترة بين عامي 2002 و2004 التي بلغ فيها مقدار هذا الانخفاض 22 مليون نسمة. أما في السنوات الثلاث التالية على ذلك، فقد كان الانخفاض أقل من 8 ملايين نسمة.
- إن معظم التقدم حدث في جنوب وغرب آسيا. فالهند وحدها أبلغت عن تخفيض بمقدار 15 مليون نسمة تقريباً في عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في الفترة بين 2001 و 2004.
- لا يزال القصور كبيراً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فقد كان ربع عدد الأطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائي في هذه المنطقة لا يزالون غير ملتحقين بالتعليم في عام 2007. وتضم هذه المنطقة نصف عدد البلدان العشرين التي يحتوي كل منها على أكثر من 000 500 طفل غير ملتحق بالتعليم..
- لا تزال النزاعات تشكل عائقاً رئيسياً أمام التعليم المدرسي. فتشير أفضل التقديرات إلى أن أكثر من 25 مليون نسمة من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس يعيشون في بلدان منخفضة الدخل وتعاني من نزاعات– ويشكل هذا العدد حوالي 35% من مجموعهم في العالم.
- إن تقدير أعداد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس قد يكون أقل من الواقع. إذ تبين الاستقصاءات الأسرية أن البيانات الرسمية قد تكون أقل من الواقع بنسبة 30% تقريباً.

[1] ينبغي عدم مقارنة هذا الرقم بالرقم الجزئي للعدد المتوقع والمذكور في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2009، والذي كان ينطبق على عدد أصغر من البلدان.

قد يكون تقدير أعداد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس أقل من الواقع بنحو 30% تقريباً

الابتدائي ولا يزالون غير ملتحقين بالمدارس –ويُقدَّر عددهم هذا بـ 72 مليون نسمة– يظل يمثل في حد ذاته مأخذاً تلام عليه الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي (الإطار 1). ويُقدَّر أن لا يتمكن في الغالب 44% من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في البلدان النامية، من الالتحاق بالتعليم أبداً، وسوف يواجه هؤلاء أشد أشكال الحرمان في مجال التعليم.

ويعد تحديد فئات غير الملتحقين بالمدارس أمراً في غاية الأهمية بالنسبة إلى رسم السياسات، ويسري هذا القول أيضاً على معرفة أي فئات من الأطفال يلتحقون بالمدارس في سن متأخرة، وأي فئات يتسرب أفرادها من التعليم، وأي فئات لن يدخل أفرادها أي مدرسة في حياتهم. وتتعرض الفتيات وأطفال الأسر الفقيرة والمناطق الريفية جميعاً لقدر أكبر من خطر عدم الالتحاق بالتعليم. وتتفاعل اعتبارات الانتماء إلى هذه الفئات فيما بينها ومع عوامل إضافية– مثل اللغة، والانتماء الإثني، والعوق– لتشكل حواجز عديدة أمام الالتحاق بالتعليم والبقاء فيه. فقد كانت الفتيات اليافعات تشكلن 54% من مجموع السكان غير الملتحقين بالمدارس في العالم في عام 2007. وتلاحَظ أعلى نسب الفتيات غير الملتحقات بالمدارس، في الدول العربية وآسيا الوسطى وجنوب وغرب آسيا.

التحاق الأطفال الذين هم في سن التعليم المدرسي يتزايد ببطء شديد

إن معظم البلدان النامية التي كان القيد في التعليم الابتدائي فيها منخفضاً جداً في بداية هذا العقد سجلت تقدماً بخطى كبيرة في مجال الالتحاق بالتعليم. فقد ازدادت نسبة القيد الصافية في جنوب وغرب آسيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ليصل على التوالي إلى ثلاثة وإلى خمسة أضعاف ما كان عليه في عام 1999، بالغاً 86% في جنوب وغرب آسيا، و 73% في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويدل هذا التقدم على أن بالإمكان تحقيق أهداف داكار. ثم إن البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أصبحت قريبة من تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

صفوف تعاني من الاكتظاظ الشديد وقلة الموارد: صف مدرسي في ملاوي

© Louise Gubb/Corbis

يتطلب إلحاق الفتيات بالمدارس توافر العمل المنسق والقيادة السياسية من أجل تغيير المواقف وتغيير ممارسات العمل المنزلي

الإطار 2: بنين تسير في الطريق السليم، إلاّ أن معالجة التهميش تمثل أولوية

تعد بنين من بلدان العالم التي سجلت أسرع تقدم في مجال الالتحاق بالتعليم الابتدائي، إذ ارتفعت نسبة القيد الصافية فيها من 50% في عام 1999 إلى 80% في عام 2007. وانخفض التفاوت بين الجنسين فيها في هذا الصدد أيضاً، إذ إن عدد الفتيات اللواتي كن يلتحقن بالتعليم في عام 1999 كان 67 فتاة فقط مقابل التحاق كل 100 صبي، وارتفع عددهن هذا في عام 2007 إلى 83 فتاة. وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فإن بإمكان بنين أن تحقق تعميم التعليم الابتدائي فيها بحلول عام 2015. بيد أنه سيكون من الصعب الحفاظ على الاتجاهات الحالية هذه، إذ إن التقدم السريع في الالتحاق بالتعليم أدى إلى ظهور تحديات جديدة على مستوى السياسة العامة، وذلك مثلاً على صعيد زيادة معدلات إتمام التعليم في المرحلة التعليمية، والحد من أوجه التفاوت على مستوى الأقاليم، ومعالجة مسألة الفقر. وقد تعهدت الحكومة بالفعل بالتزامات قوية على صعيد الميزانية. وينبغي أن تدعم المساعدات الدولية هذا الالتزام الوطني على المستوى المالي من أجل أن تتمكن بنين من قطع الشوط الأخير الذي يفصلها عن تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

بيد أن التقدم المحرز إجمالاً نحو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي يحجب عن النظر أوضاعاً أكثر تعقيداً على الصعيد القطري. فثمة بلدان تتقدم بوتائر مختلفة، وبلدان لا تسجل أي تقدم، وبلدان أخرى تتراجع. وحققت عدة بلدان من بين أفقر بلدان العالم تقدماً مذهلاً. فقد كانت بنين في عام 1999 أحد البلدان التي كانت نسبة القيد الصافية فيها تمثل أدنى المستويات في العالم، إلاّ أنها أصبحت اليوم تمضي على الطريق السليم لتحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015 (الإطار 2). وثمة بلدان أخرى كان مستوى القيد فيها منخفضاً وتضم أعداداً كبيرة من السكان غير الملتحقين بالمدارس –وخصوصاً نيجيريا– غدت تتقدم في الاتجاه الصحيح ولكن ببطء. وخلال الفترة بين عامي 1999 و2007، كانت نسب القيد الصافية في زهاء ثلاثين بلداً من البلدان النامية التي تتوافر بيانات عنها، تتسم بالركود أو تسجل انخفاضاً.

والكثير من هذه البلدان تعيش أوضاع النزاع أو ما بعد النزاع مثل ليبيريا أو أراضي الحكم الذاتي الفلسطينية.

التكافؤ بين الجنسين: ثمة شيء من التقدم، إلاّ أن الطريق إلى بلوغ الهدف لا يزال طويلاً

لقد تَرافَق التوسع في التعليم الابتدائي مع تقدم في تأمين مزيد من التكافؤ بين الجنسين، ولكن ثمة فوارق واضحة بين المناطق الإقليمية وفي داخل كل منطقة منها.

ففي البلدان التي كان مستوى القيد فيها منخفضاً في عام 1999، مثل إثيوبيا وبوركينا فاسو واليمن، ساعد التوجه نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين انطلاقاً من وضع كان مستوى التكافؤ فيه متدنياً، على تحقيق زيادات كبيرة في القيد في التعليم الابتدائي. وعلى أي حال، فإن الوضع في ثمانية وعشرين بلداً يتسم بأن عدد الفتيات اللواتي يلتحقن بالتعليم مقابل التحاق كل 100 صبي به هو أقل من 90 فتاة؛ ويوجد 18 بلداً من هذه البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وثمة فوارق واضحة فيما يخص الجنسين أيضاً في الدول العربية وفي جنوب وغرب آسيا: ففي أفغانستان، تلتحق 63 فتاة بالتعليم مقابل التحاق كل 100 صبي به.

وتوجد عدة بلدان في غرب أفريقيا كانت الفوارق بين الجنسين فيها تسجل مستويات تندرج في عداد أعلى المستويات في العالم، وهي بلدان اعتمدت سياسات ترمي إلى تعزيز التكافؤ وذلك في إطار استراتيجيات أوسع نطاقاً ترمي إلى تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. وتشتمل السياسات التي حققت مكاسب في هذا الصدد على تغيير المواقف تجاه مكانة الفتيات والنساء في المجتمع، وتوفير حوافز مالية لقاء المشاركة في التعليم المدرسي، وإتاحة الماء ومرافق الإصحاح في المدارس، وحشد المعلمات وتنسيبهن على نطاق أوسع للعمل في المناطق الريفية، وتوعية المعلمين من خلال التدريب على مراعاة قضايا الجنسين. وفي المناطق الريفية التي كثيراً ما يشكل فيها بُعد المدارس عن منازل التلاميذ شاغلاً أمنياً رئيسياً لدى آباء الفتيات، أخذت الحكومات تحاول تقريب قاعات الدرس من أماكن وجود المجتمعات المحلية، وكثيراً ما تستعين في ذلك بإنشاء مدارس تعمل بالاستفادة من البث بواسطة السواتل.

إن إلحاق الفتيات بالمدارس يتطلب توافر العمل المنسق والقيادة السياسية من أجل تغيير المواقف وتغيير ممارسات العمل المنزلي. ويشكل إبقاؤهن في التعليم عند وصولهن سن البلوغ مستوى آخر من مستويات التحدي، وخصوصاً في البلدان التي يشيع فيها الزواج المبكر

ويتفاعل فيها عامل حرمان الفتيات مع جوانب أخرى للتهميش مثل الفقر والانتماء الإثني. وقد أظهرت بلدان مثل بنغلاديش وكمبوديا أن بإمكان الحوافز المالية أن تزيد احتمالات التحاق الفتيات بالمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي ، وأن تزيد كذلك الإقبال على التعليم الابتدائي.

ويوجد، على خلاف ذلك، عدد قليل من البلدان يتجاوز فيها مستوى التحاق الفتيات بالتعليم مستوى التحاق الصبيان به. ويعود ذلك في بعض الحالات إلى أن مستوى الطلب على عمل الصبيان يكون أعلى من مستوى الطلب على عمل الفتيات. وكمثال على ذلك، فإن الأسر الريفية الفقيرة التي تعيش في مناطق المرتفعات في ليسوتو كثيراً ما تعتمد على الصبيان ليتولوا رعي قطعان الماشية الذي يشكل ممارسة تؤدي إلى ارتفاع معدلات التسرب من التعليم بعد بلوغ الصف الثالث.

كان عدد المراهقين غير الملتحقين بالمدارس يبلغ 71 مليون نسمة تقريباً في عام 2007، أي ما يقارب واحداً من كل خمسة أفراد من مجموع هذه الفئة العمرية

قطع الشوط الأخير: بعض البلدان التي تسجل مستوى عالياً في القيد تواجه بعض المشكلات

إن أداء بعض البلدان ليس في المستوى المتوقع منها بالقياس إلى مستويات ثرائها. فقد كان عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في الفلبين والذين تتراوح أعمارهم بين ست سنوات وإحدى عشرة سنة، يبلغ مليون نسمة في عام 2007، وهو عدد يزيد بمقدار 000 100 نسمة على عددهم في عام 1999. وبقيت نسبة القيد الصافية في تركيا على حالها في حدود 90% منذ بداية العقد. ويواجه هذان البلدان مشكلات مترسخة في مجال التهميش.

ويرتبط التهميش في الفلبين ارتباطاً قوياً بالفقر وبمكان الإقامة: فمنطقة المندناو المسلمة ذات الحكم الذاتي التي تعاني من الفقر والنزاعات أشد المعاناة، هي منطقة متخلفة إلى حد كبير. أما في تركيا، فإن الحرمان يتركز في أوساط أطفال الأسر الفقيرة وفتيات المناطق الريفية، ولاسيما في شرق البلد. إن السياسات المتبعة حالياً في هذين البلدين لا تتوصل إلى كسر قيود الحرمان المتوارث.

من الالتحاق بالتعليم إلى إتمام المرحلة التعليمية وما بعد ذلك: رحلة شاقة يصعب قياس مجرياتها

إن مسار الرحلة عبر مراحل النظام التعليمي كثيراً ما يمثل بالنسبة إلى ملايين من الأطفال الذين يلتحقون بالتعليم الابتدائي مساراً محفوفاً باحتمالات التأجيل وتقلّب الأحوال واحتمالات الكف عن مواصلة الرحلة بعد فترة قصيرة. ففي نصف عدد البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب غرب آسيا، ينتهي تقريباً واحد من كل ثلاثة أطفال يلتحقون بالتعليم الابتدائي بالتسرب من المدرسة قبل إتمام المرحلة التعليمية. وفي كلتا هاتين المنطقتين لا يصل الكثير من التلاميذ إلى تجاوز أول حاجز على المسار. ففي عام 2006، تسرب 13% من التلاميذ في جنوب وغرب آسيا و9% من التلاميذ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وذلك قبل إتمامهم للصف الأول. وفي نيكاراغوا، التحق بالتعليم في عام 2006 ما يمثل 67% من الأطفال الذين هم في السن الرسمية للالتحاق بالتعليم، ولكن لم يُتمّ المرحلة التعليمية إلاّ ربعهم تقريباً (الشكل 4)

إن أدوات الرصد الحالية لا توفر طريقة متكاملة لقياس المسائل الأساسية الثلاث في عملية التقدم نحو تعميم التعليم الابتدائي وهي دخول المدرسة في العمر المناسب ، والتقدم بسلاسة في المراحل التعليمية، وإتمام التعليم المدرسي. ويقدم التقرير نهجا أكثر شمولية يستند إلى معدلات إتمام الفوج لهذه المرحلة الدراسية.

المراهقون غير الملتحقين بالمدارس

إن التركيز على الأطفال غير الملتحقين بالمدارس والذين هم في سن التعليم الابتدائي قد أدى إلى صرف الانتباه عن الاهتمام بمشكلة أوسع نطاقاً. فهناك الكثير من اليافعين ممن هم في سن التعليم في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، إلا أنهم غير ملتحقين بالمدارس إما لأنهم لم يتموا التعليم الابتدائي، وإما لأنهم لم يتمكنوا من الانتقال إلى المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي. وفي عام 2007، كان عدد المراهقين غير الملتحقين بالمدارس يبلغ 71 مليون نسمة تقريباً، أي ما يقارب واحداً من كل خمسة أفراد من مجموع هذه الفئة العمرية. وتنتشر هذه المشكلة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث يمثل المراهقون غير الملتحقين بالمدارس نسبة 38% من المراهقين، وفي جنوب وغرب آسيا حيث يمثلون نسبة 28%. وعلى غرار الحالة مع الأطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائي، يكون احتمال عدم التحاق المراهقات بالتعليم المدرسي أكبر مما هو لدى المراهقين. وقد كانت المراهقات يشكلن نسبة 54% من مجموع المراهقين غير الملتحقين بالمدارس في عام 2007.

ويُعد الانتقال من التعليم الابتدائي إلى المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي أمراً صعباً بالنسبة إلى العديد من الأطفال. فالحواجز التي تعترض طريق التقدم في التعليم الابتدائي كثيراً ما تصبح أكثر تعقيدا في مستوى التعليم الثانوي، بما في ذلك قضايا التكلفة، وبُعد المسافة إلى المدرسة، ومتطلبات العمل، بالإضافة–خصوصاً في حالة

الشكل 4: الطريق الشاق في مرحلة التعليم الابتدائي: مثال نيكاراغوا

كانت نسبة القبول الصافية في الصف الأول للتعليم الابتدائي في نيكاراغوا 67% في عام 2006. وكانت نسبة البقاء حتى الصف الخامس 47% ونسبة إكمال التعليم الابتدائي 40%. وتسمح لنا ملاحظة هذه النسب بتقدير مصير فوج من التلاميذ البالغين من العمر 6 سنوات (السن الرسمية لدخول المدرسة في نيكاراغوا) والذين يكملون المرحلة الابتدائية بسنواتها الست. إذا بقي التعليم الابتدائي على حاله الراهن (بلا تغيير في نسب الرسوب والتسرب) فإن من كل 100 تلميذ في السادسة من العمر، سوف يلتحق 67 تلميذا بالصف الأول من المدرسة الابتدائية في السن الصحيحة (6 سنوات). ومن هؤلاء الـ67 تلميذا سوف يبقى 32 تلميذاً حتى الصف الخامس ويتخرج منها 27 تلميذاً منهم.

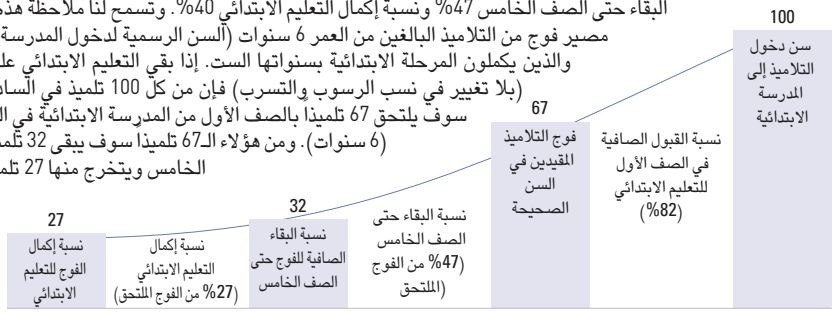

المصدر : أنظر الشكل 2.22 في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2010

الفتيات– إلى الحواجز الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المترسخة. وفي السنغال وموريتانيا، تستغرق الرحلة إلى أقرب مدرسة ثانوية، في المتوسط، ثمانين دقيقة في المناطق الريفية؛ وتكون المدرسة الثانوية، في السنغال، أبعد من أي مدرسة ابتدائية بما يعادل خمساً وعشرين مرة. ثم إن تأثير بُعد المسافة يمكن أن يفاقم تأثيرات الفقر إذ إن الأسر الفقيرة لا تستطيع في كثير من الأحيان أن تغطي تكاليف النقل أو تكاليف الإقامة في مدرسة داخلية.

لقد أصبحت مسألة الانتقال إلى المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي تندرج في صميم جدول أعمال التعليم للجميع في بلدان عديدة. ومع تزايد عدد الأطفال الذين يلتحقون بالتعليم الابتدائي ويتقدمون فيه، بات الطلب يتزايد على الأماكن في المدارس الثانوية. غير أن من المهم بالنسبة إلى الحكومات وكذلك إلى الجهات المانحة أن يتم تحاشي تغيير الأولويات قبل الأوان على صعيد السياسة العامة. فمع وجود ملايين من الأطفال مستبعدين عن المدارس الابتدائية، ومع قصور العالم عن أن يكون على الطريق السليم المؤدي إلى تحقيق أهداف عام 2015، ينبغي أن لا يتم التوسع في التعليم الثانوي على حساب توفير تعليم ابتدائي جيد.

مهارات الشباب والكبار – التوسع في إتاحة الفرص

الهدف 3: ضمان تلبية حاجات التعلم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات الحياتية.

إن التعلم واكتساب المهارات يضطلعان في إطار الاقتصاد العالمي القائم على المعارف بدور هام في صياغة آفاق النمو الاقتصادي وتحقيق الرخاء العام والحد من الفقر. ومع ذلك، فإن الهدف الثالث للتعليم للجميع قد تعرض لإهمال تام منذ عام 2000.

الرسائل الأساسية:

- يشكل تزايد البطالة بين الشباب تحدياً عالمياً متنامياً.
- ينبغي للحكومات والنقابات وأرباب العمل أن يوفروا تعليماً مهنيا فعالا يزود الشباب بالمهارات اللازمة للنجاح في سوق العمل.
- من أجل أن تكون المهارات مجدية وتتيح الانتقال الموفق من عالم المدرسة إلى عالم العمل، يجب أن تتسم برامج الإعداد المهني بالاستجابة لمطالب سوق العمل.
- ينبغي للحكومات أن تعزز التعليم الأساسي وأن تكفل وصول الشباب إلى مستوى التعليم الثانوي من أجل إرساء الأسس للنجاح في برامج الإعداد المهني.
- ينبغي للحكومات أن تعزز التركيز على القطاع غير النظامي وعلى إتاحة إمكانيات "الفرصة الثانية».

ولقد رفعت الأزمة الاقتصادية العالمية مكانة التعلم واكتساب المهارات في جدول أعمال السياسات. وعلى الرغم من ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب بالفعل، فإن هذا الارتفاع مستمر، ومن المتوقع أن يتراوح معدل هذه البطالة لدى الشباب بين 14% و15% في عام 2009، بعد أن كان يبلغ 12% في عام 2008. وغدت الحكومات تواجه في عالم اليوم التحدي المتمثل في توفير الدعم المباشر للضعفاء مع ضرورة العمل في الوقت ذاته على تزويد الناس بالمهارات التي يحتاجون إليها لدخول عالم العمل.

مكانة التدريب المهني في التعليم الثانوي والتعليم العالي

لقد تَرافَق تزايد المشاركة في التعليم التقني والمهني مع التوسع في التعليم الثانوي. وقد كادت البلدان المتقدمة أن تحقق تعميم التعليم الثانوي فيها بينما يتزايد التقدم في التعليم العالي أيضاً وبلغت نسبة القيد الإجمالية فيه 67% في عام 2007. وباتت المناطق الأفقر تلحق بالركب بوتائر متباينة.

إن مستويات نسب القيد الإجمالية في التعليم الثانوي تتراوح بين 34% في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و34% في الدول العربية، و90% في أمريكا اللاتينية. أما في مجال التعليم العالي، فإن القيد فيه لا يتجاوز 6% في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويبلغ 22% في الدول العربية، و35% في أمريكا اللاتينية.

وكان الملتحقون بالتعليم التقني والمهني في عام 2007 يمثلون 16% من طلبة التعليم الثانوي في البلدان المتقدمة، و9% في البلدان النامية. وكانت أدنى مستويات القيد في التعليم الثانوي تسجَّل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (6%) وفي جنوب وغرب آسيا (2%). وكانت توجد اختلافات كبيرة فيما بين البلدان، سواء في المناطق الغنية أو في المناطق الفقيرة.

وكثيراً ما يكون تمثيل الطالبات دون المستوى في مجال التعليم التقني والمهني. ففي جنوب وغرب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كانت نسبة الطالبات في التعليم الثانوي في عام 2007 تبلغ 44%، ولكنها كانت لا تتجاوز في مجال التعليم التقني والمهني 27% في المنطقة الأولى و29% في المنطقة الثانية. وفي تسع من مجموع إحدى عشرة دولة تتوافر بيانات عنها في منطقة الدول العربية، كانت نسبة الفتيات الملتحقات بالتعليم التقني والمهني تقل عن 40%. ثم إن انعدام المساواة بين الجنسين لا ينحصر في مستوى القيد؛ ففي العديد من الحالات يقتصر إعداد الشابات في فروع هذا التعليم على إعدادهن لمزاولة مهن تتصف بانخفاض الأجور فيها.

رفعت الأزمة الاقتصادية العالمية مكانة التعلم واكتساب المهارات في جدول أعمال السياسات

نوايا طيبة ونتائج هزيلة: مشكلات في العالم النامي

لقد عانى التعليم التقني والمهني في العديد من البلدان النامية، من تشكيلة من السمات تتمثل في عدم كفاية التمويل، ورداءة التصميم، والمواقف السلبية للآباء، وضعف الصلات بأسواق العمالة. وثمة فروق كبيرة في هذا المجال بين المناطق الإقليمية.

ففي منطقة الشرق الأوسط التي تتسم بارتفاع مستوى البطالة بين الشباب فيها– حوالي 20% من الشباب بلا عمل– جعلت الحكومات التعليم التقني والمهني مسألة ذات أولوية. غير أن التعليم المهني يعاني من مشكلات، مثل انخفاض مستوى التنسيق الحكومي، وضآلة الموارد المالية، ونقص المعلمين المؤهلين، وهزال الصلة بين المناهج الدراسية والمهارات التي يبحث عنها أرباب العمل، وقلة التوحيد على مستوى المعايير. ولكن ثمة استثناءات ملحوظة. ففي مصر،

توجد شراكات مبتكرة تضم الإدارات الحكومية وأوساط الشركات التجارية وجهات مانحة. واعتمدت المغرب إصلاحات بعيدة الأثر في مجال الإدارة الرشيدة ترمي إلى تحسين النوعية والملاءمة وزيادة الإنصاف. ومع ذلك، فإن السجل الإجمالي لهذا التعليم يبقى موسوماً بتدني المستوى.

وتواجه الحكومات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعضاً من أصعب التحديات في مجال إصلاح التعليم التقني والمهني. وثمة مشكلات من قبيل ارتفاع تكلفة تعليم الفرد الواحد، وقلة الاستثمار، وانخفاض الأجور، ونقص المعلمين المؤهلين، وهي مشكلات واسعة الانتشار. ويدخل الطلبة في فروع التعليم التقني والمهني في سن مبكرة جداً ويتخرجون منها ليواجهوا مع ذلك أوضاع البطالة. إضافة إلى ذلك، تشير دراسات أجريت في بوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا إلى أن الفئات المهمشة هي الأقل احتمالاً في أن تستفيد من برامج التعليم المهني. ومع ذلك، فقد أخذت تظهر بعض الاستراتيجيات الجديدة الإيجابية في إثيوبيا ورواندا والكامرون. ويتعين على الحكومات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، شأنها في ذلك شأن الحكومات في مناطق أخرى، أن توازن بين الاهتمام بالتعليم العام والاهتمام بالتعليم التقني والمهني. فينبغي أن تمنح الأولوية الكبرى لزيادة القيد في التعليم، واستبقاء الطلبة، وتأمين تقدمهم في التعليم الأساسي وصولاً إلى التعليم الثانوي. غير أن بإمكان التعليم المهني أن يضطلع بدور أكبر بكثير في إتاحة إمكانيات "الفرصة الثانية» للشباب المهمشين.

نالت برامج الشباب في بلدان مثل الأرجنتين وأوروغواي وبيرو وشيلي نجاحاً باهراً في الوصول إلى المهمشين من خلال الربط الفعال بين العمالة والتدريب على المهارات

منح الشباب فرصة ثانية

من أجل مكافحة التهميش مكافحة فعالة، يجب في برامج التعليم التقني والمهني أن تتطلع إلى ما هو أبعد من التعليم المدرسي والتعليم النظامي. كما أنها يجب أن تتيح إمكانيات الانتفاع بفرصة ثانية لملايين الشباب الذين حُرموا في البلدان الغنية والبلدان الفقيرة من إمكانيات الانتفاع بالتعليم في مراحل مبكرة من حياتهم.

وتُبين تقييمات أجريت في شتى أنحاء العالم أن بإمكان برامج "الفرصة الثانية» أن تغير شيئاً في الوضع. وتتسم النهوج الشاملة التي توفر التدريب ضمن إطار مجموعة أكبر من المهارات والدعم، بأنها أوفر حظاً في أن تحظى بالنجاح. وقد نالت برامج الشباب في بلدان مثل الأرجنتين وأوروغواي وبيرو وشيلي نجاحاً باهراً في الوصول إلى المهمشين وذلك من خلال تأمينها للربط الفعال بين العمالة والتدريب على المهارات. وإذا كان في هذا دليل على ما هو ممكن، فإن التعليم في إطار فرصة ثانية يظل يشكل مجالاً مهملاً وكثيراً ما يُستبعد من السياق التعليمي العام ولا ينال من التنسيق الحكومي إلاّ النزر القليل.

البرامج التي تسفر عن نتائج

إن النجاح في برامج التعليم التقني والمهني متباين غاية التباين ويعتمد أيضاً على الظروف السائدة خارج قطاع التعليم. وتشتمل بعض الدروس التي يمكن استخلاصها في هذا المجال، على ضرورة القيام بما يلي:

- تعزيز الصلات بين التعليم وأسواق العمل.
- الاعتراف بأن المنجزات السابقة لا تمثل ضماناً للنجاح في المستقبل، وبأنه يجب على الحكومات أن تكيف وأن تحدد برامج التعليم المهني على ضوء ما يطرأ من تغيرات في الظروف.
- تحاشي الفصل الذي يحدث بين التعليم المهني والتعليم العام نتيجة لإدخال الطلبة في مسارات جامدة لفروع التعليم المهني، ولاسيما في سن مبكرة جداً. فإن "ما تعرف» في مجتمع اليوم القائم على المعارف، هو أقل أهمية "مما يمكن أن تتعلمه».
- إقامة نظم وطنية للتأهيل تقوم على القدرات وتضم القطاع الخاص وتتيح الاستفادة من التدريب المكتسب من أجل الانتفاع بدرجات في مجالي التعليم التقني والتعليم العام.
- دمج برامج التعليم المهني في استراتيجيات وطنية خاصة بالمهارات وتكون متسقة مع احتياجات القطاعات التي تتسم بارتفاع وتيرة النمو فيها.

فلا يمكن لأي حكومة أن تتجاهل دور المهارات والتعلم في دعم النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر ودحر التهميش الاجتماعي. وينبغي للحكومات وأوساط المجتمع الدولي أن تعمد على نحو عاجل إلى وضع مؤشرات مرجعية لقياس مدى التقدم، وإلى رسم سياسات تحظى بالمصداقية من أجل تحقيق مزيد من الإنصاف.

تقديم المعونة للأسر الفقيرة يمكن أن يساعد في انتشال الأطفال من سوق العمل وإرجاعهم إلى المدرسة.
صورة فتاة صغيرة تعمل في الفلبين

© REUTERS/Zohra Bensemra

مواصلة التعليم في لبنان: التعلّم وسيلة للتمكين في كافة المراحل العمرية للإنسان

محو أمية الكبار

الهدف 4: تحقيق تحسن بنسبة 50% في المائة في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015، ولاسيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار.

الرسائل الأساسية:

- يبلغ عدد الأميين الكبار الذين يفتقرون إلى مهارات القرائية اليوم 759 مليون نسمة؛ وتشكل النساء ثلثيهم.
- على الرغم مما يجري من تقدم في مجال التكافؤ بين الجنسين، فإن النساء والفئات المحرومة الأخرى ما زالت لا تتمتع بالحق في القرائية.
- ما لم يجر العمل بقدر أكبر على الإسراع بوتيرة التقدم، فإن عدد الأميين الكبار في عام 2015 سيصل إلى 710 ملايين نسمة.
- مازال بالإمكان التقدم بشكل أسرع باعتماد سياسات ناجحة وتنفيذ برامج محددة الأهداف.

إن الذين ينهون سنوات التعليم المدرسي بدون أن يمتلكوا المهارات الأساسية في القراءة والحساب يواجهون حياة موسومة بالحرمان وتضيق فيها آفاق تطورهم الاجتماعي والاقتصادي. ويعاني المجتمع إجمالاً من ضياع فرص الانتفاع بمزيد من الإنتاجية ومن تشاطر الرخاء ومن المشاركة السياسية. إن القضاء على الأمية يمثل أحد أكثر التحديات الإنمائية إلحاحاً في القرن الحادي والعشرين.

تقرير عن التقدم المحرز بعد داكار

تشير التقديرات إلى أن عدد الكبار الذين يفتقرون إلى مهارات القرائية اليوم يبلغ 759 مليون نسمة، أي حوالي 16% من سكان العالم من الكبار. وثمة مجموعة صغيرة من البلدان ذات الأعداد الضخمة من السكان تضم معظم الأميين في العالم (الشكل 5). ويعيش أكثر من نصف الأميين الكبار في أربعة بلدان فقط، وهذه البلدان هي باكستان وبنغلاديش والصين والهند.

يعاني أكثر من واحد من كل ثلاثة أشخاص من الكبار في جنوب وغرب آسيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من الأمية. وتبلغ النسبة في الدول العربية الثلث تقريباً. وترتفع النسبة إلى 70% في أربعة بلدان تقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى- وهي بوركينا فاسو وغينيا ومالي والنيجر. وتشكل أوجه التفاوت بين الجنسين مصدراً رئيسياً لارتفاع معدلات الأمية لدى الكبار في المناطق الثلاث: ففي أفغانستان على سبيل المثال، كانت نسبة الأمية لدى الكبار في عام 2008 تبلغ 87% بين النساء و57% بين الرجال.

وتوجد في البلدان الغنية أيضاً جيوب كبيرة على صعيد السكان ترتفع فيها مستويات الأمية. ففي إنجلترا، مثلاً، يقل أداء 1.7 مليون نسمة (يمثلون 5% من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ست عشرة سنة وخمس وستين سنة) عن المستوى المتوقع توافره لدى الصغار الذين هم في سن السابعة من العمر في اختبار المنهج الدراسي الوطني، ويقل أداء 5.1 مليون نسمة عن المستوى المتوقع توافره لدى الصغار الذين هم في سن الحادية عشرة من العمر.

يقدر عدد الكبار الذين يفتقرون إلى مهارات القرائية بـ 759 مليون نسمة

وقد باتت نسب القرائية ترتفع مع تتابع أجيال التعليم المدرسي، ويعود السبب في ذلك إلى تحسّن التعليم المدرسي وبرامج محو الأمية. وفي المدة الفاصلة بين الفترتين 1985–1994 و 2000–2007، انخفض عدد الأميين الكبار في العالم بنسبة 13%، وارتفعت نسبة القرائية بمقدار 10% فأصبحت تبلغ 84%. لقد حدث هذا التحسن كله تقريباً في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي حيث حصل تقدم مذهل في الصين والهند. ففي الهند التي تضم أكبر عدد من الأميين، ارتفعت نسبة القرائية مما هو أقل بقليل من نصف عدد السكان الكبار فيها، إلى ما يزيد على ثلثي عدد السكان الكبار. وفي بوركينا فاسو وتشاد اللتين تُعد نسبة القرائية فيهما من أدنى المستويات في العالم، ارتفعت هذه النسبة في بوركينا فاسو إلى مستوى الضعف، وارتفعت في تشاد إلى ما يقارب ثلاثة أضعاف ما كانت عليه. ومع ذلك، إذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة على حالها، فإنه يُقدّر أن يصل عدد الكبار الذين يفتقرون إلى المهارات الأساسية للقرائية في عام 2015 إلى 710 ملايين نسمة–أي حوالي 13% من سكان العالم من الكبار.

ثمة تحسن في التكافؤ بين الجنسين، ولكن لا تزال توجد أشكال أخرى للحرمان

لقد تَرافَق التزايد في محو الأمية مع انحسار في أوجه التفاوت بين الجنسين. فقد تحسّن التكافؤ بين الجنسين في جميع البلدان التي تتوافر بيانات عنها والبالغ عددها تسعة وسبعين بلداً وذلك باستثناء ثمانية بلدان منها. وارتفعت نسبة القرائية لدى الإناث إلى الضعف أو إلى ثلاثة أضعافها في كل من بنغلاديش وبوركينا فاسو وبوروندي وملاوي ونيبال واليمن، وحدث هذا الارتفاع بسرعة تعادل ضعف

الشكل 5: تتركز أمية الكبار في مجموعة صغيرة من البلدان ذات الأعداد الضخمة من السكان

الأميون (بالملايين) الكبار (من 15 سنة فما فوق)

المصدر: أنظر الشكل 2.29 في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2010

سرعة ارتفاع النسب لدى الذكور. وفي المدة الفاصلة بين الفترتين المرجعيتين (وهما 1985–1994 و2000–2007)، ازداد عدد الإناث القادرات على القراءة والكتابة بنسبة 14% بالمقارنة مع نسبة 7% لدى الذكور. فلقد غدت النساء يلحقن بالركب وإنْ كن قد انطلقن في بلدان عديدة من وضع متخلف للغاية.

غير أن الحرمان الذي تتعرض له النساء ليس هو المصدر الوحيد لانعدام المساواة داخل كل بلد. فإن عامل أمية الكبار يتفاعل مع عوامل الفقر، والموقع الجغرافي، والمستوى التعليمي للآباء، والانتماء الإثني، واللغة، والعوق. ففي غواتيمالا، مثلاً، يشكل الكبار الأميون نسبة 60% من الكبار الذين يعيشون في فقر مدقع، بينما تبلغ هذه النسبة 17% بين الكبار الأغنى حالاً. وكثيراً ما تكون مستويات الأمية أعلى من ذلك إلى حد كبير بين صفوف جماعات الأقليات اللغوية والسكان الأصليين. ففي فيتنام، تبلغ نسبة القرائية 94% بين صفوف أغلبية السكان الذين هم من قوم كنه، بينما تبلغ 72% فقط في صفوف الأقليات الإثنية. وتكون معدلاتَ الأمية أعلى في الغالب في المناطق الأفقر وفي المناطق الريفية والأحياء الفقيرة.

وفّر برنامج البرازيل لمحو الأمية منذ عام 2003 تعليماً لمبادئ القراءة والحساب لزهاء 8 ملايين دارس ممن تتجاوز أعمارهم خمس عشرة سنة

تغيير مسار الاتجاه:

من أجل أن يكون لعقد محو الأمية وزنه

إن إجمالي التقدم المحرز نحو تحقيق هدف محو الأمية الذي حُدّد في داكار مخيب للآمال. فمكافحة الأمية لم تُعتبر أولوية سياسية ذات مرتبة عالية بين الأولويات، ولم يكن مستوى الالتزامات المالية كافياً، ولا تزال الجهود الرامية إلى دمج استراتيجيات لمحو الأمية في خطط أوسع نطاقاً للحد من الفقر، دون المستوى المطلوب.

ومع ذلك، فثمة بوادر مشجعة، إذ توجد عدة بلدان تضم أعداداً كبيرة من الكبار الأميين، وهي بلدان أخذت تزيد الاستثمار في برامج وطنية لمحو الأمية. فمنذ عام 2003، يوفر برنامج البرازيل لمحو الأمية (Programa Brasil Alfabetizado) تعليماً لمبادئ القراءة والحساب لزهاء 8 ملايين دارس ممن تتجاوز أعمارهم خمس عشرة سنة. وتعمل الهند على إعادة تنظيم حملتها الوطنية لمحو الأمية وعلى توسيع نطاق هذه الحملة التي كرست لها ميزانية بمبلغ 21 مليار دولار أمريكي وتجمع بين تعليم مبادئ القراءة والحساب وتوفير دورات للتعليم المستمر لمرحلة ما بعد محو الأمية، مع الحرص على إعداد مواد لمحو الأمية باللغات المحلية. وفي جمهورية إيران الإسلامية، استهلت مراكز التعلم للمجتمعات المحلية العمل في إطار "منظمة محو الأمية»، وهي وكالة حكومية، والتحق بها 3.1 مليون نسمة من الأميين للانتفاع بدورات للتعليم الأساسي في الفترة بين عامي 2000 و2006.

غير أنه ينبغي القيام بأكثر من ذلك بكثير من أجل الإسراع بعجلة التقدم نحو تحقيق أهداف محو الأمية. وينبغي للحكومات في مختلف أنحاء العالم أن توفر قيادة سياسية أقوى وأن تعير وزناً أكبر لمحو الأمية في إطار التخطيط الوطني. إن الأمية تكلف المجتمع والاقتصاد ثمناً باهظاً، وبإمكان محو الأمية أن يسفر عن فوائد جمة في هذين المجالين.

نوعية التعليم

الهدف 6: تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج معترفاً بها وقابلة للقياس، ولا سيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الحياتية الأساسية.

الرسائل الأساسية:

- إن نوعية التعليم المدرسي تتباين تبايناً كبيراً بين البلدان، وثمة بلدان فقيرة عديدة تسجل مستويات مطلقة للتعلم في غاية الانخفاض.
- إن الفروق في التعلم هي، في الغالب، أكبر في البلدان ذات الدخل المنخفض مما في غيرها، وهذا ما يدل على أهمية اعتماد سياسات تيسر المساواة في توافر الفرص.
- يعد اكتساب مهارات فعالة للقراءة في السنوات المبكرة من التعليم الابتدائي أمراً أساسياً للنجاح في مراحل التعليم المدرسي وما بعده.
- يشكل تأمين قدر كاف من المعلمين المتحمسين وذوي التدريب الجيد عاملاً حيوياً لضمان التعلم الفعال.
- سيتطلب تحقيق هدف تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي بحلول عام 2015 استحداث وظائف جديدة لحشد 1.9 مليون معلم.

إن ملايين الأطفال يتركون المدارس كل عام بدون أن يكونوا قد اكتسبوا المهارات الأساسية للقراءة والحساب. ويجدر بالعاملين في رسم السياسات وبالمربين والآباء أن يزيدوا إلى حد كبير التركيز على الغرض الأساسي المتوخى من التعليم، وهو ضمان أن يكتسب الأطفال المهارات التي تحدد معالم حظوظهم في مستقبل حياتهم.

الفروق في التعلم: من الصعيد الدولي إلى الصعيد المحلي

تشير التقييمات الدولية لمستوى التعلم إلى وجود تحديين مستمرين يتمثل أحدهما في وجود فروق كبيرة في التحصيل الدراسي على صعيد العالم، ويتمثل الآخر في انخفاض المستويات المطلقة للتعلم في العديد من البلدان الفقيرة.

وتؤكد الدراسة الدولية الأخيرة عن الاتجاهات في مجال الرياضيات والعلوم[2] وجود هذه الفروق في التعلم على صعيد العالم. فقد كانت القيم المتوسطة لنتائج الاختبارات في الرياضيات لطلبة الصف الثامن في جمهورية كوريا التي هي أفضل البلدان أداء في هذا المجال، تبلغ ضعف القيم المتوسطة المناظرة لها في غانا التي تندرج في أدنى مستوى في التوزيع الدولي في هذا الصدد. وبعبارة أخرى، فإن مستوى الطالب المتوسط في إندونيسيا أو غانا أو المغرب يعادل أو يقل عن المستوى الذي يسجله الطلبة في فئة الـ 10% الأدنى أداء في البلدان الأعلى أداء. وفي الصف الرابع من التعليم الابتدائي في اليابان،

[2] اتجاهات في الدراسة الدولية الخاصة بالرياضيات والعلوم (TIMSS, 2007)

© Chretien Eric/Gamma/Eyedea Presse

في الهندكوش، في باكستان، قاص شعبي من طائفة الكلاش يأخذ بلب سامعيه من الأطفال

سجل جميع التلاميذ تقريباً مستويات متوسطة على الأقل من الكفاءة في الرياضيات، بينما لم يسجل في اليمن أي طفل تقريباً مستوى أعلى من ذلك.

ومع أن التقييمات الدولية للتعلم لا تتناول بقدر كاف الوضع في البلدان ذات الدخل المنخفض، فإن ثمة ما يدل على وجود مشكلات حادة في هذه البلدان. فالتقييمات الإقليمية التي أجراها تجمع أفريقيا الجنوبية لمراقبة نوعية التعليم (SACMEQ) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تُبين أن أكثر من نصف تلاميذ الصف السادس الابتدائي في بلدان عديدة أخفقوا في تحقيق المستويات الأساسية في الحساب. وخلصت دراسة حديثة أجريت في المناطق الريفية في باكستان إلى أن ثلثين فقط من تلاميذ الصف الثالث كانوا قادرين على إجراء عملية طرح حسابية بين قيمتين لا تتجاوز كل واحدة منهما رقماً عشرياً واحداً. وفي أرياف الهند، كان 28% فقط من تلاميذ الصف الثالث قادرين على إجراء عملية طرح حسابية لقيمتين تتكون كل واحدة منهما من رقمين عشريين، بينما كان ثلث التلاميذ فقط قادرين على قراءة الساعة.

الفروق في التعلم داخل كل بلد

إن الانتفاع بتكافؤ الفرص هو حق من حقوق الإنسان، شأنه في ذلك شأن حق الجميع في الانتفاع على قدم المساواة بالتعليم المدرسي بصرف النظر عن دخل الآباء أو نوع الجنس أو اللغة أو الانتماء الإثني. فثمة في كثير من البلدان فروق كبيرة في التحصيل الدراسي، وهي فروق تتأثر تأثراً كبيراً بنوع المدرسة التي يرتادها الطالب وبخلفيته الأسرية. وتضطلع الفروق بين المدارس بدور حاسم في تحديد مستوى الإنصاف المتوافر في النظام التعليمي. وكثيراً ما تتصف النظم التعليمية في العديد من البلدان النامية بوجود فروق كبيرة بين مدارسها من حيث حجوم الصفوف الدراسية، ومدى توافر الكتب والمواد التعليمية، ونوعية المعلمين، والمعايير المتوافرة في المباني المدرسية. وإن من شأن تحسين نوعية المدارس والحد من الفروق بينها أن يحدّا من أوجه التفاوت بين مستويات أداء الطلبة. وقد اعتمدت البرازيل في أواسط التسعينيات من القرن الماضي البرنامج الخاص بصندوق دعم وتطوير التعليم الأساسي والمعلمين (FUNDEF)، بغية تأمين توزيع أكثر إنصافاً للإنفاق على كل طالب في شتى أنحاء البلد. وتشير دلائل أولية إلى أن سياسة إعادة التوزيع هذه قد أدت إلى الحد من أوجه التفاوت في التعلم.

بيد أن الفروق القائمة على نوع المدرسة لا تؤدي مفعولها بمعزل عن عوامل أخرى. بل إنها تتفاعل في كثير من الحالات مع أشكال أخرى للحرمان أوسع نطاقاً وتعزز تأثير هذه الأشكال. فالتحصيل الدراسي يرتبط ارتباطاً قوياً بمستوى دخل الآباء وبمستوى تعليمهم وباللغة التي تُمارَس في المنزل وبغير ذلك من العوامل. ففي باكستان، سجّل أطفال الثلث الأغنى من بين السكان، في المتوسط، مستوى أعلى من مستوى أطفال أفقر الأسر بما يتراوح بين ربع درجة ونصف درجة من درجات الانحراف المعياري. وفي تقييم في مادة الرياضيات في بيرو، سجّل تلاميذ الصف السادس الذين تشكل اللغة الإسبانية لغتهم الأم مستوى يزيد بأكثر من درجة واحدة من درجات الانحراف المعياري، على مستوى الأطفال الذين يتحدثون لغة من لغات السكان الأصليين.

وفي البلدان التي تتسم نظمها التعليمية بمزيد من الإنصاف، تكون الخلفية التي ينحدر منها الأطفال أقل أهمية في تحديد مستوى تحصيلهم. أما في الأماكن التي توجد فيها صلة قوية بين خلفية الطالب وأدائه، أو في الأماكن التي توجد فيها فروق كبيرة بين خلفيات الطلبة، فلا يكفي في الغالب الحد من الفروق بين نوعية المدارس من أجل زيادة توافر الإنصاف بقدر يستحق الذكر. بل إن الأمر سيتطلب في هذه الحالات اعتماد برامج محددة الأغراض من أجل تحسين مستوى التعلم لدى الأطفال المتأخرين عن غيرهم.

ويكون احتمال التحاق الفتيات بالمدارس في كثير من البلدان أقل من احتمال التحاق الصبيان بها. غير أن الفتيات، بعد التحاقهن بالمدرسة، يسجلن في الغالب مستويات في الأداء تعادل أو تزيد على مستويات زملائهن في قاعات الدرس. وعند وجود فروق بين الجنسين، فإنها تكون فروقاً ضئيلة وتشير في الغالب إلى أن أداء الفتيات يكون أفضل

بيّن استقصاء جرى مؤخرا في المناطق الريفية في باكستان أن ثلثين فقط من تلاميذ الصف الثالث كانوا قادرين على إجراء عملية طرح حسابية بين قيمتين لا تتجاوز كل واحدة منهما رقماً عشرياً واحداً

في اللغات، وأن أداء الصبيان يكون أفضل في الرياضيات والعلوم. غير أنه سيكون من الضروري القضاء على الفروق الباقية إذا أردنا لأهداف التعليم للجميع أن تتحقق.

تعليم القراءة في الصفوف الأولى من التعليم الابتدائي

إن تعليم الأطفال القراءة في الصفوف الأولى من التعليم الابتدائي هو أمر حاسم بالنسبة إلى التعلم. ويميل الأطفال الذين يلقون صعوبات في المهارات الأساسية للقراءة والفهم في الصفوف الأولى من التعليم إلى بذل جهود شاقة طوال مسار مزاولتهم للتعليم المدرسي. وثمة تقييمات لمستوى القراءة أجريت على نطاق صغير في عدة بلدان ذات دخل منخفض، تفضي إلى رسم صورة عن الوضع تدعو إلى القلق. فقد أجريت في إثيوبيا في عام 2008 دراسة عن تلاميذ الصف الثالث في مقاطعة ووليسو خلصت إلى أن 36% منهم كانوا لا يستطيعون قراءة كلمة واحدة بلغة آفان أورومو المحلية، إن تقييم مهارات القراءة في مرحلة مبكرة من التعليم الابتدائي يتيح الفرصة لتشخيص الأطفال ذوي التحصيل المنخفض في التعلم، ولاتخاذ التدابير العلاجية اللازمة. وتُبين الدلائل في بلدان عديدة أن بإمكان العمل على صعيد السياسات العامة أن يؤدي إلى تحقيق تغييرات في الوضع. ففي أوتار براديش، في الهند، نفّذت منظمة غير حكومية برنامجاً يستخدم "معسكرات لمعالجة القراءة» يديرها مدربون متطوعون من أجل تحقيق تحسّن ملموس في هذا المجال.

ينحو الأطفال الذين يلقون صعوبات في المهارات الأساسية للقراءة والفهم في الصفوف الأولى من التعليم إلى بذل جهود شاقة طوال مسيرتهم الدراسية

تحسين التعلم في المدارس

كثيراً ما يقترن انخفاض مستويات التحصيل بوجود بيئة مادية متدنية. ويُعد تحسين بيئة التعلم أحد أهم مستلزمات تحسين نوعية التعليم. وتشكل قاعات الدرس السيئة التهوية، والسقوف المتشققة، وتدني مستوى الإصحاح، ونقص المواد، حواجز هامة تعرقل التعلم الفعال في مدارس كثيرة. وبيّنت دراسة حديثة أجريت في ولايتين في نيجيريا أن أكثر من 80% من قاعات الدرس في ولاية إينيوغو، و50% في ولاية كادونا، تفتقر إلى سبورات أو توجد فيها سبورات تكاد أن لا تصلح للاستخدام.

وكلما طال الوقت الذي يقضيه الأطفال في المدرسة على مدار السنة، ازدادت إمكانية تعزيز استيعابهم للمنهج الدراسي وتحقيق أهداف التعلم. ففي قاعات الدرس التي يجري فيها العمل على نحو فعال، يُنفَق زهاء 80% من الوقت في التعلم، وهو مستوى مرجعي تخفق الكثير من المدارس في البلدان النامية في تحقيقه. فقد أظهرت دراسة أجريت في إثيوبيا وغواتيمالا مؤخراً أن الوقت الذي يقضيه الأطفال في المدارس وفي التعلم يمثل ثلث الوقت الرسمي الذي تكون فيه المدارس مفتوحة. وبإمكان إتاحة مراقبة أفضل وتعزيز حوافز المعلمين وتوفير الدعم المحدد الأغراض للطلبة الذين يكافحون من أجل الحضور المنتظم في المدارس أن تزيد الوقت الذي يُنفَق في التعلم وأن ترفع مستوى الأداء.

الدور الحاسم للمعلمين

إن المعلمين وحدهم يمثلون أهم مورد تعليمي في أي بلد. وثمة بلدان كثيرة لا يزال فيها النقص في أعداد المعلمين المدربين يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق أهداف التعليم للجميع، ولاسيما في صفوف الفئات المهمشة.

ولقد تَرافَق تزايد القيد في التعليم الابتدائي منذ عام 1999 مع تزايد حشد المعلمين في التعليم الابتدائي. وزادت بلدان عديدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عدد المعلمين فيها إلى أكثر من الضعف وحسّنت نسب التلاميذ إلى المعلمين.

وعلى الرغم مما أُحرز من تقدم في العقد الماضي، فإن نقص أعداد المعلمين يبقى يشكل مدعاة للانشغال. ففي التعليم الابتدائي، تجاوز ستة وعشرون بلداً، في عام 2007، الحد المرجعي الدولي المعمول به على نطاق واسع فيما يتعلق بنسبة التلاميذ إلى المعلمين (وهو 1:40)، ويقع اثنان وعشرون بلداً من هذه البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وثمة شواغل أيضاً فيما يتعلق بنسبة التلاميذ إلى المعلمين المدرّبين. فقد تجاوزت هذه النسبة 1:80 في بعض البلدان، بضمنها توغو وسيراليون ومدغشقر وموزمبيق.

ثم إن بإمكان المتوسط القطري لنسبة التلاميذ إلى المعلمين أن يحجب عن الأنظار وجود فروق كبيرة في البلد الواحد. فالمعلمون والمعلمات المدرّبون يتركزون في المناطق الحضرية. فكانت المعلمات العاملات في مدارس ابتدائية في المناطق الحضرية في أوغندا وزامبيا يشكلن 60%، بينما كانت النسبة تتراوح بين 15 و35% في المناطق الريفية.

الاحتياجات المتوقعة من أعداد المعلمين حتى عام 2015

إن الاحتياجات إلى حشد المعلمين في المستقبل تتباين تبايناً كبيراً بحسب المناطق. وحسب تقدير تقرير هذا العام، فإن تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015 سيتطلب حشد 10.3 مليون معلم إضافي في مختلف أنحاء العالم. فستستدعي الحاجة حشد 8.4 مليون معلم من بين هؤلاء كي يحلوا محل المعلمين الذين يُتوقع أن يتقاعدوا أو أن يتركوا وظائفهم قبل عام 2015، وذلك بالإضافة إلى حشد 1.9 مليون معلم لشغل وظائف جديدة يتعين استحداثها. وستحتاج أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى حشد ثلثي المعلمين في هذه الوظائف الجديدة– أي حوالي 1.2 مليون معلم.

وفي العديد من أفقر البلدان في العالم لا تقتصر المشكلة على انخفاض أعداد المعلمين فحسب، وإنما تشتمل أيضاً على انخفاض معنويات المعلمين وعدم كفاية تدريبهم. ويضطر كثير من المعلمين إلى مزاولة وظائف إضافية لاستكمال مبالغ مرتباتهم. فينبغي للحكومات والجهات المانحة أن تكفل التعبير من خلال أجور المعلمين وظروف عملهم عن الالتزام بتوفير تعليم جيد عن طريق إتاحة عاملين متحمسين ومؤهلين.

مؤشر تنمية التعليم للجميع

لئن كان لكل هدف من الأهداف الستة للتعليم للجميع أهميته في حد ذاته، فإن الالتزام الذي تعهدت به الحكومات في عام 2000 كان يتعلق بدعم التقدم على جميع الجبهات. ويوفر مؤشر تنمية التعليم للجميع مقياساً مركباً لحساب مجمل ما يحرز من تقدم في هذا الصدد، بما في ذلك قياس أهداف التعليم للجميع التي هي الأكثر قابلية للحساب الكمي، وهي تعميم التعليم الابتدائي، ومحو أمية الكبار، وتحقيق التكافؤ والمساواة بين الجنسين، ونوعية التعليم. وقد أمكن، لأغراض إعداد هذا التقرير، حساب مؤشر تنمية التعليم للجميع في 128 بلداً تتوافر عنها بيانات تتعلق بهذه الأهداف الأربعة وتخص السنة الدراسية المنتهية في عام 2007.

فمن بين هذه البلدان التي شملتها عملية الحساب والبالغ عددها 128 بلداً:

- حقق اثنان وستون بلداً – أي بما يزيد بستة بلدان على عدد البلدان في عام 2006 – الأهداف الأربعة، أو أصبحت قريبة من تحقيق

النقص في تمويل التعليم للجميع

إن تحقيق أهداف التعليم للجميع في البلدان ذات الدخل المنخفض سيتطلب زيادة التمويل زيادةً كبيرة. وبإمكان هذه البلدان ذاتها أن تبذل قدراً كبيراً من الجهود لتعبئة المزيد من الموارد للتعليم. ولكن في غياب حدوث زيادة كبيرة في المعونة، سيؤدي النقص الكبير في التمويل إلى كبح الجهود الرامية إلى الإسراع بعجلة التقدم في مجال التعليم الأساسي.

ويوفر تقرير هذا العام تقديراً مفصلاً للتكاليف الخاصة بتحقيق بعض الأهداف الأساسية للتعليم للجميع؛ وهو تقدير يشمل ستة وأربعين بلداً من البلدان ذات الدخل المنخفض، ويتضمن تقديرات لتكاليف تحسين التغطية في برامج الطفولة المبكرة، وتعميم التعليم الابتدائي، ومحو أمية الكبار. وبخلاف ما جرى في العمليات السابقة لتقدير التكاليف على الصعيد العالمي، فإن هذا التقدير يشتمل على بند مالي مخصص للجهود الرامية إلى الوصول إلى الذين يعانون من أشد أشكال التهميش. ويتسم تخصيص هذا البند المالي بأهمية أساسية لأن توسيع نطاق الفرص كي تشمل الأطفال الذين يعانون الحرمان بسبب الفقر، ونوع الجنس، والانتماء الإثني، واللغة، والإقامة في أماكن نائية، ينطوي على تكاليف أكبر. وتتضمن الاستنتاجات والتوصيات في هذا الصدد ما يلي:

- إن بإمكان البلدان النامية ذات الدخل المنخفض أن تتيح سنوياً مبلغاً إضافياً بمقدار 7 مليارات دولار أمريكي– أو 7% من الناتج القومي الإجمالي– عن طريق زيادة الموارد المحلية وتأمين المزيد من الإنصاف لدى وضع الميزانيات.
- حتى مع بذل الجهود للتعبئة من أجل زيادة الموارد المحلية، سيكون هناك نقص في تمويل التعليم للجميع على الصعيد العالمي بمقدار 16 مليار دولار أمريكي سنوياً على وجه التقريب– 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المشمولة بعملية التقدير.
- إن نقص التمويل فيما يخص أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يشكل تقريباً ثلثي النقص في التمويل على الصعيد العالمي، ويبلغ مقداره 11 مليار دولار أمريكي.
- ستكلف التدابير الخاصة التي ترمي إلى توسيع نطاق فرص الانتفاع بالتعليم الابتدائي كي تشمل الفئات المهمشة، مبلغ 3.7 مليار دولار أمريكي.
- إن المعونة التي تقدَّم حالياً للتعليم الأساسي في هذه البلدان الستة والأربعين ذات الدخل المنخفض – ومقدارها قرابة 2.7 مليار دولار أمريكي– هي دون المستوى المطلوب. وسيتعين أن تزداد إلى ستة أضعاف ما هي عليه كي تسد النقص البالغ 16 مليار دولار أمريكي (الشكل 6)
- ينبغي عقد مؤتمر عاجل في عام 2010 للمانحين من أجل تعبئة التمويل الإضافي المطلوب للوفاء بالتزام داكار.

الشكل 6: ينبغي زيادة المعونة التي تقدَّم للتعليم الأساسي إلى ستة أضعاف كي يتسنى سد النقص البالغ 16 مليار دولار أمريكي

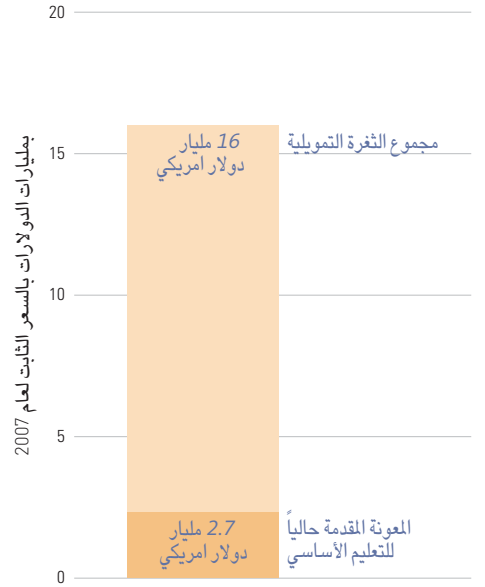

المصدر: انظر الشكل 2.49 في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2010

هذه الأهداف، إذ سجل مؤشر تنمية التعليم للجميع فيها قيما تصل إلى 0.95 أو أكثر. وبالإضافة إلى البلدان التي حققت مستوى عالياً في الإنجاز وتقع في أمريكا الشمالية وأوروبا، تحتوي القائمة على بلدان من جميع المناطق الإقليمية الأخرى باستثناء منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

- بلغ ستة وثلاثون بلداً، تقع مجموعة كبيرة منها (ستة عشر بلداً) في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وتليها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (ثمانية بلدان)، ثم الدول العربية (ستة بلدان)، منتصف الطريق في تحقيق أهداف التعليم للجميع، وسجلت قيماً تتراوح بين 0.80 و0.94. فيتسم سجل التقدم في معظم هذه البلدان بالتباين إذ إن مستوى المشاركة في التعليم المدرسي فيها عال، بينما لا تزال هناك جوانب للنقص في مجال محو أمية الكبار وفي نوعية التعليم.
- يسجل مؤشر تنمية التعليم للجميع في ثلاثين بلداً، بضمنها سبعة عشر بلداً من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، قيماً منخفضة تقل عن 0.80. وتضم هذه الفئة أيضاً بلداناً أخرى كثيرة السكان، مثل باكستان وبنغلاديش والهند. وتشير التقارير إلى قيم منخفضة جداً لمؤشر تنمية التعليم للجميع (أقل من 0.60) في إثيوبيا ومالي والنيجر. وتواجه معظم البلدان التي يتدنى فيها مستوى الإنجاز في مجال التعليم للجميع تحديات متعددة، إذ يكون مستوى المشاركة في التعليم فيها منخفضاً، ونوعية التعليم رديئة، والأمية منتشرة بين الكبار، وأوجه التفاوت بين الجنسين واضحة للعيان.
- وقد أمكن تحليل التغيرات التي حدثت في مؤشر تنمية التعليم للجميع على مدى الفترة من عام 1999 إلى عام 2007 في ثلاثة وأربعين بلداً، فقد ارتفعت قيمة هذا المؤشر في ثلاثين بلداً من هذه البلدان، وتحققت في بعضها مكاسب كبيرة على وجه الخصوص، بما في ذلك في إثيوبيا وزامبيا وموزمبيق ونيبال حيث ارتفعت قيمة المؤشر في كل حالة من هذه الحالات بمقدار يزيد على 12%. ويعود السبب الرئيسي لارتفاع قيم المؤشر منذ عام 1999 إلى اتساع نطاق المشاركة في التعليم الابتدائي: فقد كان متوسط الزيادة في نسبة القيد الصافية المعدَّلة في التعليم الابتدائي يبلغ 8.7%. غير أن هناك أيضاً بلداناً لم تتقدم في الاتجاه السليم، إذ إن قيمة مؤشر تنمية التعليم للجميع تنخفض في ثلاثة عشر بلداً، بضمنها الجمهورية الدومينيكية وفيجي.

يتعين أن تزداد المعونة المخصصة حاليا للتعليم الأساسي إلى ستة أضعاف ما هي عليه كي تسد النقص البالغ 16 مليار دولار أمريكي

- تفشل حكومات كثيرة في التصدي بحزم لظاهرة الاستبعاد من التعليم، الأمر الذي يؤخر وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع
- إن الفقر وأوجه عدم المساواة بين الجنسين يؤديان إلى زيادة أوجه الحرمان الأخرى، وإلى سد أبواب التعليم أمام الملايين من الأطفال.
- ينبغي أن تتصدى سياسات التعليم الاستيعابي الجامع لقضايا تيسير الوصول إلى التعليم والقدرة على تحمل مصاريفه وتوفير بيئة التعلم المناسبة لشتى الجماعات المحرومة ضمن إطار استراتيجية متكاملة للحد من الفقر.
- إن تصنيف البيانات بحسب فئات الجماعات المعنية يمكن أن يساعد الجماعات المهمشة ويعزز رصد التقدم نحو تحقيق الإنصاف.

الفصل 3

السبيل إلى إنصاف المحرومين

يجب أن تضع الحكومات مسألة القضاء على التهميش أو الحرمان الشديد والمزمن في التعليم في صدر أولوياتها على صعيد السياسات العامة

لا تكاد توجد حكومة لا تتبنى مبدأ تكافؤ فرص التعليم. وكلها يعلم أن الحد من فرص الانتفاع بالتعليم هو انتهاك لحقوق الإنسان يزيد من الفوارق الاجتماعية ويكبح النمو الاقتصادي. وقد تعهدت الحكومات في إطار عمل داكار بأن تحرص على "أن تحدد النظم التعليمية بشكل صريح فئات السكان الفقراء والمهمشين وأن تستهدفهم وتستجيب لاحتياجاتهم." ولكن العديد منها يخفق بالوفاء بهذا الالتزام.

وهذا الفشل في التصدي لأوجه عدم المساواة وعلاقات القوى غير المتوازنة ذات الصلة بالحالة المادية والانتماء الجنساني والإثني واللغة وغير ذلك من العوامل المعوقة يعطل التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع ويغذي عمليات الاستبعاد الاجتماعي الأوسع نطاقاً. لذا يجب أن تضع الحكومات مسألة القضاء على التهميش أو الحرمان الشديد والمزمن في التعليم ضمن أولياتها السياسية الأولى.

ويوفر هذا الفصل أدوات قياس جديدة لتحديد ورصد التهميش في التعليم، ويبحث في الأسباب الكامنة وراء استبعاد الأفراد والجماعات، ويسلط الأضواء على الاستراتيجيات والسياسات العملية الكفيلة بنشر التعليم الاستيعابي الجامع ضمن إطار أوسع للحد من الفقر والاستبعاد الاجتماعي.

قياس التهميش في التعليم

إن قياس التهميش في التعليم صعب في حد ذاته. فالبيانات الوطنية غالباً ما لا تكون مفصلة بما يكفي للتعرف على الجماعات المهمشة وتمييزها. ولا يعلق الكثير من الحكومات أهمية كبيرة على الحصول على بيانات أفضل بشأن بعض من أكثر السكان حرماناً مثل الأطفال العاملين وذوي العاهات والذين يعيشون في الأحياء العشوائية أو المناطق النائية. ويتضمن تقرير هذا العام أداة جديدة هي مجموعة بيانات "الحرمان والتهميش في التعليم» تعطي فكرة عن مدى انتشار حالة التهميش في داخل البلدان وعن التركيبة الاجتماعية للمهمشين.

على الرغم من التقدم المحرز في العقد السابق لا يزال الحرمان التعليمي المطلق في أعلى مستوياته. وفي كل أرجاء العالم، يظل تلقي المرء أقل من أربع سنوات من التعليم مؤشراً إلى أقصى أنواع الحرمان وهو الحد الذي وضع في إطار أداة بيانات "الحرمان والتهميش في التعليم» الحد كمؤشر مرجعي "للفقر التعليمي» واعتبر قضاء أقل من سنتين في المدرسة مؤشراً على "الفقر التعليمي المدقع» (الشكل 7). وتشير نتائج البيانات المستمدة من ثلاثة وستين بلداً أكثرها من البلدان المنخفضة الدخل إلى ما يلي:

- الفقر التعليمي: في اثنين وعشرين بلداً تبلغ نسبة البالغين من العمر بين 17 و 22 سنة الحاصلين على أقل من أربع سنوات من التعليم 30% أو أكثر وترتفع هذه النسبة إلى 50% أو تزيد عليها في أحد عشر بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

© Abbie Trayler—Smith/PANOS

للدعم دور مهم في تعزيز التعليم: مزيد من الفتيات يلتحقن اليوم بالمدارس في اليمن

- الفقر التعليمي المدقع. في ستة وعشرين بلداً، تبلغ نسبة البالغين من العمر بين 17 و 22 سنة الذين قضوا في المدرسة أقل من سنتين 20% أو أكثر، وترتفع هذه النسبة إلى 50% أو تزيد عليها في بعض البلدان مثل بوركينا فاسو والصومال.

تحجب هذه المتوسطات وراءها فوارق شاسعة ذات صلة بدرجة الثراء ونوع الجنس. ففي الفلبين تبلغ معدلات الفقر التعليمي بين الفقراء أربعة أضعاف المتوسط الوطني. وفي بلدان أخرى يمثل ارتفاع مستويات تهميش النساء الفقيرات جانباً كبيراً من الفقر التعليمي. فمعدل النساء اللفقيرات البالغات من العمر بين 17 و22 سنة والحاصلات على أقل من أربع سنوات من التعليم لا يتجاوز النصف في مصر، وهذا المعدل يبلغ 88% في المغرب. كما أن الفوارق الاجتماعية تفسر بعضاً من الاختلافات الصارخة بين البلدان. فنجد أن مستوى الفقر التعليمي في باكستان يزيد ثلاثة أضعاف على مستواه في فيتنام التي تشابهها من حيث دخل الفرد، الأمر الذي ينم عن فوارق ترتبط بدرجة الثراء ونوع الجنس ومكان الإقامة.

والعوامل المؤدية إلى التهميش لا تفعل فعلها بمعزل عن بعضها البعض. فعامل الثراء ونوع الجنس يتداخلان مع عامل اللغة والانتماء الإثني والإقليمي والاختلافات بين الحضر والريف لخلق عوائق يعزز بعضها بعضاً. فالبيانات التفصيلية الخاصة بالحرمان والتهميش في التعليم بين البالغين الشباب تفيد في تحديد الجماعات ا لتي تعترض فرصها التعليمية قيود بالغة الشدة وإبراز مدى الاختلافات الموجودة على الصعيد الوطني.

الإطار 3: أداة جديدة لقياس التهميش

طور التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع مجموعة بيانات جديدة عن الحرمان في مجال التعليم لكي تستخدمها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والباحثون. وتستخدم مجموعة بيانات "الحرمان والتهميش في مجال التعليم» (DME) بيانات مستقاة من استقصاءات وطنية وأسرية مختلفة وتشمل ثمانين بلداً يوجد أكثر من نصفها في عداد البلدان المنخفضة الدخل، وقد ميزت ما يلي:

- الفقر التعليمي: الراشدون الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و22 سنة والذين قضوا أقل من أربع سنوات في التعليم. ولا يملكون في الغالب المهارات الأساسية في مجال القراءة والكتابة والحساب.
- الفقر التعليمي المدقع: الراشدون الشباب الذين قضوا أقل من سنتين في التعليم، والمعرضون في الغالب لمواجهة صعوبات جمة في الكثير من مناحي حياتهم مثل الصحة والعمل.
- شريحة الـ20% الدنيا: وهم الحاصلون على أقل عدد من سنوات التعليم في مجتمع معين.

ومجموعة البيانات هذه متاحة على الإنترنيت في العنوان التالي: www.efareport.unesco.org

الشكل 7: قياس الفقر التعليمي في عدد من البلدان

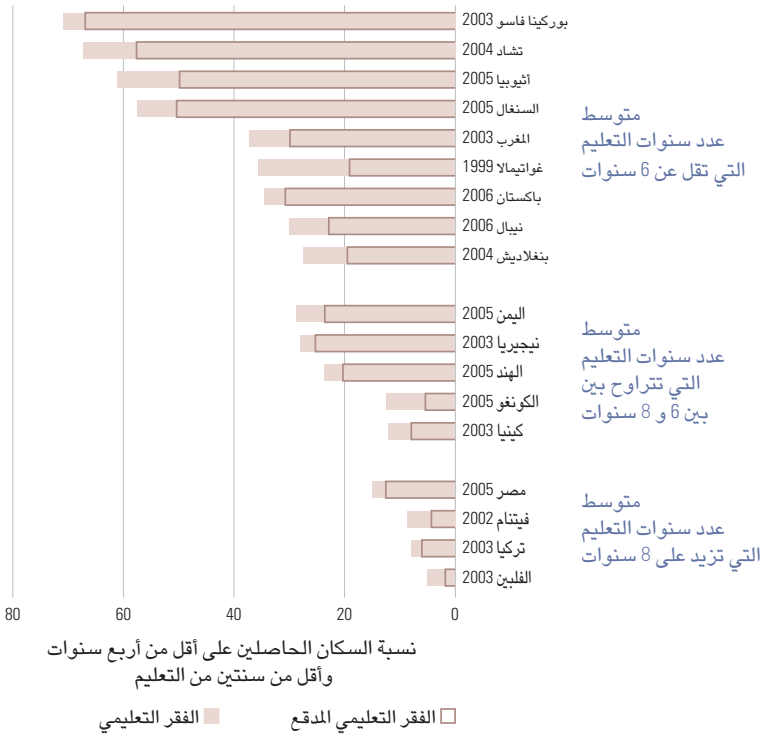

المصدر: انظر الشكل 3.1 من التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2010

ويكشف التحليل عبر القطري نماذج معقدة من أشكال التهميش. فبعض الفئات الاجتماعية المعروفة تكاد تعاني من أشكال الحرمان كافة، ومن أمثلة ذلك الرعاة الرحل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فيلاحظ في أوغندا التي أحرزت تقدماً حثيثاً نحو تعميم التعليم الابتدائي أن أفراد جماعة كراماجونغ الرعوية لا يحصلون عادة من التعليم سوى أقل من سنة واحدة في المتوسط. كما تسجل عدة بلدان فوارق هائلة ذات صلة باللغة. ففي غواتيمالا تتراوح سني الدراسة العادية في المدرسة بين 6.7 سنة للناطقين بالإسبانية و 1.8 سنة للناطقين بلغة الككشي.

في غواتيمالا، تتراوح سني الدراسة العادية في المدرسة بين 6.7 سنة للناطقين بالإسبانية و 1.8 سنة للناطقين بلغة الككشي

وتذهب مجموعة بيانات الحرمان والتهميش في التعليم إلى أبعد من الحرمان المطلق لتحدد بعضاً من الخصائص الأساسية للمتخلفين عن الركب، وتشير النتائج إلى أهمية تأثير الظروف الاجتماعية الخارجة عن إرادة الطفل على حظه في الحياة. كما أنها تجذب الانتباه إلى وجود مستويات غير مقبولة من اللامساواة.

- أن يولد الطفل في أسرة فقيرة يضاعف من احتمالات عيشه في عداد شريحة الـ20% الدنيا في المجتمع في بلدان مثل الهند والفلبين وفيتنام.
- وتعني الفوارق الإقليمية أن العيش في مناطق مثل صعيد مصر أو شمال الكامرون أو شرق تركيا يزيد إلى حد كبير من احتمالات الوقوع في شريحة الـ20% السفلى.
- كثيراً ما تتضافر قضايا نوع الجنس والفقر واللغة والثقافة لتزيد جذريا من احتمالات التخلف عن الركب. فإن مستوى التعليم بين 43% من فتيات أفقر الأسر الناطقة باللغة الكردية في تركيا يقل عن سنتين بينما يبلغ المعدل الوطني 6%. وفي نيجيريا تحصل 97% من الفتيات الفقيرات الناطقات بلغة الهاوسا على أقل من سنتين من التعليم .(الشكل 8)

ليس الوقت الذي يقضيه التلميذ في المدرسة سوى مقياس واحد من عدة مقاييس للتهميش. فثمة ثغرات شاسعة أيضاً في التحصيل التعليمي مردها الحالة الاجتماعية الاقتصادية. فأطفال الأسر التي توجد في الربع الأثرى من السكان في البرازيل والمكسيك يسجلون في اختبارات الرياضيات علامات تزيد بنسبة تتراوح بين 25% و30% في المتوسط على العلامات التي يسجلها أطفال الربع الأفقر من السكان.

التهميش في البلدان الغنية

تنتشر ظاهرة التهميش في مجال التعليم في البلدان كافة، وبينما يسجل التحصيل الدراسي بالمعدلات المطلقة مستويات أعلى في العالم المتقدم فإن الحرمان الشديد نسبياً يظل من المشكلات الواسعة الانتشار. ففي الاتحاد الأوروبي ككل يوجد 15% من الشباب بين الثامنة عشرة والرابعة والعشرين من العمر لم يحصلوا سوى على المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، وترتفع هذه النسبة في اسبانيا إلى 30%.

وتؤكد الأمثلة المستمدة من الولايات المتحدة الأمريكية على أهمية تأثير درجة الثراء والانتماء العرقي في هذا المضمار. فاحتمالات عدم التحاق الأمريكيين السود بالمدارس تزيد بمعدل الضعفين على احتمالات عدم التحاق البيض وبمعدل ثلاثة أضعاف بين الفتيان المنتمين إلى الأسر الفقيرة وأولئك المنتمين إلى الأسر الغنية. ويتجلى اتساع هذه الفوارق في عمليات تقييم التحصيل الدراسي على الصعيد الدولي. فعلى مقياس دراسة الاتجاهات الدولية الخاصة بالرياضيات والعلوم جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في الترتيب التاسع على ثمانية وأربعين بلداً ولكن جاء ترتيب مدارس الولايات المتحدة الأمريكية التي تتركز فيها أعلى مستويات الفقر بعد ذلك بثلاثين درجة. كما أن أداء شريحة الـ10% الأضعف أداء في الولايات المتحدة الأمريكية يقل عن المتوسط في تايلاند وتونس.

ولا ينبغي اعتبار قياس التهميش غاية في حد ذاته بل النظر إليه كوسيلة لتطوير سياسات وتدخلات كفيلة بترجمة الالتزام بتوفير التعليم للجميع إلى عمل مفيد. وينبغي أن تبدأ الحكومات بتحديد أهداف معينة لتضييق الفوارق بين الجماعات المهمشة وباقي المجتمع، ثم العمل على رصد التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف باستخدام بيانات تفصيلية مصنفة بحسب الفئات تفيد في رسم سياسات ذات أهداف محددة وفي تحديد معالم المهمشين بمزيد من الدقة.

التخلف عن الركب

إن حالة الحرمان الشديد المتوقعة والمستمرة هو نتيجة للظروف التي ولد فيها الطفل وشروط نشأته وترعرعه. ويدرس التقرير كيف تفضي هذه الظروف إلى سدّ أبواب التعليم أمام الأطفال.

الشكل 8: شجرة اللامساواة في التعليم: خريطة التهميش في نيجيريا وتركيا

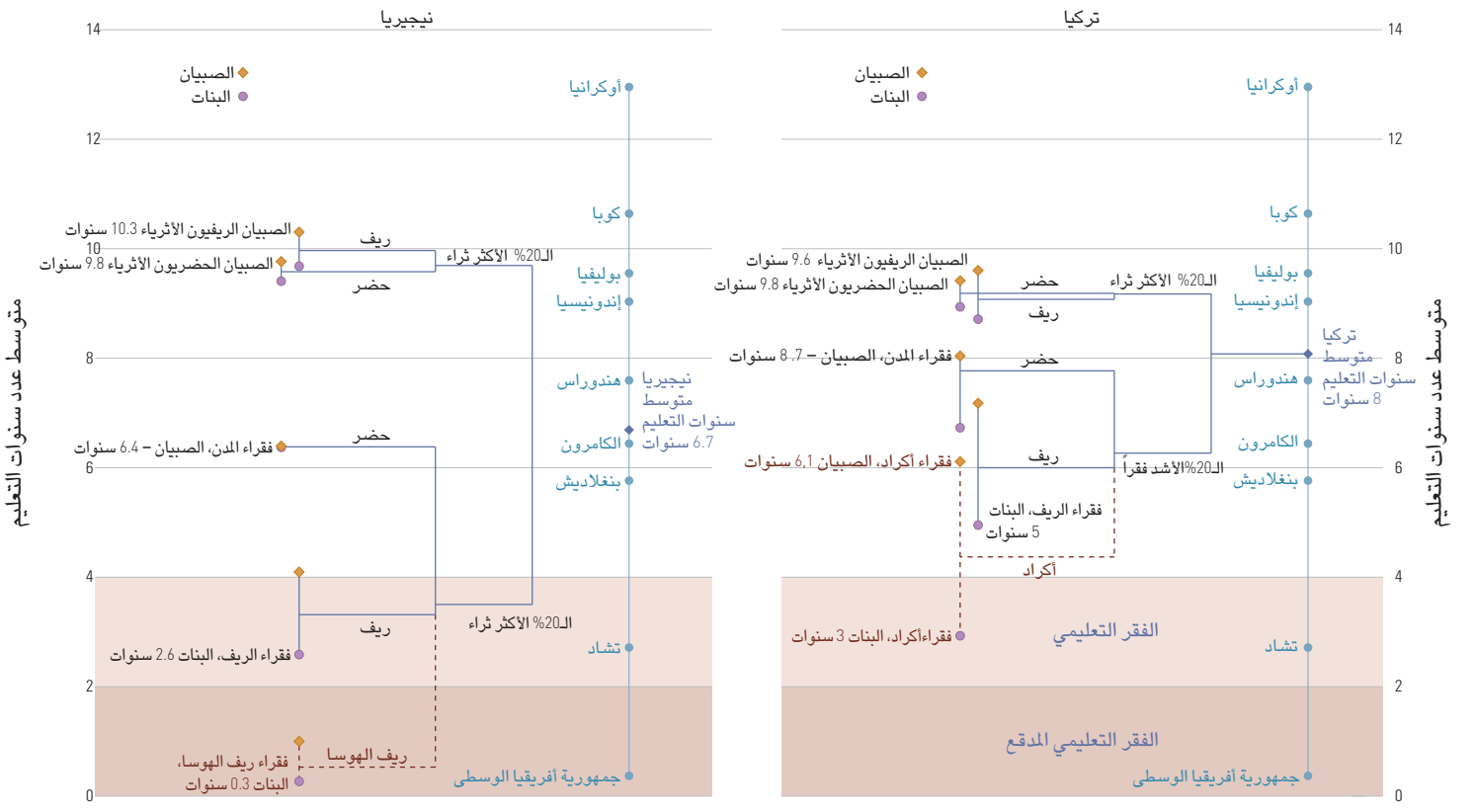

المصادر: انظر الشكلين 3.4 و3.12 من التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2010

الفقر وعمل الأطفال

يعد الفقر من أهم مصادر الحرمان في مجال التعليم. فيوجد في العالم 1.4 مليار نسمة يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم. والإنفاق على التعليم في هذه الأسر يزاحم الإنفاق على الحاجات الأساسية الأخرى كالصحة والغذاء. وتعد عدم قدرة الآباء على الإنفاق على التعليم من أهم أسباب عدم التحاق الأطفال بالمدارس حتى في البلدان التي ألغت الرسوم المدرسية الرسمية نظراً لأن تكاليف الزي المدرسي والكتب والأقلام تعد عوائق أمام دخول المدرسة. وارتفاع مستويات الفقر تحد من قدرة الأسر على تحمل تأثير الصدمات الاقتصادية. وغالباً ما يستحيل على الفقراء حماية أطفالهم من الخسائر في الدخل والملك المترتبة على حالات الجفاف والطوفان والأمراض والانكماش الاقتصادي. والفتيات هن عادة أول المتضررين. ففي أوغندا وباكستان أدت الطوفانات إلى سحب الفتيات من المدارس بأعداد أكبر بكثير من الصبيان.

ويعد عمل الأطفال من العوامل الأخرى الملازمة للفقر والتي تضر بالتعليم. فوفقاً لآخر التقديرات يوجد في العالم نحو 116 مليون طفل عامل تتراوح أعمارهم بين الخامسة والرابعة عشرة من العمر. ولئن كان الكثير من الأطفال يحاولون التوفيق بين المدرسة والعمل غير أن الدلائل من أمريكا اللاتينية تؤكد تأثير ذلك سلباً على تحصيلهم التعليمي كما أن العدد المفرط لساعات العمل يحول تماماً بينهم وبين الدراسة. وكثيرا ما ترجع الفوارق بين الجنسين في الدراسة إلى انخراط الفتيات في العمل المنزلي. ففي جمهورية لاو الديمقراطية تقضي الفتيات في الأعمال المنزلية أكثر من ضعف الوقت الذي يقضيه الفتيان في مثل هذه الأنشطة.

أشكال الحرمان القائمة على الانتماء إلى جماعات معينة

إن الأطفال المنتمين إلى أقلية إثنية أو لغوية معينة أو إلى مجموعة معينة من السكان الأصليين أو إلى طبقة اجتماعية دنيا يدخلون إلى المدرسة بآمال أقل في النجاح فيها ويخرجون منها بسنوات تعليم أقل ومستويات تحصيل أدنى. والوصم هو من العوامل القوية التي تسبب التهميش . فمن سكان استراليا الأصليين إلى قبائل هضاب كمبوديا غالباً ما كان عدم توفير التعليم باللغة المنزلية من أسباب التبعية الثقافية والتمييز العنصري الواسعي النطاق. وغالباً ما تؤدي تجربة الأطفال في المدرسة إلى تعزيز وترسيخ هذا التهميش.

ونظام تراتب الطبقات الاجتماعية في جنوب آسيا يسيء إلى الكثير من الأطفال. وثمة مثال واضح يأتينا من الهند حيث تبين للباحثين أن التحصيل التعليمي للأطفال المنتمين إلى أسر الطبقات الدنيا يكون أقل مستوى بكثير عندما تكون طبقتهم الاجتماعية من الطبقات المعلنة وليست من الطبقات المستترة، مما يدل على تأثير الوصم على الثقة بالنفس ومستويات التعلم، وعلى التعامل مع هؤلاء الأطفال في البيئة المدرسية (الإطار 4)

إن عدم قدرة الآباء على الإنفاق على التعليم من أهم أسباب عدم التحاق الأطفال بالمدارس

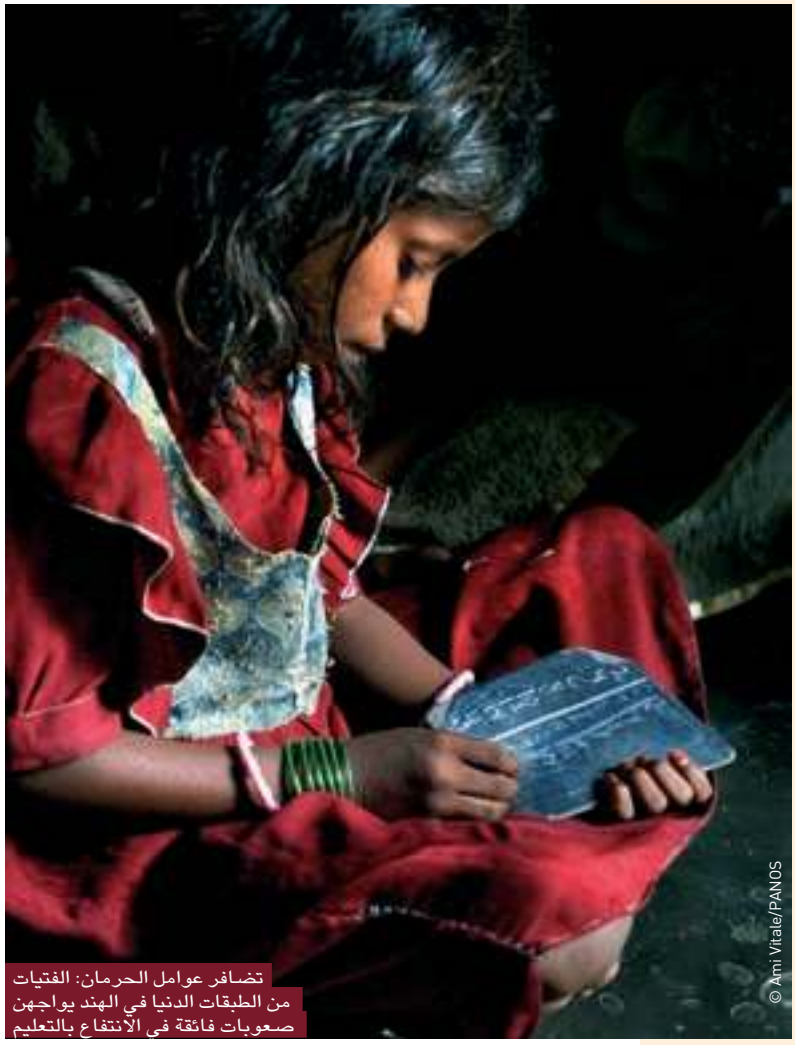
© Ami Vitale/PANOS

تضافر عوامل الحرمان: الفتيات من الطبقات الدنيا في الهند يواجهن صعوبات فائقة في الانتفاع بالتعليم

ويتعرض غير الناطقين بلغة البلد الرسمية أيضاً للتهميش في مرحلة التعليم وما بعدها. وقرابة 221 مليون طفل يتكلمون في المنزل لغة مختلفة عن لغة التعليم في المدرسة. ويرجع ضعف الأداء المدرسي لأطفال الأقليات الإثنية واللغوية ببساطة إلى أنهم يتعلمون بلغة يجاهدون لفهمها.

وتطرح مواجهة الإعاقة المتعلقة باللغة تحديات ضخمة أمام الحكومات والأسر. وتبرهن البحوث على أن التعلم لدى الأطفال في أوائل سني حياتهم يكون أسهل إذا ما استخدمت فيه لغة المنزل مع إدخال اللغات الأخرى تدريجياً. ولكن كثيراً ما يعتبر الآباء والأطفال بحق أن التعلم بلغة رسمية وطنية يوفر لهم مفتاح العمل في المستقبل ويزيد فرصهم في الحياة. وتسعى بلدان كثيرة إلى إيجاد التوازن المناسب عن طريق برامج التعليم بلغتين.

بيد أن التنوع اللغوي يطرح صعوبات أخرى على صعيد حشد المعلمين ووضع المناهج الدراسية وإعداد المواد التعليمية مثلاً، فضلاً عن أن السياسات الخاصة بالتعليم بلغتين لا تطبق في الغالب تطبيقاً كاملاً. وفي بيرو لا يلتحق سوى 10% من أطفال السكان الأصليين بالمدارس المشتركة بين الثقافات التي تدرس بلغتين.

المسائل المتعلقة بمكان الإقامة وسبل العيش

إن الأطفال الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في المدن والمناطق الريفية النائية ومناطق النزاعات يكونون عادة من بين أفقر الأطفال وأضعفهم. وهم الذين يمكنهم أن يجنوا أكبر المنافع من التعليم غير أنهم يعيشون في مناطق توفر أقل مستوى من الخدمات الأساسية.

يقدر أن ثلث سكان المدن في العالم النامي – أي ما مجموعه 100 مليون نسمة – يعيشون في الأحياء الفقيرة أو مدن الأكواخ. وتعتبر هذه بؤراً للحرمان بسبب الفقر ولكن أيضاً لأن الحكومات لا تعترف بأن لسكانها الحق في الحصول على الخدمات الأساسية. ويعيش في دكا ببنغلاديش نحو 4 ملايين شخص في مثل هذه الأحياء الفقيرة. والكثير من الأطفال الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة هم إما غير ملتحقين بالمدارس أو يعتمدون على التعليم غير الحكومي.

وتكون سبل العيش وأماكن الإقامة عادة من المؤشرات القوية على الحرمان في مجال التعليم. فاحتمالات التهميش في مجال التعليم بين الأطفال المقيمين في المناطق الريفية، وخاصة النائية منها، كبيرة جداً وتزيد إذا كانوا من الفقراء أو الإناث، إذ أنهم يضطرون إلى قطع مسافات أطول للوصول إلى المدرسة وأحياناً عبر طرق وعرة.

والحرمان من التعليم يبلغ درجات عالية بين الرعاة، ولا تستطيع البنى الأساسية المدرسية الثابتة وجداولها الزمنية الاستجابة لاحتياجات مثل هؤلاء السكان المرتحلين على الدوام.

ويعيش ملايين الأطفال الأشد تهميشاً في بلدان تعاني من النزاعات. ونحو 14 مليون طفل بين الخامسة والسابعة عشرة من العمر في العالم اضطرتهم النزاعات إلى النزوح، وذلك في الغالب إلى مخيمات للاجئين أو مراكز مخصصة للنازحين تفتقر إلى أبسط المرافق التعليمية. ووفقا لتقديرات تعداد اللاجئين الذي أجري في

الإطار 4: كيف يعيش المرء موصوماً: جماعة "صائدي الجرذان" في أوتار براديش

ذكرت إحدى الفتيات أن طلبة الطبقات العليا يقولون "إن لنا رائحة نتنة» وأضافت أخرى أن "الخوف من السخرية يمنعنا من الحضور إلى المدرسة والجلوس مع أطفال الطبقات العليا». هاتان الفتاتان من قرية خاليشبور قرب مدينة فارانازي وتنتميان إلى جماعة المساهار (صائدو الجرذان) في شرق أوتار براديش بالهند.

توجد في خاليشبور مدرسة ابتدائية حكومية، ولكن قلة من فتيات جماعة المساهار يلتحقن بالمدرسة على الرغم من حقهن في تلقي منحة شهرية ووجبة غذاء يومية وزي رسمي، فقد أصبحت المدرسة بالنسبة لهن مكاناً يعانين فيه من النبذ الاجتماعي. وهناك أشكال متعددة من التمييز تعزز أشكال التراتب الطبقي في قاعة الدراسة. قالت إحداهن :«يجبروننا على الجلوس على الأرض فالطاولات والمقاعد مخصصة لأطفال الطبقات العليا». وحسب أقوال كبار جماعة المساهار تحسنت السياسات الحكومية ولكن المواقف الاجتماعية لم تتحسن. «فهم يقبلون أطفالنا في المدرسة ونملك اليوم حقوقاً قانونية ولكن هناك مشكلة في سلوك أطفال الطبقات الأخرى والمعلمين، وأطفالنا يخشون الذهاب إلى المدرسة».

وتجربة جماعة مساهار ليست سوى صورة مصغرة لمشكلة أوسع. وقد جرّمت معظم الحكومات ممارسة التمييز رسمياً غير أن الاهتمام سياسياً بتغيير المواقف الاجتماعية لم يحظ بنفس القدر من العناية، مما حدّ من فوائد الإصلاحات الاجتماعية الشاملة.

باكستان عام 2005 يوجد مليون طفل أفغاني لاجئ غير ملتحقين بالمدارس. كما أن النزوح الداخلي يمكن أن يؤدي إلى صعوبات واسعة النطاق في مجال التعليم فيزيد من اكتظاظ النظام التعليمي في مناطق التوطين. ففي الفلبين أدى النزاع الجاري في مندناو إلى اضطراب التعليم المدرسي للأطفال بحيث باتت منطقة مندناو المسلمة المستقلة في المؤخرة من حيث التعليم في البلاد.

وأصعب من قياس تأثير النزاعات المسلحة على الحضور في المدارس هو قياس آثار الصدمة التي تخلفها النزاعات المسلحة على التعلم. فالنزاع الذي نشب في عامي 2008 و2009 أحدث آثاراً خطيرة على النظام التعليمي في غزة. وقد جرى في تقرير أعد للجمعية العامة للأمم المتحدة توثيق حالات استُهدف السكان المدنيون فيها من الطرفين. وأدت الأعمال العسكرية التي شنتها القوات الإسرائيلية إلى مقتل 164 طالباً و12 معلما وتحطيم وتدمير 280 مدرسة وروضة أطفال. وفي إحدى المناطق التي كان 69% من مراهقيها يعانون قبل فترة العنف الأخيرة من ضغط نفسي لاحق للصدمة عاد اليوم الكثير من الأطفال إلى المدرسة يحملون في جعبتهم آثار القلق النفسي والصدمة العاطفية الجديدة.

الإعاقة

يقدر عدد الأطفال المعوقين في العالم بنحو 150 مليون طفل يعيش نحو أربعة أخماسهم في البلدان النامية. وثمة ملايين أخرى منهم يعيشون مع أهل أو أقرباء معوقين. وإلى جانب الآثار المباشرة على الصحة، فإن العاهات البدنية والعقلية تعتبر وصمة غالباً ما تؤدي إلى النبذ الاجتماعي والاستبعاد من المدرسة.

في بلغاريا ورومانيا كانت معدلات القيد الصافية للأطفال بين السابعة والخامسة عشرة من العمر 90% في عام 2002 ولكن هذه النسبة تنخفض إلى 58% فيما يخص الأطفال المعوقين. وتختلف أشكال الحرمان المرتبطة بالإعاقة فالأطفال الذين يعانون من إعاقات تؤثر على قدرتهم على الاتصال ومن إعاقات أشمل وأخطر تكون عادة فرصهم في التعليم محدودة جداً لا سيما في البلدان الأكثر فقراً. وإن احتمالات الالتحاق بالمدرسة في بوركينا فاسو للأطفال الصم والبكم الذين يعانون أيضاً من عاهات عقلية أو من العمى أقل بكثير من احتمالات التحاق أصحاب العاهات البدنية.

وبإمكان النظم التعليمية والتجربة في قاعة الدراسة تأدية دور في التصدي للتمييز المؤسسي والوصم والإهمال في قاعة الدراسة والمجتمع المحلي وفي المنزل. ولكن ذلك غالباً ما يأتي بنتيجة عكسية بسبب صعوبات الوصول مادياً إلى المدرسة ونقص المعلمين المدربين والمعينات التعليمية والممارسات التمييزية في قاعة الدراسة الأمر الذي يحد من الفرص المتاحة.

فيروس ومرض الإيدز

قدر عدد سكان العالم الذين يعيشون مع فيروس ومرض الإيدز في عام 2007 بنحو 33 مليون نسمة، منهم مليونان تحت الخامسة عشرة من العمر. وبالإضافة إلى أن الإصابة بفيروس ومرض الإيدز تشكل خطراً على الحياة فإنها تبعد الأطفال عن المدرسة وتسيء إلى التعلم. كما أنها تعزز المشاكل الأوسع الناشئة عن الفقر والتمييز الاجتماعي مثل الضغط الاقتصادي والتيتم والوصم والتمييز المؤسسي واتساع أشكال التفاوت بين الجنسين في التعليم. وبينت إحدى الدراسات في تايلاند أنه يرفض القبول بالمدرسة لحاملي فيروس الإيدز مما يشكل انتهاكاً للقوانين الوطنية. فقد أعرب المربون عن خشيتهم من رد الفعل العكسي لدى الآباء الآخرين إزاء التحاق التلاميذ المصابين إيجابياً بفيروس نقص المناعة البشرية.

وقد أخفقت الحكومات في الاستجابة بالسرعة اللازمة للمشكلات التي يطرحها فيروس ومرض نقص المناعة البشرية بما في ذلك مقاومة التصورات الخاطئة والتصدي للسلوكيات المتسمة بالوصم.

من أجل أن يكون الجميع على قدم المساواة

يصعب عادة توفير فرص التعليم الجيد النوعية للأطفال المهمشين ولكن التقدم في هذا المضمار ممكن في حال وجود إرادة سياسية ثابتة. ففهم الآليات الاجتماعية الكامنة وراء التهميش في سياقات معينة مع الالتزام بالعدالة الاجتماعية وتساوي الفرص والحقوق الأساسية تعتبر جميعها عناصر أساسية في الاستراتيجيات الطويلة الأجل لتحقيق هذه الغاية.

تعتبر العاهات البدنية والعقلية وصمة غالباً ما تؤدي إلى النبذ الاجتماعي والاستبعاد من المدرسة.

© Handicap International

مدرسة تطبق النهج الاستيعابي في نيكاراغوا تفتح أبوابها للجميع

والمدارس قادرة على إحداث تغيير حاسم في حياة الأطفال المهمشين كما يمكنها أن تقلل من العوائق التي تراكمت في مرحلة الطفولة المبكرة. فالتغذية وصحة الأم والطفل والرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، كلها عناصر أساسية في نهج متكامل للتغلب على التهميش.

ويحدد التقرير ثلاث مجموعات كبرى من السياسات الكفيلة بمكافحة التهميش. ويمكن وضع هذه السياسات عند الزوايا الثلاث لمثلث يمثل التعليم الاستيعابي: القدرة على إتاحة التعليم وتخفيض تكاليفه، وبيئة التعلم، والمستحقات والفرص.(الشكل 9)

أن تخصيص مرتبات للجماعات المحرومة يمكن أن يساعد على زيادة قدرتها على تحمل تكاليف المدرسة وحفزها على إبقاء أطفالها في المدرسة

توسيع نطاق انتفاع الجماعات المحرومة بالتعليم وزيادة قدرتهم على تحمل تكاليفه

إن تحسين الفرص التعليمية المتاحة في معظم البلدان المهددة بالتخلف عن تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي، غالباً ما يعني خفض العوائق التي تمثلها التكاليف وتقريب المدارس من الأطفال المحرومين. وإلغاء الرسوم المدرسية ضروري لإيصال التعليم إلى الفقراء ولكنه غير كاف في حد ذاته. وينبغي للحكومات أن تخفض أيضاً التكاليف غير المباشرة ذات الصلة بالزي المدرسي والكتب الدراسية والرسوم غير النظامية. ففي فيتنام حيث تعتبر التكاليف المدرسية من أسباب تسرب الأطفال من المدرسة وزعت الكتب الدراسية والدفاتر مجاناً على الطلبة المنتمين إلى الأقليات الإثنية.

ويمكن أن يساعد تخصيص مرتبات للجماعات المحرومة المحددة بوضوح على زيادة قدرتها على تحمل تكاليف المدرسة وحفزها على إبقاء أطفالها في المدرسة في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي. وقد كان ذلك من العوامل الهامة التي أدت إلى تقليص الفوارق بين الجنسين وزيادة نسبة المنتقلين إلى التعليم الثانوي في كل من بنغلاديش وكمبوديا.

وتظل المسافة التي تفصل بين الأطفال وقاعات الدراسة من العقبات الكبرى التي تحول دون تحقيق هدف التعليم للجميع. ولا ريب أن نقص قاعات الدراسة يزيد المسافة من البيت إلى المدرسة. والكثير من البلدان الفقيرة الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا يوجد لديها ببساطة عدد كاف من قاعات الدراسة ويقدر هذا العجز بـ 1.7 مليون قاعة. وسوف يتعين على هذه البلدان مضاعفة عدد القاعات الدراسية مرتين لكي يتسنى لها تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام2015 .

ومن الأهمية بمكان أيضاً تقريب المدارس إلى الجماعات المحرومة، لاسيما من أجل تحقيق الإنصاف بين الجنسين وتيسير وصول الأطفال ذوي الإعاقات إلى المدارس. وبرامج بناء قاعات الدراسة في المناطق الريفية الفقيرة كفيلة بتقريب المسافة إلى المدرسة وتعزيز الحضور حسبما تأكد ذلك في أثيوبيا. وطورت عدة بلدان نماذج المدارس الكوكبية حيث تنظم المدارس في مجموعات تتألف عادة من مدرسة مركزية حسنة التجهيز نسبياً وعدة مدارس أصغر تابعة لها. وقد لعب نظام المجموعات المدرسية أو الـ nucleo في بوليفيا دوراً حيوياً في توسيع نطاق الانتفاع بالتعليم بين أطفال السكان الأصليين في المرتفعات. وإن اعتماد نهوج أكثر مرونة في توفير التعليم كفيل بجعل التعليم يصل إلى بعض من أكثر الأطفال حرماناً في العالم (الإطار 5)

إن العديد من الأطفال والنشء المنتمين إلى الجماعات المحرومة لم يرتادوا المدارس مطلقاً أو تسربوا منها في وقت مبكر. ويعد تسهيل عودتهم إلى التعليم استراتيجية أساسية لتمكين النشء والشباب من الإفلات من ربقة الفقر. وتقوم المنظمات غير الحكومية بتنفيذ مثل هذا النوع من برامج "الفرصة الثانية» التي يمكن أن توصل التعليم إلى الأطفال والنشء الأشد حرماناً بدءاً من الأطفال المشردين وأطفال الشوارع في بنغلاديش إلى أطفال المناطق المحرومة في غانا. فبرنامج المدرسة مشروع حياة في غانا يقدم دروساً لتعليم القرائية للأطفال بين الثامنة والرابعة عشرة من العمر لإعدادهم لدخول المدرسة الابتدائية شملت قرابة 85.000 تلميذ في السنوات العشر الأخيرة. وينبغي للحكومات أن تدمج مبادرات المنظمات غير الحكومية في التخطيط الوطني وترصد نوعية التعليم المقدم.

بيئة التعلّم

إن إلحاق الأطفال المحرومين بالمدارس ليس سوى الخطوة الأولى، إذ أن ضمان حصول هؤلاء الأطفال على تعليم جيد يطرح أيضاً تحديات هامة على صعيد السياسات.

ومن الأهمية الحاسمة في أي استراتيجية لمكافحة النبذ الاجتماعي ضمان تدريب المعلمين وتأهيلهم بما يسمح لهم بتقديم تعليم جيد المستوى والاستجابة لاحتياجات الأطفال المحرومين. ويمكن أن يكون حشد المعلمين من ضمن الجماعات المحرومة عاملاً إيجابياً لتعزيز الهوية ومكافحة التمييز وتمكين الأطفال من التعلّم بلغتهم. ففي كمبوديا تمنح الأقليات الإثنية أفضلية في الالتحاق بدورات إعداد المعلمين. ولكي يتسنى تعيين أعداد كافية من المعلمين

الشكل 9: مثلث التعليم الاستيعابي

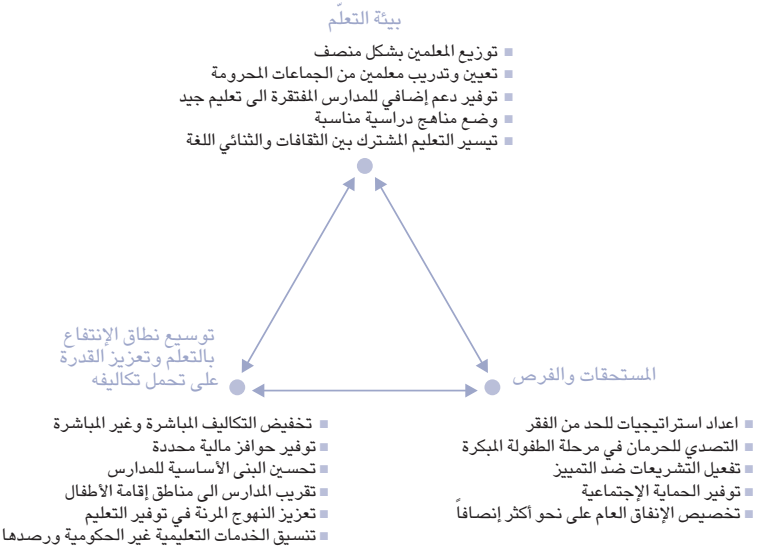

المصدر : انظر الشكل 3.29 في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2010

المؤهلين في مناطق تكون ظروف العيش فيها قاسية ينبغي توخي المزيد من الإنصاف في توزيع المعلمين وتقديم دعم للمدارس التي التي تجد صعوبة في توفير تعليم جيد. وتقدم في غامبيا وموزمبيق مكافآت مالية أو علاوات خاصة للمعلمين العاملين في المناطق النائية.

وينبغي تدريب المعلمين لتمكينهم من تقديم تعليم فعال في قاعات دراسية تضم طلبة متنوعي الخلفيات. ومن ذلك مثلاً اختبار مواقفهم من الجماعات المحرومة. وثمة برنامج من هذا النوع يطبق في منطقة الأمازون في بيرو يتعاون في إطاره خبراء من السكان الأصليين ومن غير السكان الأصليين لتدريب المعلمين على التعليم بلغتين والتعرف على ثقافة السكان الأصليين.

ويعتبر توفير التعليم الجامع للثقافات والتعليم بلغتين عاملاً حاسماً لإيصال التعليم إلى أطفال الأقليات الإثنية واللغوية. وثمة أمثلة كثيرة لبرامج تنفذ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تبرهن على أن تعليم الطفل باللغة التي يستخدمها في المنزل يؤتي نتائج إيجابية. وقد سجلت مدارس التعليم بلغتين في بوركينا فاسو ارتفاعاً في مستوى التحصيل التعليمي وساعدت في مالي على خفض معدلات التسرب من المدرسة.

وفي إطار إصلاح التعليم في بعض بلدان أمريكا اللاتينية سُعي إلى تطبيق التعليم الجامع للثقافات والتعليم بلغتين لمواجهة مشكلتي الهوية اللغوية والثقافية المترابطتين. وتم في بوليفيا اعتماد التعليم المشترك بين الثقافات واللغات باستخدام اللغات الأصلية الثلاث الأكثر انتشاراً وشمل 11% من المدارس الابتدائية في عام 2002. وتم تغيير الكتب الدراسية لإعطاء وزن أكبر لتاريخ التعدد الثقافي في بوليفيا ودور السكان الأصليين.

والتعليم المشترك بين الثقافات لا يؤدي فقط دوراً حاسماً في الوصول إلى الجماعات المحرومة وإنما يزود أيضاً جميع الدارسين بمنهج دراسي يقوم على احترام الثقافات المختلفة ومكافحة التحيز وزيادة الوعي بالفوارق الاجتماعية وحفز النقاش.

ولكي تتاح للأطفال المعوقين فرص التعلم في بيئة استيعابية لا بد من إجراء تغييرات في مواقف الحكومة مدعومة باستثمارات في تدريب المعلمين والبنى الأساسية المادية وتوفير المعدات التعليمية. فاتفاقية عام 2008 الخاصة بالأشخاص المعوقين تضع أسس برنامج واسع لتوفير التعليم، ومن الأهمية بمكان أن تصدق جميع الحكومات على هذه الاتفاقية وتعمل وفقاً لمبادئها. ومن المشروعات الناجحة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية والتي تعطينا فكرة مفيدة في هذا الصدد، مشروع نفذ في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حيث توفر شبكة من أكثر من 500 مدرسة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة فرصاً للتعلم في بيئة استيعابية.

المستحقات والفرص

إن التطلعات إلى تحقيق المزيد من الإنصاف في التعليم في المستقبل ترتهن أيضاً بما يفعله الأطفال بعد المدرسة في إطار البنى الاجتماعية والاقتصادية التي تديم حالة التهميش.

الإطار5: إيصال التعليم إلى الرعويين الرحّل في شمال كينيا

في عام 2007، وبعد أربع سنوات من إلغاء الحكومة للرسوم المدرسية، كانت نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس في الإقليم الشمالي الشرقي في كينيا أقل من 40%. وهذا يعني أن تخفيض التكاليف المدرسية لا يكفي وحده لكي ينتفع بالتعليم أطفال هذه الجماعات التي يمثل الترحال والتنقل طراز حياتها وتعاني من شظف العيش.

ولكن هذه الصورة تغيرت مع ظهور منظمات المجتمع المدني الرعوي وتكوين مجموعة هامة تمثل الجماعات الرعوية في البرلمان الأمر الذي سلط المزيد من الأضواء على إحدى أكثر الجماعات حرماناً في البلاد. وكان إنشاء وزارة دولة مؤخراً معنية بتنمية منطقة شمال كينيا وغيرها من المناطق القاحلة إعلاناً جريئاً من جانب الحكومة عن نيتها التصدي للتحديات المطروحة في الشمال بشكل أكثر فعالية.

وقد وُضعت في عام 2008 سياسة لتعليم الرحل تضمنت عدة توجهات جديدة منها إدماج المعارف التقليدية في المناهج الدراسية، وتقديم إعانات مالية للمدارس الجوالة، وإنشاء مدارس انتقالية داخل المجتمعات المحلية، وتعديل النظام الرسمي لكي يتلاءم مع إيقاع حياة الرحل، واتخاذ تدابير إيجابية لحشد المعلمين (وخاصة المعلمات) في مناطق الجماعات الرحل، واستخدام الإذاعة والهواتف النقالة للوصول إلى هذه الجماعات.

ويظل التحدي الحقيقي الذي يواجه الوزارة هو تنفيذ هذه المهمة الشائكة بوجوهها المتعددة، أما التحدي الذي يواجه الحكومة فهو زيادة التمويل.

الحقوق والقوانين والتعبئة السياسية

للأحكام القانونية دورها في مكافحة التمييز. فالاتفاقيات الدولية وصكوك حقوق الإنسان تضع القواعد وتحدد الأطر المؤسسية الكفيلة بتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتترجم القوانين والدساتير الوطنية هذه القواعد إلى نظم للحقوق والمزايا. وفي بعض الحالات شكّل اللجوء إلى القانون آلية قوية للتغير. فمن نقاط التحول الهامة التي شهدتها الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية الحكم الصادر في قضية "براون ضد مجلس التعليم» بإبطال القوانين التي تقضي بفصل الأطفال المنتمين إلى أعراق مختلفة في مدارس مختلفة. ثم استخدمت المبادئ المطبقة في هذه القضية للمطالبة بإزالة الفصل العنصري في مجالات أخرى وكان ذلك حجر الزاوية في كفاح الأمريكيين من أصول أفريقية للحصول على المساواة في الحقوق المدنية والسياسية.

وهناك جماعات هامشية أخرى، مثل شعب الروم في أوروبا، نجحت في تحدي مشروعية السياسات المفضية إلى الفصل المؤسسي. وفي الهند كان توفير التعليم مجاناً لجميع الأطفال التزاماً دستورياً منذ عام 1950 ولكنه لم يصبح التزاماً واجب التنفيذ قضائياً إلا منذ فترة وجيزة.

يعتبر توفير التعليم الجامع للثقافات والثنائي اللغة عاملاً حاسماً لإيصال التعليم إلى أطفال الأقليات الإثنية واللغوية

وتزداد فعالية الأحكام القانونية بلا ريب إذا ما دعمت بالتعبئة السياسية من جانب المهمشين أنفسهم. ففي نيوزيلندا كانت حركة لغة كوهانغا ريو مركز النشاط الاجتماعي والسياسي والثقافي الذي أدى إلى تعزيز قدرات شعب الماوري وساهم في زيادة فرص انتفاع أطفاله بالتعليم وتعزيز التعددية الثقافية في النظام التعليمي.

شكّلت حركة لغة كوهانغا ريو في نيوزيلندا بؤرة للنشاط الاجتماعي والسياسي والثقافي من أجل تعزيز قدرات شعب الماوري

الحماية الاجتماعية : التحويلات النقدية المشروطة وما وراءها

إن الحماية الاجتماعية من الوسائل الأساسية التي تمكّن الأسر من التخفيف من حالة الضعف المصاحبة للفقر. وقد تتراوح برامج الحماية الاجتماعية بين التحويلات النقدية وشبكات الأمان في مجال العمل وتدخلات ذات صلة بالتغذية. ولبرامج الحماية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية سجل حافل في مجال تحسين الحضور في المدارس ومؤشرات التقدم في التعليم. وقد تمكن برنامج شبكة نيكاراغوا للحماية الاجتماعية الذي استهدف الأطفال الذين لم ينهوا التعليم الابتدائي من زيادة معدل الالتحاق بثلاث عشرة نقطة مئوية وكان أشد الأطفال فقراً هم الذين سجلوا المكاسب الأهم.

وشهدت البلدان الفقيرة أيضاً مجموعة متنوعة من برامج الحماية الاجتماعية التي أسفر العديد منها عن نتائج إيجابية في مجال التعليم. فالبرنامج المنتج لشبكة الأمان في أثيوبيا مكن الأسر الفقيرة من زيادة إنفاقها على التعليم والصحة وإبقاء أطفالها في المدارس في حالات الجفاف. وإن استثمار المزيد في الحماية الاجتماعية من جانب الحكومات والجهات المانحة كفيل بزيادة الإنصاف وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع.

تمويل مكافحة التهميش

إن الوصول إلى الجماعات المحرومة يقتضي عادة نفقات أكثر مما تتطلبه المناطق الميسورة. وتضطلع الحكومة المركزية هنا بدور حاسم في إعادة توجيه الموارد المالية إلى المناطق أو السكان الأشد احتياجاً إليها. وتضمّن معظم البلدان ماليتها العامة بعض العناصر الخاصة بإعادة التوزيع مثل تعبئة موارد إضافية أو منح الأولوية لمسألة الإنصاف، أو استهداف التنمية الإقليمية. ويقدم برنامج الصندوق الاتحادي للتعليم Fundeb في البرازيل مثالاً لمحاولة السعي إلى تضييق الثغرات الواسعة في تمويل التعليم على مستوى الولايات. وقد استفاد من البرنامج أشد المناطق حرماناً على الرغم من استمرار وجود فروق واسعة في تمويل الفرد.

ومما يؤدي أيضاً إلى استمرار الحرمان في مجال التعليم المواقف العامة والعمليات الاجتماعية المفضية إلى وصم الجماعات المحرومة والحد من فرصها. وهذا ما حدا إلى التأكيد في هذا التقرير على ضرورة قيام جميع الحكومات بتطوير استراتيجيات متكاملة لمكافحة الاستبعاد والتهميش ضمن الإطار الأوسع الساعي إلى الحد من الفقر وتحقيق الاستيعاب الاجتماعي.

ينبغي إيجاد حلول مرنة لإيصال التعليم لجماعات الرعويين الرحّل

© Giacomo Pirozzi/PANOS

© REUTERS/Ahmad Masood

النزاعات وما تسببه من نزوح وهجرة داخلية تواجه التعليم بتحديات من نوع خاص، أفغانستان

الفصل 4

الاتفاق بشأن تقديم المعونة: عدم الوفاء بالالتزامات

- إن زيادة المعونة الدولية باتت مسألة حاسمة في تحقيق الأهداف الإنمائية البشرية وذلك لأن الكثير من البلدان باتت تعاني من ضغوط حادة على ميزانياتها نتيجة للأزمة المالية العالمية.
- إن مستويات المعونة تزداد إجمالا، ولكن هناك احتمال أن الجهات المانحة لن تفي بتعهداتها لعام 2010.
- إن مدفوعات المعونة للتعليم الأساسي في ازدياد، ولكن انخفض مستوى التعهدات مما يثير القلق بشأن تدفقات المعونة في المستقبل.
- جرى تحسن في توفير المعونة بصورة فعالة، ولكن كانت نتائج العمل على تحقيق الأهداف المتفق عليها متباينة.
- لا يتلقى الكثير من الدول الفقيرة المتأثرة بالنزاعات دعما كافيا.

تشكل المعونة الدولية جزءا أساسيا من الاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف المعنية بشأن التعليم للجميع. ففي عام 2000 تعهدت البلدان الغنية بأن لا تدع أي بلد يلتزم بتحقيق أهداف التعليم للجميع يفشل في مسعاه بسبب نقص التمويل. وقد زادت النكسة الاقتصادية العالمية من أهمية وضرورة هذا التعهد. فتباطؤ النمو الاقتصادي والضغط المتصاعد على الميزانيات الحكومية يهددان بضرب المكاسب التي تحققت بشق الأنفس خلال العقد الماضي. ويتطلب التصدي لهذا التهديد ليس فقط زيادة المعونة وإنما أيضا تحسين نوعيتها.

ساهمت المعونة المقدمة للتعليم في موزمبيق في تخفيض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بمقدار نصف مليون نسمة

وقد دعا مؤخرا بعض المعلقين الذين يشككون بفعالية المعونة إلى تقليل المساعدة الإنمائية بل وإلغائها تماما. بيد أن الوقائع والأدلة لا تؤيد هذه النزعة التشاؤمية. فالمعونة المقدمة للتعليم في موزمبيق، على سبيل المثال، ساعدت في زيادة القيد في التعليم الابتدائي من 52% في نهاية التسعينات إلى 76% في عام 2007 وانخفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بمقدار نصف مليون نسمة. وفي أفغانستان، تساعد المعونة ملايين الأطفال، ولاسيما الفتيات، على دخول المدارس لأول مرة. لاشك أن المعونة الدولية لا تمثل حلا شاملا لمشكلة التعليم ولا يمكن أن تكون بديلا عن السياسات الوطنية الفعالة في هذا المجال، ولكنها يمكن أن تساعد في إزالة العوائق التي تقف حائلا دون التعليم والالتحاق بالمدرسة والتي يسببها الفقر وإشكاليات الجنسانية وما إلى ذلك من عوامل التهميش.

الوفاء بالالتزامات: الحصيلة

يخضع مستوى المعونة الدولية المخصصة للتعليم خضوعا كبيرا لحجم المبلغ المقدم في إطار المعونة العالمية. ويتمثل الأمر الإيجابي في أن المساعدة الإنمائية ازدادت إجمالا زيادة حادة في 2008 فازدادت المعونة بنحو 10% قياسا بالسنة الماضية إلى 101 مليار دولار (بسعر الصرف الثابت في عام 2004). كما ازدادت حصة المعونة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان الغنية إلى 0.30%. ولكن الجهات المانحة لا تسير في طريق الوفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها في سلسلة من الاجتماعات الدولية عام 2005، بما في ذلك قمة غلينيغلز التي ضمت مجموعة البلدان الصناعية الثمانية الكبرى، بزيادة مجمل المعونة إلى 130 مليار دولار بحلول عام2010. وإن السير على هذا النهج يمكن أي يؤدي إلى حدوث ثغرة على الصعيد العالمي بين الإنفاق المتوخى على أساس المعونة المأمولة والإنفاق الحالي تبلغ نحو 20 مليار دولار في 2010، منها 18 مليار تخص أفريقيا (الشكل 10).

إن سجل الجهات المانحة فيما يتعلق بتعاملها مع مختلف الأهداف الدولية هو سجل متباين. فقد تعهد أعضاء الاتحاد الأوروبي تعهدا مشتركا بتقديم معونة جماعية تمثل 0.56% من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام 2010 و0.70 من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام 2015 (الشكل 11). وقد زادت ألمانيا واسبانيا نسبة المعونة من دخلهما القومي الإجمالي زيادة كبيرة بينما زادها بعض الدول زيادة ضئيلة (إيطاليا) ولم يزدها البعض الآخر (الولايات المتحدة الأمريكية) أو نكص عنها (اليابان). وقد تجاوزت خمسة بلدان نسبة 0.7% التي حددتها الأمم المتحدة كهدف بينما وصلت السويد إلى نسبة 1% تقريبا.

وقد جاءت النكسة الاقتصادية العالمية لتزيد الطين بله إذ زادت ضيقا إمكانية الحصول على المعونة المأمولة والمنشودة لعام 2010. ولم تتضح بعد خطط الإنفاق للكثير من الجهات المانحة، ولكن الوضع يدعو إلى القلق على ضوء العبر المستخلصة من أزمات الماضي. فأيرلندا مثلا التي تضررت بشدة من الأزمة الاقتصادية ستخفض الميزانية المخصصة للمعونة بحدود الخُمس وإن تعهدت بإرجاع الحال إلى ما كان عليه عندما يتعافى وضعها الاقتصادي. ومهما كان الأمر، فإن من الضروري بذل كل الجهود الممكنة لحماية وإدامة تدفقات المعونة. فتخفيض المعونة في الوقت الذي تعاني فيه الكثير من الشعوب الأشد فقرا من آثار النكسة الاقتصادية سوف يؤثر سلبا على الجهود التي استثمرت في التنمية البشرية ويعرض أهداف 2015 إلى ضربة قاصمة.

الاتجاهات الأخيرة

أخذت مدفوعات المعونة تتزايد بانتظام لصالح التعليم بشكل عام والتعليم الأساسي بصفة خاصة. وقد بلغت تدفقات المعونة المقدمة للتعليم 10.8 مليار دولار في عام 2007، أي أكثر من ضعف المعدل في عام 2002. وقد ارتفعت مدفوعات المعونة المقدمة للتعليم الأساسي ببطء من 2.1 مليار دولار في 2002 إلى 4.1 مليار دولار في عام 2007. وهنا يجدر التذكير بأن زيادة المعونة المقدمة للتعليم جاءت في إطار زيادة المعونة الدولية إجمالا ولم تأت مراعاة للتعليم كأولوية كبرى. وقد بلغت حصة التعليم من إجمالي الالتزامات بالمعونة 12% في عامي 2006–2007، وهو نفس مستوى عامي 1999–2000.

ولا يتطابق واقع الالتزامات بالمعونة مع واقع مدفوعات المعونة. فالالتزامات بمجمل مستوياتها في حالة ركود، وإن كان الاتجاه غير ثابت في مساره (الشكل 12). وقد بلغت الالتزامات لصالح

الشكل 10: ستواجه أفريقيا أكبر عجز في إجمالي المعونة المقدمة للتعليم بحسب الإسقاطات

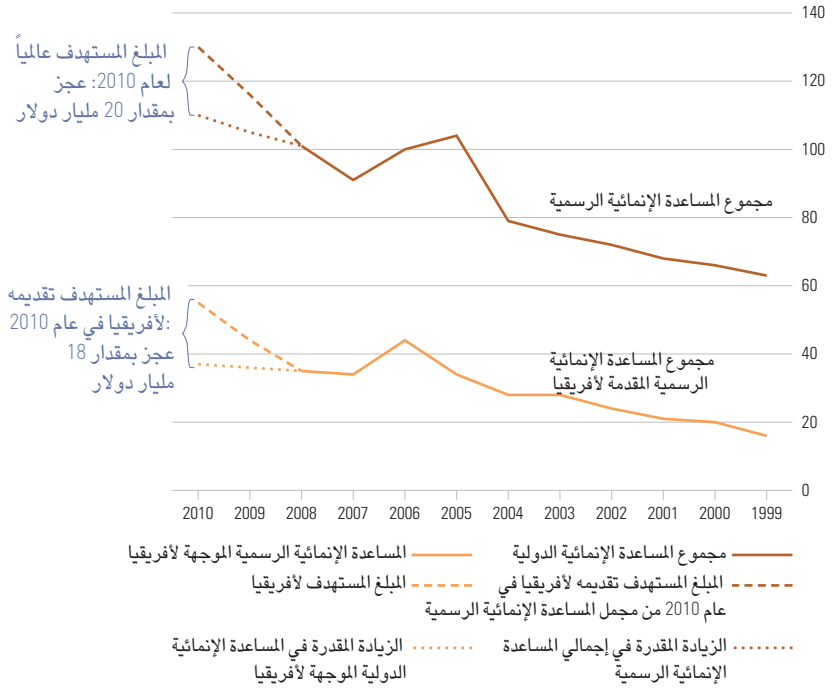

المصدر: انظر الشكل 4.1 في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2010

الشكل 11: تقصير جميع الجهات المانحة تقريباً عن الوفاء بالتزاماتها بتقديم المعونة لعام 2010

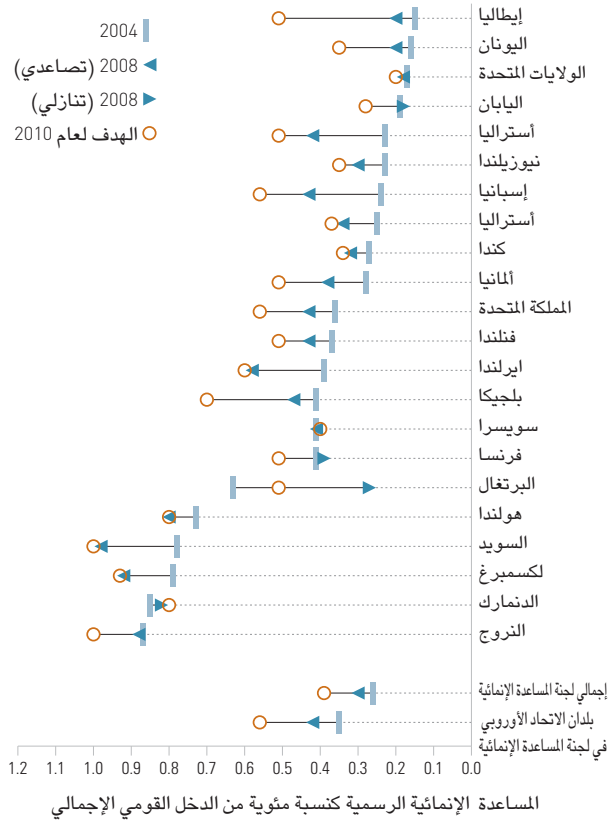

\المصدر: انظر الشكل 4.2 في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2010

التعليم 12.1 مليار دولار في عام 2007 وهو نفس المستوى الذي كان عليه الحال في عام 2004. وفي هذا السياق، يظل وضع التعليم الأساسي يدعو إلى القلق بشكل خاص. فالالتزامات بالمعونة التي ارتفعت إلى 58% بعد اتفاق داكار عام 2000 شهدت منذ عام 2004 فترة ركود تخللتها حالات انخفاض شديدة. ويلاحظ أن مبلغ 4.3 مليار دولار الذي التزم به لصالح التعليم الأساسي في عام 2007 يمثل في واقع الأمر خفضا بنسبة 22%، أو حوالي 1.2 مليار دولار، قياسا بمستويات عام 2006. وعلى العموم، فإن معدل انخفاض الالتزامات لصالح التعليم الأساسي يفوق بكثير معدل انخفاضها بالنسبة للتعليم ككل.

لقد بينت الاتجاهات الأخيرة وجود مشكلات نظمية مسؤولة عن بعض التغيرات التي تطرأ على الالتزامات السنوية للجهات المانحة. وإحدى هذه المشكلات هي أن إجمالي تدفقات المعونة لصالح التعليم تتحكم بها مجموعة صغيرة من الجهات المانحة. فالجهات الكبرى الخمس المانحة للتعليم –فرنسا وألمانيا والمؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي وهولندا والمملكة المتحدة– توفر قرابة 60% من إجمالي الالتزامات بالمعونة لصالح التعليم. وتترتب على هذا الأمر عدة نتائج منها أن الحركات الصغيرة نسبيا التي تقوم بها جهة أو جهتان من الجهات المانحة الرئيسية يمكن أن تؤدي إلى تغيرات كبيرة في إجمالي مستويات التمويل.

الشكل 12: تشهد الالتزامات بالمعونة لصالح التعليم الأساسي حالة ركود في الوقت الراهن بعد الزيادة التي سجلتها في السنين الأولى من العقد

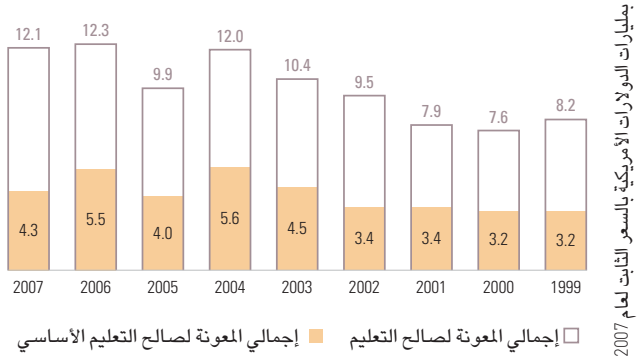

\المصدر: انظر الشكل 4.7 في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2010

وتتمثل مشكلة أخرى في توزيع أموال المعونة بين مختلف مستويات التعليم بحسب الأولوية على نحو متوازن. ففي عام 2000، تعهدت الجهات المانحة بزيادة نسبة الأولوية التي توليها للتعليم الأساسي، بيد أن هذا التعهد لم يفض إلى تحول ملموس في تخصيص الموارد. فقد بلغت حصة التعليم الأساسي في عامي 2006–2007 نحو خُمسي إجمالي المعونة المخصصة للتعليم ككل، وهي تقريبا نفس النسبة التي حصل عليها التعليم الأساسي في عام 2000. وظلت البلدان ذات الدخل المنخفض تتلقى –كمعدل– أقل من نصف إجمالي المعونة المخصصة للتعليم ونحو 60% من المعونة المخصصة للتعليم الأساسي.

وتتباين الجهات المانحة فرادى تباينا كبيرا في التزاماتها بمستويات التعليم المختلفة. فتخصص جهتان من الجهات المانحة الثنائية الست الكبرى –هولندا والولايات المتحدة الأمريكية– 60% من المعونة للتعليم الأساسي. وتخصص ثلاث جهات مانحة أخرى –فرنسا وألمانيا واليابان– 55% من المعونة للتعليم ما بعد الأساسي. وفي فرنسا وألمانيا، تذهب نسبة كبيرة من ميزانية المعونة المخصصة للتعليم إلى المؤسسات التعليمية لهذين البلدين التي تستقبل طلبة أجانب. هذا وأخذت جهات مانحة أخرى، مثل اسبانيا، توجه المزيد من المعونة نحو التعليم الأساسي.

وباتت تبرز مصادر جديدة مهمة للمعونة يمكن للبعض منها أن يعطي دفعة قوية للتعليم. فالجهات المانحة غير المرتبطة بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مثل الصين والمملكة العربية السعودية، كلها قدمت مساهمات للتعليم في السنوات الأخيرة. كما زادت المعونة المقدمة من القطاع الخاص. ويمكن كذلك الاستفادة من آليات مبتكرة للتمويل، كما تفعل القطاعات الأخرى، وتعبئتها على نحو أفضل للإسهام في سد الثغرة التمويلية للتعليم (الإطار 6)

أن مبلغ المعونة البالغ 4.3 مليار دولار الذي التزم به لصالح التعليم الأساسي في عام 2007 يمثل في واقع الأمر خفضا بنسبة 22%

الإطار 6: الاتحاد الدولي لرابطات كرة القدم (فيفا) ودورة كأس العالم لكرة القدم يساهمان في تحقيق أهداف التعليم للجميع

أخذت دورة كأس العالم لكرة القدم لعام 2010 تصبح جهة اتصال هامة للعمل الدولي من أجل التعليم للجميع والترويج له. وتعمل الحملة العالمية للتعليم للجميع يدا بيد مع الاتحاد الدولي لرابطات كرة القدم من أجل التوعية بشأن مشاكل التعليم التي تواجه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويمكن مواصلة الاستفادة من الطرق المبتكرة لتمويل التعليم بعد انقضاء دورة كأس العالم لكرة القدم لعام 2010. وقد جرى اتفاق بين الاتحادات الأوروبية الرئيسة وكأس العالم لكرة القدم الذي ينظمه الاتحاد الدولي لرابطات كرة القدم على جباية نسبة ضئيلة (0.4%) تحت شعار "مستقبل أفضل» من إيرادات المباريات والإعلانات لصالح التعليم مما سيدر مبلغا سنويا يقدّر بنحو 50 مليون دولار. ويفيد هذا المبلغ بإلحاق 000 500 طفل بالمدارس في بعض من أفقر بلدان العالم.

جعل التعليم أكثر فعالية

لا يقل قياس نوعية المعونة أهمية عن قياس كميتها وإن كان الأول أكثر صعوبة من الثاني. وكان إعلان باريس عام 2005 بشأن فعالية المعونة محاولة من طرف الجهات المانحة والأطراف المتلقية لإيجاد الوسائل الكفيلة بجعل المعونة أكثر فعالية، إلا أن حصيلة السعي إلى تحقيق الأهداف الواردة في الإعلان كانت متباينة. ويتعين بذل المزيد من الجهود خلال السنوات الثلاث القادمة إذا أريد لهذه الأهداف أن تتحقق.

يمكن الاستفادة من آليات مبتكرة للتمويل وتعبئتها على نحو أفضل للإسهام في سد الثغرة التمويلية للتعليم

إمكانية التنبؤ بالمعونة

إن من الصعب على الحكومات المتلقية وضع خطط تمويل متوسطة الأجل وتنفيذها إذا لم تتوفر إمكانية التنبؤ بالمعونة وإذا لم تصل في الوقت المناسب. ففي عام 2007، لم تصل إلا 63% من المعونة في وقتها المحدد. وتقل هذه النسبة كثيرا في بعض البلدان. ففي اليمن، لم يُدفع في عام 2007 غير ثلث المعونة المقررة ولم تستلم بنين من مبلغ المعونة المقررة لها والبالغة 477 مليون دولار غير 151 مليون دولار فقط.

ولكن الجهات المانحة ليست وحدها المسؤولة عن المشاكل المتعلقة بإمكانية التنبؤ بالمعونة وإنما تشاركها في ذلك غالبا البلدان المتلقية، إذ يتضافر في هذا الصدد ضعف التخطيط عند الأخيرة مع عدم وجود التزامات لعدة سنوات عند الأولى. وقد بينت دراسة جرت في جمهورية تنزانيا المتحدة أن انخفاض المدفوعات لبرنامج التعليم الابتدائي الوطني يرتبط بالتأخيرات في اعتماد خطط العمل وعدم جودة تقارير المراجعة والمتطلبات غير الواقعية التي وضعتها الجهة المانحة في مجال إعداد التقارير والتبليغ.

استخدام نظم الإدارة المالية العامة في البلدان المتلقية

وضعت الجهات المانحة هدفا طموحا يتمثل في تقديم 80% من المعونة عن طريق نظم الإدارة المالية العامة في البلدان المتلقية بحلول عام 2010. ولكن التقدم نحو تحقيق هذا الهدف ظل بطيئا، فنسبة المعونة المقدمة عن طريق النظم الوطنية لم تتجاوز 43% في عام 2007. ويعود هذا الأمر جزئيا إلى ضعف هذه النظم وعدم قدرتها على التعامل مع تدفقات مالية كبيرة. ولكن حتى في البلدان التي تحسّنت وتعززت فيها هذه النظم، فإن الجهات المانحة كانت بطيئة أحيانا في زيادة نسبة المعونة المقدمة من خلال قنواتها. ويلاحظ إضافة إلى ذلك أن نوعية النظم الوطنية للإدارة المالية العامة بقيت محدودة التأثير كمعيار لاستخدام هذه النظم من قبل الجهات المانحة . فنظام الإدارة في بنغلادش أضعف من نظيره في موزمبيق ورواندا وزامبيا ولكن حصته من المعونة باستخدام نظم التبليغ الوطنية تفوق بكثير حصة هذه البلدان. وتدعو هذه النتائج إلى التساؤل عن مدى فعالية محفزات الإصلاح التي وضعها مجتمع المانحين.

مواءمة المعونة للخطط الحكومية وأنشطة التنسيق

إن تنسيق المعونة على نحو أفضل يعني أن الجهات المانحة تعمل جماعيا على مواءمة أنشطتها مع خطط الحكومات المتلقية. وإن أحد مؤشرات التقدم في هذا المجال هو مقدار نسبة المعونة المقدمة على مستوى البرامج. وقد بلغت هذه النسبة 54% من إجمالي المعونة

التعليم الثنائي اللغة: «أهلا وسهلا» بلغتين في مدرسة في بيرو

© UNESCO/Ernesto Benavides

© Crispin Hughes/PANOS

تكييف التعليم لاحتياجات المجتمعات المحلية: التعليم في الهواء الطلق في أوغندا

المقدمة للتعليم الأساسي في عامي 2005–2006، بينما بلغت هذه النسبة 31% في عامي 1999–2000. وقد شهدت موزمبيق وزامبيا تحولا كبيرا نحو التمويل الجماعي حيث تعمل الجهات المانحة سوية من خلال النظم الوطنية وآليات التبليغ المشتركة.

المعونة المقدمة للبلدان المتأثرة بالنزاعات

إن زيادة المعونة للبلدان الفقيرة المتأثرة بالنزاعات مسالة حيوية للتعليم. وبالرغم من أن المعونة المقدمة لهذه البلدان في ازدياد إلا أنها تقصر عما هو مطلوب إلى حد بعيد. وينتمي ثلث الأطفال غير الملتحقين بالمدارس إلى البلدان الفقيرة العشرين المتأثرة بالنزاعات. ولكن لم يصب هذه البلدان من إجمالي المعونة المقدمة للتعليم في عامي 2006–2007 غير أقل من الخمس ومقدار الربع فقط من المعونة المقدمة للتعليم الأساسي، وأكثر من نصف هذه المعونة ذهب إلى ثلاثة بلدان فقط (أفغانستان وأثيوبيا وباكستان).

الحلقة المفقودة بين المعونة الإنسانية والمعونة الإنمائية

في الكثير من البلدان المتأثرة بالنزاعات، تشكل نفقات العمليات الأمنية والمساعدة الإنسانية الجزء الأكبر من الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة، ويتم ذلك على حساب التنمية الطويلة الأجل بشكل عام والتعليم بصفة خاصة. وتبين التقديرات أن حصة التعليم من إجمالي المعونة الإنسانية في عام 2008 بلغت 2% فقط، أي ما يعادل 237 مليون دولار. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلا، خصص للتعليم في عام 2007 مبلغ 5 ملايين دولار، أي ما يعادل 1% فقط من المعونة الإنسانية، في حين أن الحد الأدنى من المتطلبات الوطنية اللازمة لهذا القطاع يبلغ 27 مليون دولار. والأمر ليس أن المجتمع الدولي ينفق أكثر من اللازم على الشؤون الأمنية ويصب جل تركيزه على التخفيف من وطأة الفقر، وإنما الأمر هو التقصير الشديد في مراعاة المجالات الأخرى التي لا تقل أهمية عن الأمن والفقر في عملية إعادة البناء بعد فترة النزاع.

لقد باتت الجهات المانحة تدرك أكثر فأكثر أهمية إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي الطويل الأجل في أوضاع النزاع وما بعد النزاع. ولكن لم يحرز تقدم ملموس في سبيل إيجاد إطار على مستوى السياسات يربط بين المعونة الإنسانية القصيرة الأجل والمساعدة الإنمائية الطويلة الأجل.

باتت الجهات المانحة تدرك أكثر فأكثر أهمية إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي الطويل الأجل في أوضاع النزاع وما بعد النزاع

إصلاح مبادرة المسار السريع

يتطلب بلوغ أهداف داكار بحلول عام 2015 وجود آلية تمويل عالمية فعالة من أجل توفير الموارد اللازمة لبناء النظم التعليمية. و عندما استهلت مبادرة المسار السريع في عام 2002 كان هناك اتفاق عام على أنها تمثل آلية حفز لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع. ولكن بنيتها ما برحت تفشل في تحقيق المأمول منها. لذلك من الضروري إخضاع مبادرة المسار السريع لعملية إصلاح كبيرة من أجل بلوغ أهداف التعليم للجميع.

الرسائل الأساسية

- إن العالم في حاجة إلى إطار طموح متعدد الأطراف لتعجيل التقدم نحو أهداف التعليم في عام 2015.
- على الرغم من أن مبادرة المسار السريع حققت بعض الانجازات الهامة إلا أنها أخفقت في حشد التمويل وتوفيره بالمستوى المطلوب.
- ضرورة أيجاد قواعد جديدة للحوكمة من أجل إعلاء صوت البلدان النامية وزيادة الشفافية في عملية اتخاذ القرارات.
- ينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل دعم البلدان المتأثرة بالنزاعات.
- من الضروري إصلاح البنية الحالية لمبادرة المسار السريع إصلاحا جذريا، والاستفادة من الدروس التي توفرها المبادرات العالمية في مجال الصحة العامة.

إطار عمل مبادرة المسار السريع

كان هدف مبادرة المسار السريع منذ نشأتها تعزيز تخطيط التعليم الوطني بحيث يؤدي إلى تنسيق أكبر على مستوى الجهات المانحة وزيادة المعونة الثنائية. وكان من المتوقع أن تقوم المبادرة بتعبئة الموارد من خلال عملية المصادقة على خطط قطاع التعليم والتأثير الايجابي لهذه العملية على قرار الجهات المانحة بزيادة الدعم. ثم تحولت المبادرة فيما بعد إلى مصدر تمويل قائم بذاته من خلال الصندوق التحفيزي.

وكانت النتائج مخيبة للآمال. فحين نقيّم أداء مبادرة المسار السريع على ضوء حجم الفجوة التمويلية نجد أنها فشلت في تعبئة الموارد بالمستوى المطلوب. ومن الضروري إجراء إصلاحات أساسية.

تشمل بنية مبادرة المسار السريع الكثير من الأطراف الفاعلة والعمليات المعقدة. وبالرغم من الجهود التي بذلت لإصلاح هذه الجوانب، بقيت هناك أربع مشاكل هي:

- هيمنة الجهات المانحة وغياب المراجعين والمقيمين المستقلين، وخضوع الأمانة لإجراءات البنك الدولي.
- غياب صوت البلدان النامية من عملية صنع القرار.
- تعدد مستويات صنع القرار بين مجموعات المانحين المحليين والبنك الدولي، والتي قد يشوبها التناقض وعدم الترابط.
- ضعف القيادة جراء غياب الدعم السياسي الرفيع المستوى في الوكالات الرئيسية والبلدان المانحة.

لا تتمتع البلدان النامية بدور يذكر في عملية صنع القرار في إطار مبادرة المسار السريع

قلة التمويل وعدم انتظامه

لا توجد أدلة ملموسة على أن إقرار مبادرة المسار السريع لخطط قطاع التعليم يؤدي إلى زيادة الدعم الثنائي من الجهات المانحة المتواجدة داخل البلد المعني. كما أن التمويل عن طريق الصندوق التحفيزي كان أيضا مخيبا للآمال. وقد عانى هذه الصندوق، الذي أنشئ في عام 2003 كآلية تمويل مباشرة، من تعبئة محدودة للموارد ومعدلات دفع متدنية وضيق قاعدة الجهات المانحة. فقد استلم الصندوق 1.2 مليار دولار ولكنه لم يدفع من هذه الأموال حتى شهر آذار/مارس 2009 سوى مبلغ 491 مليون دولار، ذهب نصفه إلى ثلاثة بلدان هي كينيا ومدغشقر ورواندا. ولم تدفع الاعتمادات المخصصة للسنغال في عام 2007 حتى شهر نيسان/أبريل 2009. ولم تستلم موزمبيق سوى 29 مليون دولار من أصل منحة مقدارها 79 مليون دولار بالرغم من انقضاء سنتين على تخصيص الصندوق لها. هذا وقد أدى تطبيق قواعد مشددة في عام 2007 إلى تباطؤ وتيرة الدفع، وإن توجد بعض المؤشرات على حدوث تحسن خلال السنة الماضية (الشكل 13).

وقد قصّرت مبادرة المسار السريع في مساعدة البلدان المتأثرة بالنزاعات حتى لو حظيت خططها التعليمية بموافقة المبادرة. فقد أقرت المبادرة خطة التعليم الوطنية لسيراليون، وبعد الإقرار بثلاثة أشهر تمت الموافقة على تقديم دعم من الصندوق التحفيزي مقداره 13.9 مليون، ولكن ظلت سيراليون إلى نيسان/أبريل 2009، أي بعد سنتين من قرار التخصيص، وهي تنتظر الدفعة الأولى من المبلغ. كما تم إقرار خطة ليبيريا التعليمية ولكن رُفض طلبها بشان الحصول على دعم من الصندوق التحفيزي.

ضرورة الاستفادة من تجربة صناديق الصحة العالمية

شهد العقد الماضي تطورا سريعا للمبادرات العالمية في مجال تمويل الصحة، وتم حشد الدعم السياسي لهذا الغرض مما أبقى مسألة الصحة في صميم البرنامج الإنمائي الدولي.

ونذكر في هذا الصدد مثلين بارزين كان لهما تأثير ملموس على نتائج الصحة على النطاق العالمي وهما «الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا» و«التحالف العالمي للقاحات والتحصين».

فالصندوق العالمي زود نحو 2 مليون شخص بالعلاج المضاد للفيروسات الرجعية كما زود 4.6 مليون شخص بالعلاج ضد السل

الشكل 13: فترات زمنية طويلة بين تاريخ تخصيص الأموال وتاريخ تسديد الدفعات عن طريق الصندوق التحفيزي

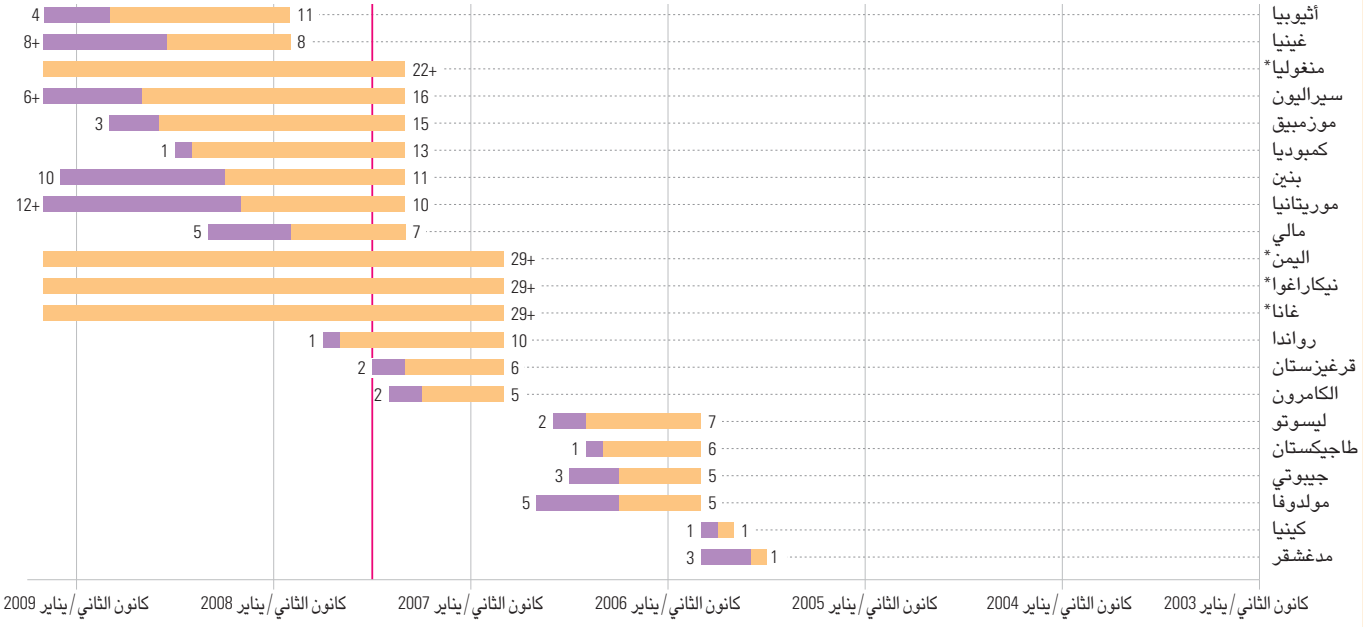

المصدر: انظر الشكل 4.19 من التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2010

التعلّم نافذة الأمل: أطفال الأحياء الفقيرة داخل المدرسة وخارجها، بنغلادش

© UNESCO/Samer Al-Samarrai

وأنقذ حياة قرابة 3.5 مليون شخص. وبلغت مدفوعات الصندوق 7 مليارات دولار في نهاية عام 2008. أما التحالف العالمي فأنقذ بفضل التحصين والمناعة ما تقديره 3.4 مليون شخص.

إن الكثير من المبادئ والممارسات التي تنطوي عليها الشراكات العالمية في مجال الصحة موائمة لمبادرة المسار السريع. وقد نجحت هذه الشراكات بفضل هذه المبادئ والممارسات في زيادة موارد المعونة وحققت معدلات عالية من المدفوعات وعملت على تعبئة موارد تمويل جديدة لاسيما عن طريق المؤسسات الإنسانية.

وقد ساهمت الترتيبات الإدارية السليمة في فعالية هذه الهيئات. فالصندوق العالمي هيئة مستقلة لا تهيمن عليها أي منظمة أو جهة مانحة، ولحكومات البلدان النامية ومؤسسات المجتمع صوت مسموع فيها، كما يتم التخطيط بتوجيه من اللجان الوطنية في إطار آلية شفافة لصنع القرار. وعلى الرغم من الفوارق بين الصحة والتعليم، هناك دروس هامة يتعين استخلاصها من هذه التجربة من أجل إصلاح مبادرة المسار السريع.

نحو إصلاح المبادرة العالمية من أجل التعليم

إن إصلاح مبادرة المسار السريع يمكن أن يعطي زخما جديدا للتقدم نحو تحقيق أهداف داكار. ويقترح هذا التقرير عدة سبل لتعزيز فعالية النهج المتعدد الأطراف لدعم التعليم:

- العودة إلى المبادئ الأولى: من شأن مبادرة فعالة متعددة الأطراف أن تركز على سد الفجوة التمويلية للتعليم للجميع من خلال دعم منسّق للخطط الوطنية.
- بناء مبادرة المسار السريع كمؤسسة مستقلة عن البنك الدولي مع أمانة قوية مستقلة وترتيبات سليمة في مجال الحوكمة من أجل إعلاء صوت البلدان النامية ومؤسسات المجتمع المدني.
- إعادة هيكلة التخطيط والعمليات من خلال المزيد من الشفافية والحد من تحكّم الجهات المانحة بقرارات التمويل.
- بناء قاعدة تمويلية آمنة وقابلة للتنبؤ من خلال عقد مؤتمرات منتظمة للمانحين.
- تلبية الاحتياجات المحددة للبلدان المتأثرة بالنزاعات عن طريق دعم أهداف الإنعاش القصيرة الأجل وأهداف التخطيط الطويل الأجل من خلال عملية موحدة في إطار مبادرة المسار السريع. وسيتطلب إصلاح مبادرة المسار السريع تدابير عملية تدعمها قيادة سياسية رفيعة المستوى ورؤية جديدة. وإن التحدي الأكبر يتمثل في أن تعمل حكومات البلدان النامية التي ترفع لواء التعليم، والجهات المانحة، ومنظمات المجتمع المدني كلها سوية بصورة فعالة من أجل التغيير.

إن الكثير من المبادئ والممارسات التي تنطوي عليها الشراكات العالمية في مجال الصحة موائمة لمبادرة المسار السريع

الفصل 5

الوفاء بأهداف التعليم للجميع

لم يبق غير خمس سنوات على موعد تحقيق أهداف التعليم للجميع في عام 2015 والعملية باتت تقف على مفترق الطريق. فلا يزال الكثير من أفقر بلدان العالم يقف بعيدا عن الطريق المؤدي إلى تحقيق الأهداف التي حددت في داكار. ويمكن أن تزداد هذه البلدان بعدا عن هذا الطريق إذا لم تتعاف من الأزمة الاقتصادية العالمية وهو أمر غير مؤكد بعد. وهناك خطر حقيقي من أن التقدم صوب تحقيق الأهداف المنشودة سيتوقف وأن المكتسبات التي أحرزت بعد جهد جهيد ستذهب هباء. ولكن إذا أراد العالم تفادي ذلك والتحرك بقوة صوب أهداف داكار، يتعين على الحكومات والجهات المانحة والمجتمع الدولي إظهار التزام سياسي أكبر. ويمثل مؤتمر القمة في عام 2010 المعني بالأهداف الإنمائية للألفية فرصة لانطلاقة جديدة إن توفرت الإرادة لذلك.

أن أهداف التعليم للجميع سوف لن تتحقق في الكثير من البلدان ما لم توجه الحكومات اهتمامها ومواردها صوب المحرومين الذين تخلفوا عن ركب التعليم

وإذا كانت الحكومات تترقب عام 2015 وتعقد آمالها عليه، فمن المهم جدا أن تدرك مدى خطورة مسالة التهميش وضرورة وضعها في صميم جدول أعمال التعليم للجميع. ذلك أن أهداف التعليم للجميع سوف لن تتحقق في الكثير من البلدان ما لم توجّه الحكومات اهتمامها ومواردها صوب المحرومين الذين تخلفوا عن ركب التعليم بسبب أوجه التباين المرتبطة بالفقر ونوع الجنس والعرق واللغة وغيرها من مسببات الحرمان. وقد حصر هذا التقرير المشاكل التي يتعين معالجتها ورسم الخطوط العريضة لبعض الدروس في مجال السياسات.

وتتبلور من هذه الدروس خطة من عشر نقاط للتغلب على مشكلة التهميش في مجال التعليم.

1- تحديد أهداف تقوم على الإنصاف من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع

ينبغي للحكومات إلا تكتفي بتحديد الأهداف الوطنية المعتادة وإنما يتعين عليها أيضا تحديد أهداف تقوم على الإنصاف، أي أهداف تتمثل في تقليص أوجه التباين بسبب الثروة ونوع الجنس واللغة ومحل الإقامة.

2- تطوير نظم لجمع البيانات مع التركيز على الإحصاءات التفصيلية بغرض تحديد الجماعات المحرومة ورصد تقدمها

ينبغي النظر لعملية الرصد والقياس كجزء جوهري من الاستراتيجيات الرامية إلى تحديد الجماعات المحرومة والسياسات الكفيلة بمساعدتها. كما أن عمليات الرصد والإحصاءات التفصيلية الفعالة ضرورية أيضا لقياس وتقييم التقدم نحو تحقيق الأهداف القائمة على الإنصاف.

ويمكن استخدام بيانات الحرمان والتهميش في التعليم التي أعدت لهذا التقرير كجزء من مجموعة أدوات أكبر لتعزيز التركيز على الإنصاف. وينبغي للحكومات أن تستثمر المزيد في جمع البيانات الوطنية من أجل فهم حالات التهميش ضمن سياقاتها. كما يمكن استخدام هذه البيانات لمعالجة الثغرة الناجمة عن عدم مراعاة الإنصاف في التعليم عن طريق تخصيص الموارد للمدارس والمناطق الضعيفة الأداء.

3- تحديد عوامل التهميش بالنسبة لجماعة معينة

يعني التهميش عموما تقليص فرص الأطفال في التعلم بسبب عوامل خارجة عن إرادتهم وسيطرتهم. وتتنوع هذه العوامل تنوعا كبيرا. فالمشاكل التي تواجه سكان الأحياء المعدومة في المناطق الحضرية هي غيرها التي تواجه سكان الريف الفقراء. وعندما تضاف إلى الفقر الذي يشكل القاسم المشترك للجماعات المحرومة عوامل تهميش أخرى كنوع الجنس –ولاسيما الإناث والفتيات الصغيرات تحديدا– والانتماء إلى الأقليات العرقية، وضروب العوق عند الأطفال، فإن حالة التهميش والحرمان تتفاقم بسبب المواقف والسلوكيات الاجتماعية التي تدمر الثقة بالنفس وتقلل من قيمة التعليم. ويشكل فهم هذه العوامل مسألة هامة لأن التدابير الناجحة لمعالجة التهميش لابد لها أن تستهدف الأسباب المحددة التي تقف وراء التهميش والتي قد تغفل عنها العلاجات ذات الطابع العام.

4- اعتماد نهج متكامل في وضع السياسات لمعالجة الأسباب المتداخلة للحرمان داخل مجال التعليم وخارجه

ينبغي للحكومات أن تجعل من عملية تحقيق الإنصاف في التعليم أولوية كبرى في السياسة الوطنية وأن تعمم المنافع الاجتماعية والاقتصادية المتأتية من توسيع نطاق التعليم الاستيعابي والجامع. ويحدد "مثلث التعليم الاستيعابي» الذي تمت بلورته لهذا التقرير ثلاثة مجالات عريضة للإصلاح هي:

- يتعين على الحكومات تخفيض تكاليف التعليم وتعزيز إتاحته من خلال إلغاء الرسوم المدرسية النظامية وغير النظامية، ودعم المهمشين والمحرومين، وتقليص المسافة بين المدارس ومناطق السكن، ووضع نهوج أكثر مرونة في توفير التعليم، بما في ذلك المدارس الجوالة للمجتمعات الرعوية والصفوف المتعددة المستويات في المناطق النائية.
- اتخاذ تدابير لتعزيز بيئة التعلّم. إن مراعاة الإنصاف في توزيع المعلمين وتطوير التعليم المشترك بين الثقافات والثنائي اللغة هما من الأولويات الأساسية. ومن الأهمية بمكان أيضا توجيه الدعم المالي والتربوي إلى المدارس في المناطق المعدمة أو التي توجد فيها أعداد كبيرة من الأطفال المحرومين.

© UNESCO/Samer Al-Samarrai

التعلّم برغم الصعاب:
الذهاب إلى المدرسة بالقارب، مالي

- إتاحة المزيد من المستحقات والفرص من خلال تطبيق القوانين ضد التمييز وتوفير برامج الحماية الاجتماعية وإعادة توزيع المال العام.

وينبغي إدراج كل واحد من هذه المجالات في خطة النظام التعليمي وربطها باستراتيجيات الحد من الفقر والاستيعاب الاجتماعي.

5 – زيادة تعبئة الموارد وتعزيز الإنصاف في الإنفاق العام

إن للدول ذات الدخل المنخفض إمكانية زيادة الإنفاق على التعليم الأساسي بنحو 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي أو 7 مليار دولار. هذا وينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن الضغوط على الميزانيات جراء تباطؤ الاقتصاد العالمي زاد من أهمية مراعاة الإنصاف. ويتعين على الحكومات وضع صيغ تمويلية تعطي الأولوية لمراعاة الحاجة وتضمن تقديم المساعدة للمناطق والجماعات الأشد فقرا.

6 – ضرورة وفاء الجهات المانحة بالتزاماتها بشأن تقديم المعونة والدعوة إلى عقد مؤتمر للمانحين لصالح التعليم للجميع

يتطلب تعجيل التقدم نحو أهداف التعليم للجميع أن تلتزم الجهات المانحة بالتعهدات التي قطعتها على نفسها في عام 2005 وأن تعزز التزامها بالتعليم الأساسي. فالتحدي هو أكبر مما كان يفترض سابقا حتى مع زيادة الحكومات الوطنية لحجم التزاماتها. ومع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات التمويلية الإضافية التي تمليها عملية الوصول إلى المحرومين وإنصافهم، فإن الثغرة التمويلية على الصعيد العالمي تبلغ نحو 16 مليار دولار، ويذهب ثلثا هذا المبلغ إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما ينبغي أن ترتفع مستويات المعونة المقدمة للتعليم الأساسي في البلدان ذات الدخل المنخفض التي يغطيها استقصاؤنا والبالغ عددها 46 بلدا، من 2.7 مليار دولار إلى 16 مليار دولار سنويا.

إن الضرورة العاجلة لتعبئة المجتمع الدولي بشأن المعونة زادتها إلحاحا الأزمة المالية العالمية، إذ أدى التباطؤ الاقتصادي إلى تعرض الكثير من البلدان المنخفضة الدخل إلى ضغوط مالية شديدة قد تؤدي إلى تخفيض مستوى الإنفاق العام على التعليم أو إلى تخفيض الميزانية. ومع اقتراب الموعد المحدد في عام 2015، بات من الضروري أن تتحرك الجهات المانحة على وجه السرعة لسد الثغرة المالية. وينبغي دعوة مؤتمر للمانحين لصالح التعليم للجميع في عام 2010 وذلك كجزء من استراتيجية أوسع من أجل التقدم صوب الأهداف الإنمائية للألفية.

7 – تحسين فعالية المعونة مع زيادة التركيز على الإنصاف والبلدان المتأثرة بالنزاعات

يتعين على الجهات المانحة تعزيز الجهود من أجل تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وعلى الرغم من أن بعض التحسينات طرأت في هذا الصدد إلا أن المعونة غالبا ما تصاحبها تكاليف عالية على مستوى المعاملات مقرونة بضعف التنسيق والفشل في استخدام النظم الوطنية وتفضيل العمل على مستوى المشروعات.

وينبغي أن تقترن زيادة مستويات المعونة بتحول في الأولويات صوب المزيد من الدعم للتعليم الأساسي في البلدان المنخفضة

يمكن للدول ذات الدخل المنخفض أن تزيد الإنفاق على التعليم الأساسي بنحو 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي أو 7 مليار دولار

الدخل. وقد جرت عموما بعض الخطوات في هذا الاتجاه منذ التزامات داكار ولكن يتعين على عدة جهات مانحة إعادة النظر في ميزان دعمها لمختلف مستويات التعليم. كما ينبغي للجهات المانحة زيادة المعونة للبلدان المتأثرة بالنزاعات.

8 - تعزيز الآلية المتعددة الأطراف لتقديم المعونة للتعليم

إن المعونة الدولية المقدمة للتعليم في حاجة إلى إطار تعاون قوي ومتعدد الأطراف. يزيد من تعبئة الموارد الدولية ويضع التعليم في صلب الأجندة الإنمائية الدولية. وعلى ذلك، يتطلب الإطار الحالي -أي مبادرة المسار السريع- إصلاحا أساسيا. فيجب إعادة تشكيل مبادرة المسار السريع كمنظمة مستقلة غير خاضعة للبنك الدولي، حيث يكون للبلدان النامية صوت مسموع في مختلف مستويات القرار. وينبغي لعملية إصلاح المسار السريع الاستفادة من تجارب صناديق الصحة العالمية وغيرها من المبادرات واستخلاص الدروس منها. فقد استطاعت هذه المبادرات تعبئة مصادر تمويل جديدة وإضافية، وأنشأت قاعدة عريضة من الجهات المانحة، وأشركت القطاع الخاص في حملاتها، وفتحت آفاق تمويل جديدة ومبتكرة، وحشدت الدعم السياسي لقضيتها. وإلى هذا المستوى من العمل والإنجاز يجب أن يرتقي إطار التعاون المتعدد الأطراف المنشود في مجال التعليم. كما ينبغي على الجهات المانحة العمل من أجل توفير المبلغ اللازم لتلبية الاحتياجات المالية للصندوق التحفيزي والبالغ 1.2 مليار دولار.

ينبغي لأنشطة المنظمات غير الحكومية التي نجحت في الوصول إلى الفئات السكانية المهمشة أن تدرج في نظم التعليم الوطنية

© UNESCO/Ernesto Benavides

التعليم للجميع: مدرسة ثنائية اللغة ومشتركة بين الثقافات لأطفال السكان الأصليين، بيرو

وتقتضي الآلية المتعددة الأطراف الفعالة في مجال التعليم إجراء تغييرات مؤسسية واسعة النطاق. ويتعين على الفريق الرفيع المستوى التابع لمبادرة المسار السريع أن يعمل على تطوير بنية تميل كفتها أكثر نحو تحقيق النتائج وبرنامج عمل أكثر تركيزا وآلية متابعة متينة.

9 - إدراج أنشطة المنظمات غير الحكومية في نظم التعليم الوطنية

تقف المنظمات غير الحكومية في طليعة العاملين على توفير الفرص التعليمية للجماعات المهمشة. ويقوم الكثير من هذه المنظمات بتوفير التعليم في الأحياء الفقيرة والمناطق الريفية النائية. كما أنها تعمل بتماس مباشر مع العمال الأطفال والرعويين والأطفال المعاقين، وكانت في الصف الأمامي في مجال توفير الفرص التعليمية ولاسيما في إطار مبادرة "الفرصة الثانية» في التعليم.

بناء على ذلك، ينبغي لأنشطة المنظمات غير الحكومية التي نجحت في الوصول إلى الفئات السكانية المهمشة أن تدرج في نظم التعليم الوطنية.

10 - زيادة مستحقات الفئات المحرومة عن طريق التعبئة السياسية والاجتماعية

إن التصدي للتهميش والتغلب عليه يعني تغيير السياسات وعلاقات القوى. ويمكن للتشريعات أن تساعد في زيادة مستحقات الفئات المحرومة من الموارد والخدمات. ويمكن للقوانين أن تحدد مبادئ عدم التمييز وتساوي الفرص. بيد أن التشريعات تكون فعالة حين تصحبها تعبئة اجتماعية وسياسية. والأمثلة على ذلك كثيرة ابتداء من حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة وحتى حركات السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية، وفي كل هذه الحركات قامت جماعات ومنظمات المجتمع المدني بدور أساسي في بناء التحالفات وصياغة المطالب التي أدت إلى التغيير.

وعلى الصعيد الدولي، تقوم منظمات المجتمع المدني بإيصال صوت المهمشين إلى المحافل الدولية الحكومية. وبإمكانها أيضا مساءلة الجهات المانحة والحكومات بشأن التعهدات التي قطعتها على نفسها في داكار بشأن تحقيق أهداف التعليم للجميع. وتقوم الحملة العالمية من أجل التعليم، وهي تحالف عريض بين المنظمات غير الحكومية ونقابات المعلمين وجماعات أخرى من المجتمع المدني، بدور حيوي في هذا المجال.

السبيل إلى إنصاف المحرومين

إن الأطفال الذين يتهددهم أو يطولهم الحرمان من التعليم ظاهرة لا تقتصر على مجتمعات دون أخرى وإنما تعمها كافة. وقد تتباين ظروف حياة هؤلاء الأطفال وتجاربهم تباينا كبيرا، فالحياة اليومية لطفل يعيش في الأحياء الفقيرة في كينيا غيرها بالنسبة لطفل ينتمي إلى أقلية إثنية في فيتنام أو بالنسبة لطفل من الروم في المجر. ولكن ما يجمع هؤلاء الأطفال في الباطن يفوق ربما بعمقه وأهميته مما يفرقهم في الظاهر. فهم جميعا يشتركون في ضياع فرصهم في تطوير قدراتهم وتحقيق آمالهم وبناء مستقبل أفضل عن طريق التعليم.

لقد مر عقد من الزمن منذ أن اعتمد زعماء العالم أهداف التعليم للجميع. ولكن على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال ملايين الأطفال تفوتهم فرصة التمتع بحقهم في التعليم. ويحدد هذا التقرير المعنون «السبيل إلى إنصاف المحرومين» بعض الأسباب الجذرية للحرمان داخل مجال التعليم وخارجه، ويقدم أمثلة عن السياسات والممارسات التي تحارب الاستبعاد بنجاح. ويحذر التقرير من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على التعليم ويدعو الجهات المانحة والبلدان المتلقية إلى تجديد الالتزام بالتمويل من أجل بلوغ أهداف التعليم للجميع بحلول عام 2015.

هذا هو ملخص للتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2010. ويمكن الإطلاع على النص الكامل للتقرير وعلى بيانات شاملة بإحصاءات ومؤشرات التعليم وكذلك على طبعات التقرير الصادرة بلغات أخرى، بالاتصال الإلكتروني المباشر على الإنترنت في العنوان التالي: www.efareport.unesco.org

منشورات اليونسكو
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

EFA GMR EDUCATION FOR ALL GLOBAL MONITORING REPORT

صورة الغلاف
كسر الحواجز: التعليم هو الحل،
© GIACOMO PIROZZI / PANOS